المَجَلَّةُ العِراقِيَّة لِعِلمِ النَفسِ الاجتِمَاعي والسِيَاسي

مَجَلَّةٌ عِلميَّةٌ تَصدُرُ عَن الجَمعيَّة العِراقيَّة لِعِلمِ النَفسِ السِيَاسي

IAPP

2024 7

المَجَلَّةُ العِراقِيَّة لِعِلمِ النَفسِ الاجتِمَاعي والسِيَاسي

مَجَلَّةٌ عِلميَّةٌ تَصدُرُ عَن الجَمعيَّة العِراقيَّة لِعِلمِ النَفسِ السِيَاسي

Editor-in-Chief	رئيس التحرير
علم النفس الاجتماعي السياسي	لؤي خزعل جبر

Editorial Board	هيئة التحرير
علم النفس الإرشادي	جاسم محمد عيدي
علم النفس الاجتماعي	علي عبد الرحيم صالح
علم النفس الاجتماعي السياسي	مازن حاتم

Academic Advisory Committee	الهيئة الاستشاريَّة
القياس النفسي	خليل إبراهيم رسول
علم النفس الاجتماعي السياسي	فارِس كمال نظمي
علم نفس الشخصيَّة	يوسف حمه صالح
الفلسفة السياسيَّة	علي عبود المحمداوي
علم الاجتماع السياسي	علي جواد وتوت
أنثروبولوجية الدين	جعفر نجم نصر
علم الاجتماع الثقافي	محمد حمود السهر
العلوم السياسيَّة	محمد عطوان

2024 7

الجمعيَّة العراقيَّة لعلم النفس السياسي

Iraqi Association For Political Psychology (IAPP)

الجمعية العراقية لعلم النفس السياسي، جمعية مدنية عراقية غير حكومية، ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن رؤية: "**نحو ثقافة سياسية إنسانية تحقق كرامة المجتمع وعقلانية الدولة**"، تهدُف إلى (1) دراسة وتحليل المشكلات والظواهر النفسية الناتجة عن تبادل التأثير بين السياسة والمجتمع، بهدف التوصل إلى استنتاجات وتوصيات تتيح إمكانية ممارسة الضغط الديمقراطي على المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الدولة بما يكفل أن يكون لمخرجات هذه المؤسسات ونشاطها تأثير إيجابي في بناء الشخصية العراقية، و(2) تقديم المشورة العلمية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات التأثير الحيوي في تشكيل شخصية الفرد، وتبصيرها بالأسس النفسية للسلوك السياسي، وكيفية التحكم به إيجابياً بما يحقق الثقة الاجتماعية المتبادلة بين المواطن والدولة، ويرسخ مفاهيم العدل والحرية، ويعزز النسيج المجتمعي، و(3) نشر ثقافة سياسية مجتمعية إنسانية قائمة على تنمية وعي الإنسان بمسؤوليته عن شؤون الوطن، وتنشيط دوافع المشاركة السياسية السلمية لديه، وتبصيره بحقوقه الدستورية والسياسية والاجتماعية والإنسانية، وتحفيز قيم التسامح والسلام والتعددية وقبول الرأي الآخر، و(4) تبصير الإنسان بمشكلاته الانفعالية والادراكية ذات الأساس السياسي والاجتماعي، وزيادة وعيه بحقوقه النفسية المتضررة جراء ذلك، وتنمية تصورات متماسكة لديه عن هويته الوطنية وعن معنى إنساني للحياة يستحق منه الكفاح والمحاولة، عبر إرشاده إلى الوسائل الموضوعية الكفيلة بتحسين صحته النفسية وترصين شخصيته الفردية والاجتماعية والحضارية، و(5) إقامة أواصر تنسيقية وتفاعلية مع مراكز الأبحاث وأقسام العلوم الاجتماعية في الجامعات، بما يسهم في نشر التفكير العلمي وثقافة المساواة، ونبذ التمييز والعنف، وتفتيت بعض الصور النمطية السلبية العالقة في أذهان المكونات الاجتماعية عن بعضها البعض، و(6) تنشيط العمل الأكاديمي المشترك في اختصاصات علوم النفس والاجتماع والسياسة والتأريخ، بما يؤصل العلاقة البحثية بينها، سعياً لإجتراح تصورات فكرية أكثر عمقاً عن مجمل التأريخ السياسي والاجتماعي للعراق.

تأسَّسَت الجمعيَّة في 1 – 5 – 2017، بهيئة تأسيسيَّة تألَّفَت مِن: الدكتور فارس كمال نظمي (رئيس الجمعيَّة)، والدكتور لؤي خزعل جبر، والدكتور جاسم محمد عيدي، وأُعلِن التأسيس في بغداد بتاريخ 30 – 7 – 2017، ومنذ تلك اللحظة انطلَقت في بناءِ نشاطاتٍ علميَّة نوعيَّة.

البريد الإلكتروني للجمعيَّة: **iraqiapp@hotmail.com**

البريد الإلكتروني لرئيس الجمعيَّة: **fariskonadhmi@hotmail.com**

البريد الإلكتروني لرئيس تحرير المجلَّة: **luaibrhr@yahoo.com**

صفحة الجمعيَّة على الفيسبوك: **الجمعية العر اقية لعلم النفس السياسي**

https://www.facebook.com/IraqiAssociationforPoliticalPsychologyIAPP

صفحة المجلَّة على الفيسبوك: **المجلَّة العر اقية لعلم النفس الاجتماعي والسياسي**

https://www.facebook.com/IraqiJournalofSocialandPoliticalPsychology

قواعد النشر في المجلَّة

1. يُشتَرَط فيما يُنشَر في المجلَّة أن يتصِف بالعمق والدقَّة **العلميَّة والمنهجيَّة**، والصِلَة بالإشكاليَّات المجتمعيَّة، وضمن علم النفس الاجتماعي والسياسي، وما يتصِل بهِ من مقاربات علميَّة. ويتمُّ تقييم النصوص العلميَّة بطريقة سريَّة مِن متخصصين رصينين.
2. تُشتَرَط **أصالة البحث**، وكتابته للمجلَّة بالخصوص، وأن لا يكون منشوراً – كلياً أو جزئياً – في موضِعٍ آخر، مع إمكانية استثناء بعض الدراسات ذات الأهميَّة الخاصَّة.
3. **المجلَّة منفتحة** على كل التخصصات، وكل الاتجاهات، ضمن المواصفات والضوابط والأخلاقيَّات العلميَّة، وكل ما يرد يعبر عن رأي كاتِبِهِ، ولا يعبر – بالضرورة – عن رأي الجمعيَّة أو المجلَّة.
4. لغة المجلَّة هي **العربيَّة**، مع ضرورة تثبيت المصطلحات الانكليزية بدقَّة، كما يمكن نشر نصوص بلغاتٍ أجنبيَّة عند الضرورة.
5. يُعتَمَد **أسلوب APA Style** ، الموثَّق في الطبعة السادسة مِن دليل النشر للجمعيَّة النفسيَّة الأمريكيَّة Publication manual of the American Psychological Association (2010)، في كتابة البحوث، والأساليب المنهجية الموثقة للتخصصات الأخرى عند الضرورة، وكذلك البند الثامِن من **أخلاقيَّات البحث والنشر**، الوارِدة في المبادئ الأخلاقيَّة لعلماءِ النفس ونظام التصرُّف Ethical Principles of Psychologists and Code of Conduct (2017) للجمعيَّة النفسيَّة الأمريكيَّة.
6. يُرسَل البحث، أو المُساهمة، بصيغة **مطبوعة** على Word، بنوعية Sakkal Majalla، وحجم (16 غامق) للعنوان الرئيس، و(13 غامق) للعناوين الداخليَّة، و(13 عادي) للمتن، و(11 عادي) للهامش، مع إرفاق **سيرة ذاتيَّة** موجزة للكاتِب، تتضمَّن تخصصه وشهادته ولقبه وعمله، واهتماماته ومنجزاته العلميَّة، على **البريد الإلكتروني**: (luaibrhr@yahoo.com) أو (ali.salih@qu.edu.iq).
7. يخضع **ترتيب البحوث** في المجلة لضرورات فنيَّة أو موضوعيَّة، ولا صلة لذلك بمكانَة الباحِث.
8. المجلَّة **إلكترونيَّة مجانيَّة**، لا تدفَع – ولا تتقاضى – مبالِغ مقابِل الدراسات المنشورة.

المحتويات

دراسات

أساطير الأصل في العلوم الاجتماعيَّة 7
فروم ومَدرَسَة فرانكفورت وانبثاق النظريَّة النَقديَّة
نيل ماكلولين
ترجمة لؤي خزعل جبر

العراق والانزلاق في مُنعرجِ دولة القشر الفارغ 39
أيُّ سياساتٍ مُتَّبَعَة؟
مازن مرسول محمد

علاقة الانحياز التأكيدي ببعض المُتغيرات الاجتماعيَّة 69
لعينة من المُجتمع العراقي
وجدان عبد الأمير الناشي

أسواق العنف وسياسة التنمية 87
جورج إلويرت
ترجمة عبير عباس الجبوري

نظرية ستيل في توكيد الذات 99
التهديد الجمعي واستراتيجيات التعامل
علي عبد الرحيم صالح

مفاهيم

التنشئة السياسيَّة 107
المفهوم والديناميَّات والمراحل

تراجم

بين المِثَاليَّة والوَاقِعيَّة 117
الطُهرانيَّة الشيعيَّة ومُعضِلَة الحَدَاثة في العِراق
عقيل عباس

العِصيان 119
مِن التبعيَّة إلى التمرُّد
فريدريك غرو

السُنن النفسيَّة لتطور الأُمم 121
غوستاف لوبون

نشاطات

الشخصيَّة العراقيَّة: سجالات بين التعظيم والتبخيس 123
الندوة العلميَّة للجمعيَّة العراقيَّة لعلم النفس السياسي
19 نيسان 2024

مقالات
نظرية الفكر اللاواعي 140
الانترنيت والصحَّة النفسيَّة 142
الفيزياء والتوازن الاجتماعي 144

استذكار
عِصام مسكوني 147
رحيلٌ بلونِ الخلود

أساطير الأصل في العلوم الاجتماعيَّة

فروم ومَدرَسَة فرانكفورت وانبثاق النظريَّة النَقديَّة[1]

نيل ماكلولين[2]

قسم علم الاجتماع، جامعة ماكماستر

mclaugh@mcmail.cis.mcmaster.ca

ترجمة: لؤي خزعل جبر

مُجمَل: تقدم مَدرَسَة فرانكفورت مادَّة غنيَّة لعلم اجتماع المَعرِفَة كمثال لكيفيَّة اكتساب مَدرَسَة فكريَّة كانت هامشيَّة تأثيراً واسع النطاق وعابراً للحدود بين التخصُّصات والحركات الاجتماعيَّة والتحليل النفسي والماركسيَّة والتقاليد الوطنيَّة. كانت مَدرَسَة فرانكفورت في الأصل مؤسسة فكريَّة ماركسيَّة يمولها الابن الثري لمليونير ألماني، وقد ساعدت في إنشاء علامة مبتكرة للعلوم الاجتماعيَّة الراديكاليَّة ذات التوجه الفلسفي المعروفة باسم النظريَّة النَقديَّة. وكان للنظريَّة النَقديَّة تأثير هائل على الحياة الفكريَّة في فترة ما بعد الستينيات، وهي اليوم مرتبطة بشكل شائع بثيودور أدورنو وماكس هوركهايمر وهربرت ماركوز ووالتر بنيامين ويورغن هابرماس. وتم تجاهل الدور المركزي الذي لعبه إريك فروم في التطور المبكر لمَدرَسَة فرانكفورت إلى حد كبير في الأدبيات. هذهِ الدراسَة تاريخ مستنير من الناحية الاجتماعيَّة لمَدرَسَة فرانكفورت مع التركيز على الانفصال المرير والمثير للجدل بين إريك فروم وأعضائها الآخرين في أواخر الثلاثينيات، وخاصة أدورنو وهوركهايمر، وماركوز في الخمسينيات. وقد فُسرت القطيعة بين فروم ومَدرَسَة فرانكفورت بالإشارة إلى العوامل الفكريَّة (التفسيرات المختلفة للنظريَّة الفرويديَّة وطبيعة الأيديولوجية اليساريَّة) بالإضافة إلى العوامل المؤسَسيَّة (التنافس على الموارد داخل مَدرَسَة فرانكفورت وإضفاء الطابع المهني على التحليل النفسي). وتفكيك تاريخ كيف كان يُنظر إلى فروم ذات يوم كشخصيَّة رئيسية في مَدرَسَة فرانكفورت ثم حذفه تدريجياً من تاريخ النظريَّة النَقديَّة هو دراسة حالة في علم اجتماع المَعرِفَة تبحث في كيفيَّة بناء أساطير الأصل داخل مدارس الفكر والحركات الفكريَّة.

---

[1] McLaughlin, N. (1999) Origin Myths in the Social Sciences: Fromm, the Frankfurt School and the Emergence of Critical Theory. *Canadian Journal of Sociology* 24, 1: 109-39.

[2] شكراً لروبرت ألفورد Robert Alford، وسكوت ديفيز Scott Davies، وستيفن شتاينبرغ Stephen Steinberg، وجون رودن John Rodden، وآلان وولف Alan Wolfe، وكاثرين سيلفر Catherine Silver، وجنيفر بلات Jennifer Platt، وسينثيا فوكس إبستين Cynthia Fuchs Epstein، ورولف مايرسون Rolf Meyersohn، وسونيا جوجمان ميلان Sonia Gojman Millan، وسلفادور ميلان Salvador Millan، وديبورا كوك Deborah Cook، وبيترا ريثمان Petra Rethmann، وكاري أشتون Carrie Ashton، وأنيتا هانبلي Anita Hanbali، وموريسيو كورتينا Mauricio Cortina لتعليقاتهم على المسودات السابقة لهذه الورقة. وقد قُدمت نسخة في جلسة علم اجتماع المَعرِفَة في الاجتماعات السنوية للجمعية الأمريكيَّة لعلم الاجتماع في تورونتو، أب 1997 والتي نظمها آلان وولف حيث عمل جيف وينتروب Jeff Weintraub ومارك شيلدز Mark Shields كمناقشين ثاقبين. وأتاحت منحة مجلس أبحاث الفنون المقدمة من جامعة ماكماستر القيام برحلة بحثية إلى ألمانيا مما سمح لي بالرد على المراجعة المفيدة والتعليقات التحريرية من المجلة الكندية لعلم الاجتماع. وقد كانت ضيافة راينر فانك Rainer Funk في أرشيف إريك فروم في توبنغن بألمانيا بمثابة مساعدة هائلة لي في إعادة بناء التاريخ المبكر للنظريَّة النَقديَّة.

تقدم مَدرَسَة فرانكفورت Frankfurt School مادة غنية لعلم اجتماع المَعرِفَة كمثال لكيفيَّة اكتساب مَدرَسَة فكريَّة كانت هامشيَّة تأثيراً واسع النطاق وعابراً للحدود بين التخصُّصات والحركات الاجتماعيَّة والتحليل النفسي والماركسيَّة والتقاليد الوطنيَّة. وتُعَدُّ مَدرَسَة فرانكفورت مَدرَسَة فكريَّة ذات تأثير هائل ساعدت في جلب الفلسفة القاريَّة والتقاليد الفكريَّة الألمانيَّة عبر المحيط الأطلسي إلى أمريكا[1]. وعبر ارتباطِهِم بجامعة فرانكفورت في عشرينيات وبدايات ثلاثينيات القرن العشرين ومرة أخرى في الخمسينيات وحتى الستينيات (مع المنفى في العصر النازي في جنيف وفي جامعة كولومبيا وإقامة في كاليفورنيا بعد الحرب)، أنتج مفكرو مَدرَسَة فرانكفورت مزيجاً مبتكراً من الفلسفة الراديكاليَّة والعلوم الاجتماعيَّة. وساعدت النظريَّة النَقديَّة في تشكيل المنح الدراسيَّة والتنظير في علم الاجتماع المعاصر والدراسات الأدبيَّة والسينمائيَّة والثقافيَّة، فضلاً عن تأثيرها القصير - ولكن المهم - على المثقفين المرتبطين بالحركة الاجتماعيَّة لليسار الجديد (Jay, 1973; Bronner, 1994; Wiggershaus, 1994; Kellner, 1989; Calhoun, 1995). ومع ذلك، فإن تاريخ مَدرَسَة فرانكفورت قد كتبه إلى حد كبير أنصار، وليس لدينا سوى القليل من الأبحاث الإمبيريقيَّة حول الاستقبال الاجتماعي للنظريَّة النَقديَّة.

يحاول هذا المقال سدَّ هذه الفجوة في الأدبيات بتاريخ مستنير من الناحية الاجتماعيَّة للقطيعة المريرة والمثيرة للجدل بين إريك فروم Erich Fromm وأعضاء المَدرَسَة الآخرين في أواخر الثلاثينيات. وقد فُسرت القطيعة بين فروم ومَدرَسَة فرانكفورت بالإشارة إلى كل من العوامل الفكريَّة (التفسيرات المختلفة للنظريَّة الفرويديَّة وطبيعة الأيديولوجية اليساريَّة) بالإضافة إلى العوامل المؤسَسيَّة (التنافس على الموارد داخل مَدرَسَة فرانكفورت وإضفاء الطابع المهني على التحليل النفسي). وتفكيك تاريخ كيف كان يُنظر إلى فروم ذات مرة كشخصيَّة رئيسية في مَدرَسَة فرانكفورت ثم حذفه تدريجياً من هذا التاريخ هو دراسة حالة في علم اجتماع المَعرِفَة تبحث في كيفيَّة بناء أساطير الأصل داخل مدارس الفكر والحركات الفكريَّة (Platt, 1996; Platt, 1983; Platt, 1985; Rodden, 1989; Samelson, 1974). وترى جنيفر بلات Jennifer Platt أنَّ أساطير الأصل في العلوم الاجتماعيَّة لا تتعلق بإعادة بناء تاريخيَّة دقيقة، ولكنها جزء من عملية يتم من خلالها إضفاء الشرعية على "التفضيلات المعاصرة" من خلال "تزويدها بماضٍ مشرف" (Platt, 1996: 267–268). وسوف نوضح ونُضيء هذه النقطة النظريَّة الأكبر بمثال فروم ومَدرَسَة فرانكفورت.

[1] أصبحت النظريَّة النَقديَّة مصطلحاً عاماً ينطبق على مجموعة واسعة من الأعمال الأكاديميَّة المؤثرة في كل من العلوم الإنسانية والاجتماعيَّة، ولكن لم يكن الأمر كذلك دائماً. وبطبيعة الحال، تمت صياغة هذا المصطلح في الأصل لوصف التقليد الذي يمثله معهد فرانكفورت الألماني للبحوث الاجتماعيَّة، وهو ما نعرفه الآن باسم مَدرَسَة فرانكفورت (Jay, 1973).

معهد البحوث الاجتماعيَّة

كانت مَدرَسَة فرانكفورت شبكة ضيقة من الفلاسفة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع الراديكاليين المستقلين المرتبطين بالمعهد الألماني للبحوث الاجتماعيَّة، وهو في الأساس مركز أبحاث ماركسي يموله الابن الراديكالي لتاجر الحبوب الألماني المليونير (Wiggershaus, 1994; Jay, 1973). وقد تأسس المعهد في أوائل عشرينيات القرن العشرين بهدف تعزيز تطوير الأفكار الفكريَّة الراديكاليَّة التي لا تسيطر عليها الأحزاب الماركسيَّة والديمُقراطيَّة الاشتراكيَّة التقليديَّة أو التخصُّصات الأكاديميَّة (Jay, 1973).

معهد البحوث الاجتماعيَّة

يوثق البحث التاريخي - بوضوح - أنَّ فروم كان عضواً مهماً ومبكراً في مَدرَسَة فرانكفورت، لكن أسطورة الأصل التي بناها أنصار النظريَّة النَقديَّة المعاصرون استبدَلَت فروم بهربرت ماركوز Herbert Marcuse وثيودور أدورنو Theodor Adorno، وبشكل لا يصدق، والتر بنيامين Walter Benjamin (Alexander, 1987; Agger, 1992; Alford, 1988; Buck-Morss, 1977; Therborn, 1970; Whitebook, 1995)[1]. إذ انضم كل من ماركوز وأدورنو إلى مَدرَسَة فرانكفورت بعد فترة

[1] لا ينكر الباحثون الدقيقون مثل باك- مورس Buck-Morss أن بنيامين كان هامشياً نسبياً بالنسبة للمعهد، ولكنهم بدلاً من ذلك منخرطون في مشروع لإعادة اكتشاف بنيامين وإدخاله في تقليد النظريَّة النَقديَّة. ومع ذلك، فإن باك- مورس تتجاهل دور فروم في المعهد وقد ساهم عملها في وضع حيث يميل الباحثون الشباب الذين ليس لديهم منظور باك- مورس التاريخي إلى رؤية بنيامين باعتباره أكثر مركزية في مَدرَسَة فرانكفورت المبكرة مما كان عليه، وفروم أكثر هامشيَّة مما كان عليه.

طويلة من فروم (في حالة أدورنو، بعد ما يقرب من عقد من الزمان بعد فروم) ولم ينضم بنيامين رسمياً أبداً كعضو كامل ولم يكن أبداً جزءً من الدائرة الداخلية لهوركهايمر Horkheimer، ولكن لم يُسلَّط الضوء على هذه الحقائق التاريخيَّة الأولية في الأدبيات (ولكن انظر Wiggershaus, 1994; Bronner, 1994)[1]. وفروم هو من جلَبَ التحليل النفسي إلى المعهد، مما ساعد في بناء مزيج مميز من ماركس Marx وفرويد Freud أعطى هربرت ماركوز ومَدرَسَة فرانكفورت العلامة المميزة كجزء من الراديكاليَّة الأكاديميَّة في عصر اليسار الجديد (Kellner, 1989; Burston, 1991; Richert, 1986; Bronner, 1994; Wiggershaus, 1994). وعلى الرغم من أنَّ فروم كان له تأثير هائل على العلوم الاجتماعيَّة الراديكاليَّة والماركسيَّة التي ظهرت في أعقاب الحركات الاجتماعيَّة في الستينيات، إلا أنه خرج إلى حد كبير من سرديَّة علم الاجتماع النقدي[2]. وبحلول السبعينيات، حُذِف فروم من تاريخ مَدرَسَة فرانكفورت بالكامِل بينما كانَت تنحتُ لنفسها مكاناً صغيراً على هامش الأكاديميَّة (Funk, 1982)[3]. ومعظم الدراسات حول مَدرَسَة فرانكفورت، حتى وقت قريب جداً، قللت من أهميَّة فروم في التطوير المبكر للنظريَّة النقديَّة (ولكن انظر Bronner, 1994; Wiggershaus, 1994; Wolin,

[1] الأعضاء الأساسيون الآخرون في مَدرَسَة فرانكفورت المبكرة هم كارل جرونبيرج Carl Grünberg (الذي حل محله هوركهايمر كمدير في 1930)، ليو لوينثال Leo Löwenthal، فريدريش بولاك Friedrich Pollack، أوتو كيرشهايمر Otto Kirchheimer، فرانز نيومان Franz Neumann، ثيودور أدورنو، هربرت ماركوز، كارل ويتفوغل Karl Wittfogel وهنريك غروسمان Henryk Grossma.

[2] مثلاً، مجموعة بول كونرتون Paul Connerton المحررة سنة 1972 بعنوان "علم الاجتماع النقدي" Critical Sociology مبنية على مختارات من القراءات من تقاليد مَدرَسَة فرانكفورت، ومع ذلك فهي تحتوي على إشارة واحدة فقط لفروم. وعلى الغلاف، تمت كتابة أسماء أدورنو وهابرماس وبنجامين وهوركهايمر وماركوز ونيومان بأحرف زرقاء كبيرة ولم يتم إدراج أي عمل لفروم في قائمة المراجع الواسعة إلى حد ما (Connerton, 1972).

[3] وكما يقول راينر فانك: "يبدو أن الدور المهم الذي لعبه فروم كعضو في معهد فرانكفورت للأبحاث الاجتماعيَّة قد تم تجاهله عمداً بعد أن تركه في نهاية الثلاثينيات، وخاصة من قبل ماكس هوركهايمر" (Funk, 1982: 296 footnote). ويتابع فونك، "كان هوركهايمر متردداً جداً في الاعتراف بعضوية فروم لدرجة أنه عندما سأله أوسكار هيرش Oskar Hersche في 1969 عن أعضاء المعهد الذين كانوا في 1930 (M. Horkheimer, Verwaltete Welt: 11)، أجاب: "كان هناك عدد من الناس. يجب أن أبدأ بذكر فريدريش بولوك، وفرانز بوركيناو، وهنريك جروسمان، وكارل أوجست فيتفوغل، وليو لوينثال، وكارل كورش، وجيرهارد ماير، وكورت ماندلباوم، وجميعهم باستثناء لوينثال تم تعيينهم من قبل جرونبيرج. وكلهم نشروا كتباً في سلسلة المعهد. وكان هناك أيضاً بعض المحللين النفسيين الذين ينتمون إلى المعهد لأننا أدركنا أن علم الاجتماع والتحليل النفسي يجب أن يعملا معاً. لكن ارتباطهم لم يكن وثيقاً. وكان كارل لانداور وهاينريش منغ وإريك فروم وآخرون أعضاء في هذه المجموعة. وعقدوا ندوات حول التحليل النفسي، ولكن ليس في الجامعة ولكن في المعهد". ويشير فونك إلى أنه "لم يكن صحيحاً أن ارتباط فروم كان أقل قرباً، كما أنه لم يكن مجرد واحد من بين عدد من الأشخاص الآخرين. وفي 1930، دعاه هوركهايمر، باعتباره خبيراً في التحليل النفسي، ليصبح شريكاً مدى الحياة" (Funk, 1982: 297, footnote).

1992; Richert, 1986; Kellner, 1989)[1]. وحتى كتاب مارتن جاي Martin Jay المؤثر بشكل كبير والممتاز "الخيال الجدلي" The Dialectical Imagination (1973) يكرر بعض الأساطير حول النظريَّة النَقديَّة التي روَّج لها هوركهايمر وأدورنو. فأصبح أدورنو وهوركهايمر وماركوز وبنجامين الشخصيَّات المركزيَّة في التاريخ المنقح، وأصبح تلميذ أدورنو يورغن هابرماس وريثاً لهذا التقليد (Held, 1980; Jay, 1984; Alford, 1988; Kellner, 1984; Robinson, 1969; Tar, 1985; Buck-Morss, 1984; van den Berg, 1980). كيف تمت عمليَّة إعادة الكتابة البارِعَة هذه لتاريخ مَدرَسَة فكريَّة؟

ثيودور أدورنو وماكس هوركهايمر

مدارس الفكر: منظور مقايِس

من المفيد التفكير في المدارس الفكريَّة من منظور مقايِس. فعلى الرغم من الاضطرابات التي خلفتها الحرب العالميَّة الثانية والنزاعات الداخليَّة المختلفة، احتفظت مَدرَسَة فرانكفورت ببنية أكثر تماسكاً بكثير من معظم المدارس الفكريَّة في التحليل النفسي أو علم الاجتماع، مَثلاً. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى العوامل الاقتصاديَّة والتنظيميَّة التي تميز مَدرَسَة فرانكفورت عن العلاج المهني والعلوم الاجتماعيَّة الأكاديميَّة. إذ يكسب الفرويديون عيشهم من خلال العلاج ورسوم تدريب المحللين

[1] يحتوي كتاب ترينت شروير Trent Schroyer "نقد الهيمنة: أصول وتطور النظريَّة النَقديَّة" The Critique of Domination: The Origins and Development of Critical Theory (1973) على إشارة قصيرة واحدة فقط لفروم، كجزء من قائمة من المنظرين النقديين الذين وثقوا التشيؤ، بما في ذلك هوركهايمر وبنجامين وأدورنو ونيومان (Schroyer, 1973: 203). ويذكر كتاب زولتان تار Zoltan Tar "مَدرَسَة فرانكفورت: النظريات النَقديَّة لماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو" The Frankfurt School: The Critical Theories of Max Horkheimer and Theodor W. Adorno (1985) فروم أربع مرات، لكنه يقلل بشكل خطير من مركزية فروم في النظريَّة النَقديَّة المبكرة (Tar, 1985: 17, 103, 112, 127). وهذان مجرد مثالين لاتجاه واسع الانتشار في الأدبيات.

وأنشأوا معاهدهم الخاصة التي غالباً ما يديرها قادة كاريزميون (أو حتى عائلات كما في حالة عائلة مينينجرز Menningers) (Roazen, 1974; Friedman, 1990; Kurzweil 1985). ومع ذلك، على عكس مَدرَسَة فرانكفورت، فإن المعاهد الفرويديَّة لديها بنية رسمية نسبياً ولا يديرها فرد واحد مدى الحياة بشكل عام[1]. وبينما يتم تنظيم المدارس الفكريَّة الاجتماعيَّة والتقاليد النظريَّة أحياناً حول أفراد معينين مثل بارسونز Parsons أو جارفينكل Garfinkel (على الرغم من أن المدارس الفكريَّة الاجتماعيَّة نادراً ما تُسمى بأسماء أشخاص كما هو الحال في التحليل النفسي)، ويعمل معظم علماء الاجتماع المرموقين في الأقسام الموجودة في الجامعات أو الكليات اللامركزيَّة التي تتحكم في توظيفهم.

بعكس معاهد التحليل النفسي وأقسام علم الاجتماع، تم التحكم في موارد ومجلات النظريَّة النَقديَّة بشكل منفرد، بعد 1930، من قبل ماكس هوركهايمر عندما كان يدير ويشكل مَدرَسَة فرانكفورت[2]. وهكذا كانت الشخصيَّات الرئيسيَّة في مَدرَسَة فرانكفورت أكثر اعتماداً على الموارد الاقتصاديَّة لمؤسسة واحدة بخلاف المحللين النفسيين أو علماء الاجتماع. واستعمَل هوركهايمر سيطرته على موارد مَدرَسَة فرانكفورت للتأكد من أنه وعدد محدود من العلماء يمكنهم تجنب ضغوط الحصول على وظيفة أكاديميَّة عادية. وكان هوركهايمر يحرس هذه الأموال بعناية، وكان يحاول دائماً دعم مجموعة صغيرة من المفكرين الموالين له. واستعمَل المال "كبذرة" لمحاولة الحفاظ على مجموعة هامشيَّة مرتبطة بالمعهد ولكن مدعومة بالتدريس الخارجي أو المنح التأسيسيَّة أو التوظيف الحكومي. مثلاً، يوضح تاريخ رولف ويجرشاوس Rolf Wiggershaus المهم للمَدرَسَة أنَّ هوركهايمر مارس ضغوطاً على ماركوز (يسميها ويجرشاوس "استراتيجية المجاعة المالية"، Wiggershaus, 1994:299) لقبول وظيفة في مكتب الاستخبارات التابع لمكتب معلومات الحرب التابع لحكومة الولايات المتحدة، ثم لاحقاً في مكتب الخدمات الإستراتيجية (OSS) ووزارة الخارجية،

[1] معاهد التحليل النفسي بالطبع متماسكة نسبياً مقارنة بأقسام علم الاجتماع. ففي حين أن تاريخ التحليل النفسي تشوبه بسبب السلوك الطائفي لأنصار فرويد، فإن التأثير الذي أحدثه التحليل النفسي داخل أقسام الطب النفسي وعلم النفس الأكاديمي والثقافة الفكريَّة الأوسع ساعد في خلق المزيد من التنوع في التأريخ الفرويدي أكثر مما في النظريَّة النَقديَّة. وكان المؤرخون الرئيسيون في مَدرَسَة فرانكفورت يميلون إلى الارتباط المباشر بالمنظرين النقديين أو العلماء الذين عرفوهم شخصياً. ولا يوجد مؤرخ تنقيحي لمَدرَسَة فرانكفورت بمكانة بول روزن Paul Roazen ومؤهلاته الأكاديميَّة، مثلاً، عالم سياسي لعب دوراً مهماً في دعم المعايير العلمية في كتابة تاريخ التحليل النفسي من خارج معسكر العقيدة الفرويديَّة.

[2] كما يشير مارتن جاي، عندما تأسس المعهد في 1923، كان "يجب أن يكون لديه مدير واحد يتمتع بسيطرة "ديكتاتورية" (Jay, 1973: 11). وتولى ماكس هوركهايمر منصب الإدارة خلفاً لكارل جرونبيرج في 1930. وكما يشير جاي، "في السنوات اللاحقة، كانت هيمنة ماكس هوركهايمر على شؤون المعهد بلا منازع. وعلى الرغم من أن قوته تعزى إلى حد كبير إلى قوة شخصيته ومدى ذكائه، إلا أن قوته كانت متجذرة أيضاً في بنية المعهد كما تم تصوره في الأصل" (Jay, 1973: 11).

مما أدى إلى تحرير الأموال لأعضاء المعهد الآخرين (Wiggershaus, 1994: 299–301). وتُعَدُّ هذه الحقائق الاقتصاديَّة والتنظيميَّة أساسيَّة لفهم تاريخ مَدرَسَة فرانكفورت، على الرغم من تجاهلها غالباً، وهي مفارقة بالطبع، لأن معظم المنظرين النقديين يعترفون بالولاء للتحليل المادي.

هوركهايمر يبني مَدرَسَة

اهتمَّ هوركهايمر في البداية بدمج السياسة الماركسيَّة مع الرؤى النفسيَّة للتقاليد الفرويديَّة. ومع ذلك، كانت مَعرِفَة هوركهايمر بالتحليل النفسي ضئيلة، فقد تم تحليله مرة واحدة لفترة وجيزة من أجل المساعدة في التغلب على المنع من التحدث أمام الجمهور دون قراءة نص مُعد (Wiggershaus, 1994)[1]. وعلى النقيض من ذلك، كان فروم خبيراً في نظريَّة التحليل النفسي والعلاج، وقام بتدريس التحليل النفسي في برنامج مرتبط بمعهد جامعة فرانكفورت الذي ساعد هوركهايمر في إنشائه. وتعيَّن فروم مديراً ثابتاً لقسم علم النفس الاجتماعي بمعهد البحوث الاجتماعيَّة في 1930 (Wiggershaus, 1994: 57–58).

إريك فروم

كان مشروع فروم الرئيسي مع المعهد قد بدأ قبل عام بدراسة حول علم النفس الاجتماعي للعمال الألمان، وهو بحث لعب دوراً رئيسياً في انفصال فروم المرير عن زملائه (Bonss, 1984). ففي 1929، بدأ فروم بحث "العمال الألمان: مسح، ومناهجه ونتائجه" German Workers: A Survey, Its Methods and Results. ونظريَّة الشخصيَّة التَسلُّطيَّة التي جعلها ثيودور أدورنو مشهورة في كتابه الشخصيَّة التَسلُّطيَّة The Authoritarian Personality (1950) جاءت مباشرة من هذا البحث الإمبيريقي (Adorno et al, 1950). وكانت مساهمة فروم في نشأة أبحاث الشخصيَّة التَسلُّطيَّة معروفة على نطاق واسع في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي (Christie and Jahoda,

[1] على الرغم من أن غيرهارد ناب Gerhard Knapp يشير إلى أن هوركهايمر توصل إلى مشكلة قراءة خطاباته ببساطة ليتمكن من تقديم بعض المبررات للدخول لفترة وجيزة في التحليل النفسي من أجل فهمه بشكل أفضل (Knapp, 1989).

(1954 على الرغم من أنَّ أدورنو وهوركهايمر قاما فيما بعد بالتعتيم على دور فروم المحوري (Funk, 1982; Burston, 1994).

كان هذا التعتيم ممكنا لأن عمل فروم حول الشخصيَّة التَسلُّطيَّة لم ينشر باللغة الإنجليزية بالكامل إلا بعد أربع سنوات من وفاة فروم تحت عنوان الطبقة العاملة في ألمانيا الفايماريَّة The Working Class in Weimar Germany بسبب جهود عالم الاجتماع الألماني (Bonss, 1984) [1]. إذ كان فروم في ثلاثينيات القرن العشرين، مهتماً – إلى جانب بقية مَدرَسَة فرانكفورت المبكرة - بفهم مصادر الجاذبية الجماهيريَّة للحزب النازي، وكذلك سبب عدم مقاومة الطبقة العاملة الألمانيَّة لهتلر كما تنبأت النظريَّة الماركسيَّة. واستمر هذا المشروع ببطء، ويرجع ذلك جزئياً إلى الهجرة القسريَّة للمعهد من ألمانيا في 1933. وظهر التقرير الأول للدراسة باللغة الألمانيَّة في سياق مجموعة هوركهايمر المحررة "دراسات حول السلطة والأسرة" Studien über Autorität und Familie (1936)، واقتُرِحَ نشر العمل الأكبر قريباً (Bonss, 1984).

الصراع على الدراسة

بينما كانَت كثير من أعمال إريك فروم اللاحقة الأكثر مبيعاً ومُستقبَلَة بإشادة من النقاد، كان عليه أن يحارب العداء واللامبالاة تجاه هذا المشروع منذ البداية. فغادر فروم المعهد في 1939 وأُسقِطَت الخطة المنقحة لنشر مشروع عمال فايمار. واختفت الدراسة - على حد تعبير فولفجانج بونس Wolfgang Bonss - "في درج مكتب فروم ... وحُذفت لاحقاً أيضاً جزئياً من سجلات المعهد" (Bonss, 1984: 2).

هناك خلاف بين العلماء حول سبب عدم شعبية هذه الدراسة داخل الدائرة الداخليَّة لمَدرَسَة فرانكفورت. وشدد فروم نفسه على قلق هوركهايمر من أنَّ الماركسيَّة المثيرة للجدل في الدراسة ستضر بالمعهد في أمريكا المناهضة للشيوعيَّة (Bonss, 1984) [2]. وكرر مارتن جاي Martin

---

[1] عامل آخر هو أن فروم قرر إعادة صياغة مسودة مخطوطته بعنوان مبدئياً "الشخصيَّة التَسلُّطيَّة" أو "سيكولوجية الفاشية" بطريقة تقلل من التركيز على قضية الشخصيَّة التَسلُّطيَّة وتبرز "مشكلة الحرية والقلق أو الخوف من الحرية" أو الهروب من الحرية (تطرق فروم إلى هذا الموضوع الجديد في سياق رسالة إلى عالم الاجتماع روبرت ليند Robert Lynd من جامعة كولومبيا بتاريخ 1 آذار 1939، وهي متاحة في أرشيفات إريك فروم، توبنغن، ألمانيا). واعتقد فروم أن قضية الحرية قد تكون أكثر قابلية للتسويق وكانت أقرب إلى قلبه. ومن المفارقات أن قراره بتأطير كتابه حول قضية "الهروب من الحرية" ساعد في جعل سمعته كناقد اجتماعي كبير ولكنه ترك أيضاً لأدورنو فرصة للمطالبة بالعلامة الفكريَّة لـ "الشخصيَّة التَسلُّطيَّة". بالإضافة إلى ذلك، شعر فروم أن أدورنو ومعاونيه لم يفهموا تماماً نظريَّة التحليل النفسي وعلم نفس التسلطيَّة، لذلك كان فروم متناقضاً بشأن ارتباطه بدراسة بيركلي.

[2] في رسالة إلى توم بوتمور Tom Bottomore بتاريخ 26 آذار 1974 (أرشيف إريك فروم، توبنجن، ألمانيا)، كتب فروم: "كان الدافع جزئياً وراء هوركهايمر هو الغيرة المفرطة تجاه أي شخص كان منتجاً وجزئياً بسبب الخوف المفرط من المعاناة من وصمة العار كونك يسارياً، في الواقع، كان العمل المشجع في الفترة الأمريكية تقليدياً ومن شأنه أن يدمر أي شك في التطرف. مثلاً، هناك دراسة مثيرة للاهتمام للغاية حول الطابع التسلطي للعمال والموظفين الألمان،

Jay التبرير الرسمي للمعهد بأن تصميم البحث معيب وأن العديد من الاستبيانات قد ضاعت (وهو أمر نفاه فروم حتى نهاية حياته) (Jay, 1973) [1]. وكان هربرت ماركوز يشعر بالقلق من إمكانية استعمال الدراسة لإظهار أن العمال الألمان كانوا فاشيين حقاً في العمق (Jay, 1973; Bonss, 1984) [2]. وبينما كان هناك جدل عن مدى كون دراسة فروم ذات أهمية تاريخيَّة أو أهمية نظريَّة ومنهجية معاصرة، فليس هناك شك في أنها كانت مركزيَّة في العمل المبكر لمَدرَسَة فرانكفورت[3]. ورفض هوركهايمر نشر دراسة فروم تحت رعاية كان المعهد عاملاً رئيسياً في الخلاف بين فروم ومَدرَسَة فرانكفورت. وبالإضافة إلى هذه الصراعات الأيديولوجية والفكريَّة، من الواضح أنَّ العداوات الشخصيَّة القويَّة بين فروم وتيودور أدورنو لعبت دوراً رئيسياً في الصراع الداخلي داخل المعهد.

استناداً إلى ما يقل قليلاً عن 600 استبيان، أُجريت في ألمانيا قبل هتلر، والتي تم الانتهاء من تحليلها في أمريكا 1935، لم يسمح هوركهايمر بنشرها لأنه اعتبرها خطيرة للغاية".

[1] كان لدى فروم مراسلات مكثفة مع مارتن جاي قبل نشر كتاب "الخيال الجدلي"، وفي الواقع قرأ المخطوطة في شكل مسودة وأرسل لجاي رسالة مطولة لا يتفق فيها مع الجوانب الواقعية والتفسيرية المختلفة للكتاب. وكتب فروم: "أما بالنسبة لنشر الدراسة، فأريد أن أقول إنَّ خروجي من المعهد لم يكن سبباً رئيسياً لعدم نشرها. وبالعكس، كانت عدم رغبة هوركهايمر في نشره أحد الصراعات العديدة التي أدت إلى رحيلي. واقتراح بولاك بأنها لم تُنشر لأن الكثير من الاستبيانات فقدت أثناء الرحلة من ألمانيا يجب أن تكون بسبب خطأ في ذاكرته. فعلى حد علمي لم يتم فقدان أي استبيانات على الإطلاق....". إذ شعر فروم أنهم تلقوا قدراً معقولاً من الاستبيانات نظراً للظروف في ألمانيا في ذلك الوقت (فروم إلى جاي، بتاريخ 14 أيار 1971، في 256–249 :Kessler and Funk, 1991).

[2] أحد العناصر الأساسية في حجة فروم هو أنَّ بعض العمال الذين صوتوا لصالح الأحزاب اليساريَّة كانت لديهم شخصيات تسلطيَّة، وهو الموقف الذي سيوضحه إدوارد شيلز Edward Shils لاحقاً (دون الإشارة إلى فروم) كنقد محافظ للسلطوية اليساريَّة (Shils, 1954). وفي المقابل، كان فروم مدفوعاً باهتمام اليسار بفهم العوامل التي قد تجذب العمال إلى الفاشية. ومع ذلك، بالنسبة لأولئك الذين زعموا أنه لا يوجد أعداء في اليسار، فإن الطبقة الوسطى الدنيا والنخب كانت مصدر التسلطيَّة وليس العمال والأحزاب اليساريَّة، فقد تحدى فروم جزءً مهماً من أيديولوجية اليسار.

[3] يقول ريتشارد هاميلتون Richard Hamilton، مثلاً، إنَّ دراسة فروم "شابتها قراءة فروم المستمرة لتفسيره لنتائجه"، وهي "غير تاريخيَّة بشكل صارخ" ومعيبة بسبب إجراءات أخذ العينات غير التمثيلية (Hamilton, 1986:82–83). ويدرك هاميلتون أنَّ دراسة فايمار جزء مهم من تاريخ العلوم الاجتماعيَّة ومَدرَسَة فرانكفورت، لكنه ينظر بشكل أساسي إلى نتائج البحث وأساليبه على أنها أسوأ من عديمة الفائدة. ومن ناحية أخرى، يرى خوسيه برونر José Brunner أنَّ دراسة فروم ذات أهمية تاريخيَّة وعلاقة معاصرة بالعلوم الاجتماعيَّة. ووفقاً لبرونر، فإن دراسة فايمار هي "أول استطلاع للرأي يطبق الأساليب النفسيَّة الحديثة في التحقيق في السلوك الانتخابي والسياسي" (Brunner, 1994: 631). ويجادل برونر كذلك بأنه "على الرغم من التساؤلات حول التأليف، والغرض، والتحيزات الأيديولوجية، والمشاكل الفنية، إلا أنها تستحق الاهتمام ليس فقط باعتبارها وثيقة تاريخيَّة؛ بل إنها تشكل أيضاً مثالاً مثيراً للبحث الإمبيريقي الذي لا يزال بإمكانه توفير غذاء للفكر لطلاب علم النفس السياسي اليوم (Brunner, 1994: 631). ولمحاولة البناء على أبحاث فروم السابقة باستخدام الأساليب الاجتماعيَّة الحديثة، انظر (Smith, 1997).

ويشير ويغيرشاوس، مثلاً، إلى أن أدورنو كان مغرماً بالإشارة إلى فروم باعتباره "يهودياً محترفاً" (Wiggershaus, 1994: 266). ولم يكن فروم مفتوناً بأدورنو بشكل خاص. وفي رسالة إلى الفيلسوفة الماركسيَّة رايا دونا ييفسكايا Raya Dunayevskaya، كتب فروم: "أما بالنسبة لأدورنو، فقد كان، من خلال معرفته الشخصيَّة ومن خلال قراءة لبعض كتاباته، صانع عبارات منتفخة ليس لديه قناعة ولا شيء ليقوله"[1]. وأكد مارتن جاي على الأسلوب الثقافي باعتباره اختلافاً رئيسياً بين هوركهايمر وأدورنو وفروم[2]. ومع ذلك، يشير تحليل التنظيم الاجتماعي لمعهد البحوث الاجتماعيَّة إلى أن القطيعة بين فروم ومَدرَسَة فرانكفورت شملت أكثر من مجرد الأساليب والأيديولوجية السياسيَّة والصراعات الشخصيَّة.

أدورنو يحل محل فروم

كان المصدر الأساسي لخروج فروم من مَدرَسَة فرانكفورت للأبحاث الاجتماعيَّة هو الصراع بين أدورنو وفروم حول النظريَّة الفرويديَّة والموارد. إذ دخل فروم إلى قلب المعهد الثابت في 1930، بينما لم يكن أدورنو، على النقيض من ذلك، مركزياً في المعهد حتى أواخر الثلاثينيات. وأثناء وجوده في ألمانيا وخارجها في إنجلترا خلال الحكم النازي المبكر، كان أدورنو مدعوماً من أسرته الثريَّة. وكان هوركهايمر قد أراد في البداية ربط أدورنو بالمعهد دون الالتزام به مالياً (Wiggershaus, 1994). وكان لدى المعهد موارد كبيرة ولكن محدودة، وكانت أولويَّة هوركهايمر هي الحفاظ على أمنه المادي بالإضافة إلى السيطرة على محتوى العمل المنتج. فرأى هوركهايمر أن فروم مساوياً فكرياً ومتعاوناً في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين وحل محله أدورنو تدريجياً كعضو أساسي في مَدرَسَة فرانكفورت وحليف موثوق به لهوركهايمر[3]. وقد لعبت هذه المنافسة والصراع دورها بشكل كبير حول استعمال التحليل النفسي ضمن النظريَّة النَقديَّة.

فرويد ومَدرَسَة فرانكفورت

عندما طور فروم فكره النفسي لأول مرة داخل مَدرَسَة فرانكفورت، أيد نظريَّة الرغبة الجنسيَّة الفرويديَّة الأرثوذكسيَّة التي أكدت على مركزية الغرائز. ومع ذلك، بحلول منتصف ثلاثينيات القرن

---

[1] بتاريخ 2 تشرين الأول 1976 (أرشيف إريك فروم، توبنغن، ألمانيا).

[2] يقترح جاي أن "حساسية فروم كانت أقل سخرية من حساسية الأعضاء الآخرين في الدائرة الداخلية، وكان أسلوبه في الحياة أقل تلويناً بالفروق الجمالية الدقيقة التي يتقاسمها كل من هوركهايمر وأدورنو. وكان دخول أدورنو الكامل إلى شؤون المعهد في الوقت نفسه الذي غادر فيه فروم تقريباً بمثابة تحول حاسم في لهجة عمل مَدرَسَة فرانكفورت" (Jay, 1973:101). ولم يسلط جاي الضوء على علاقة الموارد بين دخول أدورنو وخروج فروم.

[3] على الرغم من أن فروم كان ثابتاً ومشاركاً بشكل كبير في العمل المبكر لمَدرَسَة فرانكفورت، إلا أنه لم يقض الكثير من الوقت في المعهد (جزئياً بسبب المرض ولكن أيضاً بسبب ضيق الوقت الذي كان يعاني منه عمله في التحليل النفسي). ولم يكن فروم عضواً في الدائرة الداخلية الشخصيَّة لهوركهايمر. وبهذا المعنى الضيق فقط تكون الحكمة التقليديَّة صحيحة حول جوهر مَدرَسَة فرانكفورت المبكرة.

العشرين، خَرَج فروم عن العقيدة التقليديَّة ليؤكد على أهمية الثقافة والعلاقات الشخصيَّة (Burston, 1991) والتحليل الوجودي للعزلة النفسيَّة البشرية التي أدت إلى ظهور ما أطلق عليه فيما بعد "الخوف من الحرية" (McLaughlin, 1996b).

جادَل أدورنو بأن انفصال فروم عن فرويد كان بمثابة تهديد خطير لـ "الخط" السياسي والفكري لمَدرَسَة فرانكفورت. وكان أدورنو متشككاً في التعاون بين هوركهايمر وفروم عندما كان مقر المعهد في فرانكفورت. ومع ذلك، يمكن إرجاع بداية الصراع المفتوح إلى مقال فروم "المحدد الاجتماعي للعلاج التحليلي النفسي" The Social Determinate of Psychoanalytic Therapy، وهو نسخة مبكرة من انتقاداته اللاحقة للنظريَّة والعلاج الفرويدي الأرثوذكسي المنشور في مجلة النظريَّة النَقديَّة في 1935 (Wiggershaus, 1994) [1]. وفي 18 آذار 1936، كتب أدورنو إلى هوركهايمر مدافعاً عن فرويد ضد تحريفية فروم. فبالنسبة لأدورنو، مقال فروم:

> *عاطفي وخاطئ بدايةً، كونه مزيجاً من الديمُقراطيَّة الاجتماعيَّة والفوضويَّة، وقبل كل شيء يظهر نقصاً حاداً في مفهوم الديالكتيك. ويسلك الطريق السهل بمفهوم السلطة، التي بدونها لا يمكن تصور طليعة لينين أو دكتاتوريته. وأنصحه بشدة بقراءة لينين. وماذا يقول مناهضو الباباوات المعارضين لفرويد؟ لا، على وجه التحديد عندما يتم انتقاد فرويد من اليسار، كما هو الحال من قبلنا، فإن أشياء مثل الحجة السخيفة حول "الافتقار إلى اللطف" لا يمكن السماح بها. وهذه هي بالضبط الحيلة التي يستخدمها الفردانيون البرجوازيون ضد ماركس. يجب أن أخبرك أنني أرى تهديداً حقيقياً في هذا المقال للخط الذي تتخذه المجلة...* (مقتبس من Wiggershaus, 1994: 266) [2].

بالنسبة لأدورنو، فإن مراجعة فروم للنظريَّة الفرويديَّة تؤدي حتماً إلى الابتعاد عن النقد الراديكالي الحقيقي للمجتمع الحديث، استبدال العلاج الرقيق بالتحليل الدقيق. وبحلول أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، كان هوركهايمر قد قبل نقد أدورنو لنظريَّة فروم في التحليل النفسي [3].

---

[1] نُشرت بعنوان Die sozialpsychologische Bedeutung der psychoanalytischen Therapie. Zeitschrift für Sozialforschung, 4:3 (1935): 365–97.

[2] يمكن العثور على الرسالة الأصلية من أدورنو في لندن إلى هوركهايمر في نيويورك باللغة الألمانيَّة في (Horkheimer, 1995a: 496–501).

[3] أطر فروم القضية في رسالته إلى مارتن جاي التي كتبها في 1971 بقوله: "في السنوات الأولى للمعهد، بينما كان في فرانكفورت وجنيف، لم يكن لدى هوركهايمر أي اعتراض على نقدي لفرويد، والذي بدأ ببطء شديد قبل ترك المعهد. وفقط في السنوات التي تلت وجود المعهد لبعض الوقت في نيويورك، وربما منذ أن بدأت في كتابة الهروب من الحرية، غيَّر هوركهايمر رأيه، وأصبح مدافعاً عن الفرويديَّة الأرثوذكسية، واعتبر موقف فرويد ثورياً حقيقياً بسبب موقفه المادي تجاه الجنس. وهو أمر غريب أن يفعله هوركهايمر بالمصادفة، لأنه من الواضح جداً أن موقف فرويد تجاه الجنس يتوافق مع المادية البرجوازية في القرن التاسع عشر والتي انتقدها ماركس بشدة. وأتذكر أن هوركهايمر كان

وأصر كل من أدورنو وهوركهايمر على أن "المادية البيولوجيَّة" هي "الجوهر النظري للتحليل النفسي الذي يجب الحفاظ عليه ضد التحريفيين" (Wiggershaus, 1994: 271). ولم يكن لهذه القضية علاقة بالعلاج، إذ لم يكن أحد في مَدرَسَة فرانكفورت سوى فروم خبيراً في الأساس السريري والتجريبي للنظريَّة الفرويديَّة[1].

حدث هذا الصراع الفكري في الوقت نفسه الذي حدث فيه صراع كبير على الموارد، وهو أمر تم تجاهله بشكل موحد تقريباً في الأدبيات الثانوية[2]. ففي ربيع 1939، فُصِل فروم بشكل أساسي من منصبه الدائم في المعهد من قبل فريدريش بولاك Friedrich Pollack لأسباب مالية. وطُلب من فروم الاستغناء عن راتبه نظراً لأنه كان يحصل على دخل من العلاج، وهو الترتيب الذي رفضه (Jay, 1973; Bonss, 1984). وانخرط هوركهايمر وفروم في المناقشات في نهاية 1939، ولكن كما قال ويغرسهاوس: "كان الخرق قد حدث بالفعل، ولم يتبق سوى ترتيبات الانفصال التي يتعين التعامل معها (Wiggershaus, 1994: 271)[3]. وتلقى فروم 20 ألف دولار مقابل تخليه عن فترة ولايته (الكثير من المال في ذلك الوقت في عصر الكساد في أمريكا) ووجه طاقاته إلى العلاج وكتابة ما سيصبح "الهروب من الحرية" Escape from Freedom (1941).

دخل أدورنو إلى قلب المعهد في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، وأصبح هوركهايمر، وخاصة أدورنو، أعداء لدودين لفروم وحاولوا استبعاده قدر استطاعتهم من تاريخ المعهد. وشهرة فروم كمؤلف لكتاب "الهروب من الحرية" جعلت الانقسام دائماً وأكثر مرارة (McLaughlin, 1996b) [4].

أيضاً على علاقة ودية للغاية مع هورني في السنوات الأولى من إقامته في نيويورك، ولم يدافع بعد ذلك عن الفرويديَّة الأرثوذكسية. وقام بهذا التغيير في وقت لاحق فقط، ومن الصعب التكهن بسبب قيامه بذلك. وأفترض أن هذا كان له علاقة جزئياً بتأثير أدورنو، الذي انتقدته بشدة منذ بداية ظهوره في نيويورك. وبالنظر إلى وضع المعهد برمته، فليس من المستغرب أنه عندما قام هوركهايمر بهذا التغيير، فعل لوينثال وبولاك الشيء نفسه. وربما لم يتأثر أدورنو في هذا الصدد بهوركهايمر، بل بالعكس (فروم إلى جاي، Kessler and Funk, 1991: 254).

[1] لا يحتاج الفرد إلى أن يكون في علاج للانخراط في مناقشات حول نظريَّة التحليل النفسي بالطبع، ولكن من المثير للاهتمام أن أدورنو وماركوز وبولوك لم يدخلوا في أي نوع من التحليل النفسي ولم يتلقوا تدريباً رسمياً، بينما تم تحليل لوينثال، وكذلك فروم وهوركهايمر.

[2] يزودنا جاي، وخاصة ويغرشاوس، بالمعلومات الأساسية لفهم جانب الموارد في هذا الصراع، لكن جاي لا يربط بشكل منهجي الاختلافات حول الأفكار بالصراعات على المال، ويصف ويغرشاوس قضايا الموارد لكنه لا يضع نظريَّة لها. وقضية الحيازة والمال في تاريخ مَدرَسَة فرانكفورت تختفي تماماً تقريباً من الروايات التي كتبها الباحثون المعاصرون الذين يستخدمون النظريَّة النَقديَّة.

[3] للاطلاع على المراسلات بين فروم وهوركهايمر أثناء حدوث الصدع، انظر (Horkheimer, 1995a: 399–400) و(Horkheimer, 1995b: 400–401; 401–404; 408–410; 689; 690).

[4] استشهد فروم بهوركهايمر مرة واحدة فقط في كتابه "الهروب من الحرية"، ولم يذكر علاقة أدورنو أو فروم بالمعهد على الرغم من أنه استشهد بمقالته الخاصة في مجموعة هوركهايمر حول السلطة والعائلة. واستاء أدورنو من هذا

فأصبح هوركهايمر وأدورنو الوجه العام لمعهد البحوث الاجتماعيَّة في أمريكا. وكان لدى كل من هوركهايمر وأدورنو الآن مصلحة في التقليل من أهمية دور فروم في أبحاث الشخصيَّة التَسلُّطيَّة المبكرة. فإهمال هوركهايمر وأدورنو في نسب الفضل الكامل لفروم لدوره في تطوير مقياس F يمكن أن يُنظر إليه – بتسامح إلى حد ما - على أنه ما أطلق عليه الناقد الأدبي هارولد بلوم Harold Bloom ذات يوم "القلق من التأثير".

واصل أدورنو انتقاده بشدة لمراجعة فروم لفرويد، وقدم ورقة بحثية بعنوان "العلوم الاجتماعيَّة والاتجاهات الاجتماعيَّة في التحليل النفسي" Social Science and Sociological Tendencies in Psychoanalysis في لوس أنجلوس في نيسان من 1946 (Jay, 1973). وبالإضافة إلى النقد المبكر لمعارضة فروم لنظريَّة الرغبة الجنسيَّة، جادل أدورنو لاحقاً بأن محاولة الفرويدي الجديد (دون ذكر اسم فروم الآن، باستثناء الإشارة إلى كتاباته الأرثوذكسية المبكرة) للجمع بين المستويات النفسيَّة والاجتماعيَّة للتحليل كانت مضللة (Adorno, 1967; Adorno, 1968). فبالنسبة لأدورنو، كان التحريفيون "يقدمون وصفاً مفرطاً في التبسيط للتفاعل بين الهوية والأنا المؤسسيين المغتربين بشكل متبادل"، و"يفترضون وجود علاقة مباشرة بين المجال المؤسسي والتجربة الاجتماعيَّة" وهم مذنبون بـ"التاريخانيَّة السطحيَّة" (Adorno, 1968: 79; 89).

نقد أدورنو لفروم في نهاية المطاف أصبح الحكمة التقليديَّة بين عدد قليل من أتباع منظور مَدرَسَة فرانكفورت. فعندما خلقت حركات الاحتجاج الاجتماعيَّة في الستينيات سوقاً كبيراً للنظريَّة النَقديَّة بين الطلاب والمثقفين الراديكاليين، شاع هذا النقد لفروم على يد هربرت ماركوز ثم قبله جيل من علماء اليسار الجديد (Marcuse, 1955b; Marcuse, 1956; Jacoby, 1975; Jacoby, 1983; Kellner, 1984; Robinson, 1969; Lasch, 1977; Lasch 1979). وكان محور هذه القصة هو جدل فروم/ماركوز المؤثر الذي نُشر في ثلاثة أعداد من مجلة المعارضة من خريف 1955 إلى ربيع 1956 (أعيد طبع مساهمة ماركوز كخاتمة لكتاب "إيروس والحضارة" Eros and Civilization 1956). وقد خلق ماركوز إلى حد كبير النظرة الحاليَّة لفروم كواعظ طوباوي ساذج، وهو في الأساس نورمان فنسنت بيل Norman Vincent Peale اليساري (Richert, 1986). وكان هجوم ماركوز الأولي على فروم هو الموضوع الرئيسي لمقال أكبر عن انتقادات "الفرويديَّة الجديدة" للنظريَّة الفرويديَّة التقليديَّة (Marcuse, 1955b). زعم ماركوز - معتمداً ضمناً على نقد أدورنو - أنَّ فروم وغيره من

على الرغم من أن هوركهايمر كان أكثر فلسفية بشأن هذا الموضوع. وفي رسالة إلى ليو لوينثال بتاريخ 31 تشرين الأول 1942 (Horkheimer 1995c:365–377) كتب هوركهايمر: "يعود فروم وهورني إلى علم النفس العمومي، بل ويضفيان علماً نفسياً على الثقافة والمجتمع. (إذا كنت تتحدث عن ذلك، من فضلك لا تدع نفسك تنجرف إلى أي شتائم ضد صديقنا. سيتم إبلاغه بذلك وليس لدي أي نية لإعادة تنشيط الحرب في هذه اللحظة. يجب أن يكون لديه انطباع بأننا على الأقل بقدر ما هو مخلص، حتى الآن لا يبدو أنه قد انتهك اتفاقنا الصامت، بل على العكس من ذلك، أعلم أنه ذكر أسماءنا وكتاباتنا - علناً على الأقل - مع الاحترام الواجب)" (Horkheimer 1995c:367).

"التحريفيين" قد حولوا الأفكار الفرويديَّة القويَّة والراديكاليَّة إلى تفاهات ملتزمة. وجادل بأنه على الرغم من كون فرويد ومعظم المحللين النفسيين كانوا ملتزمين بالمجتمع البرجوازي، إلا أن "التحليل النفسي كان نظريَّة نَقديَّة جذريَّة" (Marcuse, 1955b: 221). إذ يحب ماركوز فرويد بصراحَة ويدافع عن أفكار تأملية و"ميتافيزيقية" مثل غريزة الموت وفرضية الحشد البدائي. وتطهير علم ما وراء النفس عند فرويد من التحليل النفسي يعني أن "الدلالات المتفجرة" لنظريَّة فرويد حول اللاشعور والجنس "قُضي عليها بالكامل" (Marcuse, 1955b: 226).

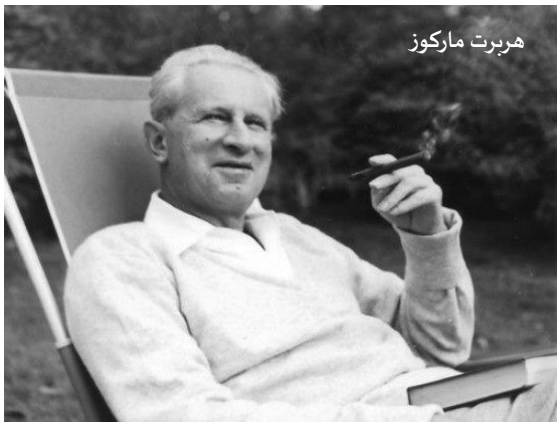
هربرت ماركوز

الموضوع الرئيسي للتحريفيين – كما يؤكد ماركوز - هو أن البيئة الحاليَّة تسبب صراعات أكثر مما يسمح به النموذج البيولوجي الفرويدي الأرثوذكسي الذي يركز على الغرائز الجنسيَّة والسنوات الخمس أو الست الأولى من الحياة. وكما يقول ماركوز، فإن التحريفيين "ينتقلون من الماضي إلى الحاضر"، من علم الأحياء إلى الثقافة ومن الدستور إلى البيئة، متجاهلين نظريَّة الليبيدو ويستبدلونها بـ "الارتباط" (Marcuse, 1955b: 226) [1]. والنتيجة نظريَّة انتقائية ومبتذلة و"العمل على ما هو واضح، والحكمة الروتينية" (Marcuse, 1955b: 227).

بينما تأطَّر مقال ماركوز بشكل واضح حول مسألة النظريَّة الفرويديَّة، كان هناك، كما هو الحال مع نقد أدورنو السابق، نص فرعي ماركسي للجدل. فمنذ هجمات ماركس على الاشتراكيين الطوباويين، نظر الماركسيون بشكل سيئ إلى الخطاب الأخلاقي (Aronson, 1995). ويتجذر ماركوز في هذا التقليد عندما يدَّعي أنَّ فروم يحيي الأخلاق المثاليَّة من خلال اقتراح أنه من الممكن الكتابة عن الشخصيَّة والاهتمام والمسؤوليَّة والاحترام والحب المنتج والسعادة في سياق مجتمع سوق مغترب تماماً. وبالتالي فإن فروم - بالنسبة لماركوز - ليس فرويدياً حقيقياً ولا ماركسياً حقيقياً. إذ يرى ماركوز أنَّ "الأسلوب وحده يخون الاتجاه" (Marcuse, 1955b: 232)، فالتحريفيون أخلاقيون وليسوا سياسيين، وممتثلين وليسوا نقديين. ويدَّعي ماركوز أنَّ كتابات فرويد مليئة بالسخرية والبصيرة

[1] عبارة "من الماضي إلى الحاضر" تأتي من كلارا طومسون Clara Thompson، التي يستشهد بها ماركوز (Marcuse, 1955: 226) ويطلق عليها اسم "المؤرخة الممثلة للتحريفيين" (Marcuse, 1955: 226).

والرغبة في مواجهة الصراع الحتمي بين الضرورة الغريزية والمجتمع بشكل مباشر. وفي المقابل، فإن "التشويه" الفرويدي الجديد لنظريَّة الغريزة يبرز ببساطة الإيجابيات، ويعِظ حول "القوة الداخلية والنزاهة" (Marcuse, 1955b: 233)، ويحول القضايا الاجتماعيَّة إلى اهتمامات روحيَّة ويعرف العصاب كمشكلة أخلاقية. فأسلوب الكتابة لدى الفرويديين الجدد – عند ماركوز – "يقترب كثيراً من أسلوب الخطبة، أو العامِل الاجتماعي" (Marcuse, 1955b: 232)، مما يشير إلى "قوة التفكير الإيجابي" (Marcuse, 1955b: 233). فيرفض ماركوز كلاً من العلاج والسياسة الراديكاليَّة التقليديَّة كحلول للمعضلة الحديثة، وبدلاً من ذلك يدعو إلى "تغيير أساسي في البنية الغريزية وكذلك الثقافية" (Marcuse, 1955b: 238). والخطوة الأولى نحو هذا المشروع الجذري يجب أن تكون معركة داخليَّة داخل اليسار، دفاعاً عن الأفكار الفرويديَّة الأرثوذكسية ضد التحريفيَّة.

ظهر رد فروم في العددين التاليين من مجلة "المُعارَضَة" (Fromm, 1955a; Fromm, Dissent 1956b). فيأخذ على ماركوز تجميع هورني وسوليفان وفروم بشكل عشوائي، فضلاً عن تقديم قراءات خاطئة أوليَّة لكل من سوليفان وفرويد[1]. ويرفض تأكيده بأن رفض نظريَّة الدافع يؤدي إلى نظريَّة اجتماعيَّة ساذجة ما قبل فرويديَّة وسياسات امتثالية محافظة. ويجادل بأن سياساته معيبة للغاية بسبب عدم رغبته في وضع الخطوط العريضة لبرنامج يربط نقده بالحركات العمليَّة لتجاوز الحاضر. واتفق فروم مع الكثير من تحليلات ماركوز للرأسماليَّة، لكنه اختلف مع رفضه شبه الكامل لمجتمع السوق الحديث. إذ كان منظور ماركوز سياسة عدميَّة، لأنه لم يترك للناس سوى خيار أن يكونوا شُهداء أو مجانين.

حاول ماركوز الرد على مناقشة فروم لفرويد، وهي مهمة صعبة لأن ماركوز كان بالأساس فيلسوفاً هيجلياً يسارياً وليس منظراً تحليلياً نفسياً (Marcuse, 1956b). واليوم لا يمكن للفرد أن يجد سوى عدد قليل من المدافعين الجادين عن غريزة الموت، أو الحشد البدائي، أو نظريَّة الرغبة

[1] مثلاً، بينما يدَّعي ماركوز أن الفرويديين الجدد يتجاهلون السنوات الأولى من الحياة، فحتى القراءة السريعة لأعمال سوليفان توضح أنه كان مهتماً بشكل مركزي بجذور الفصام في مرحلة الطفولة المبكرة، على سبيل المثال. وكان من الواضح أن ماركوز كان يعرف القليل عن عمل سوليفان، ولم يستجب بجدية لوجهة نظر فروم. ومسألة قراءة ماركوز لفرويد أكثر تعقيداً، ولكن معظم الخبراء المختصين في فرويد يتفقون على أنَّ تفسير ماركوز لفرويد – بمسامحة - مبدع. ويلخص فروم سلسلة من القراءات الخاطئة التي كان ماركوز مذنباً بها في مقالته في "المعارضة"، وفي كتبه اللاحقة قلب الإنسان The Heart of Man (1964)، وأزمة التحليل النفسي The Crisis of Psychoanalysis (1970)، وفي كتابه المنشور بعد وفاته مراجعة التحليل النفسي The Revision of Psychoanalysis (1992). والخطأ الأكثر بساطة وإمتاعاً هو أن ماركوز أعاد إنتاج مخطط في كتابه "إيروس والحضارة" يشير إلى الإكراه الانحداري. والمصطلح الفرويدي المناسب، بالطبع، هو إكراه التكرار، وهو شيء كتبه فروم على هوامش نسخته الشخصيَّة من كتاب ماركوز (أرشيفات إريك فروم، توبنغن). وشعر فروم أن ماركوز كان يعاني من تراجع في العقل، مما أدى إلى عدم وضوح القراءة الدقيقة لفكر فرويد.

الجنسيَّة الأرثوذكسيَّة. إذ ترفض معظم الأعمال المثيرة للاهتمام في التحليل النفسي نظريَّة الغريزة وتتعامل مع الارتباط والهوية، كما اقترح فروم (Greenberg and Mitchell, 1983; Benjamin, 1988). ويُعادُ الآن اكتشاف معاونة فروم الفرويديَّة الجديدة السابقة كارين هورني كواحدة من أوائل المؤيدين للعلاقات الموضوعيَّة النسويَّة (Chodorow, 1989; Westkott, 1986; Sayers, 1991). كما أدى عمل سوليفان إلى ظهور التحليل النفسي الاجتماعي، وهو مَدرَسَة فكريَّة مهمة ضمن النظريَّة الفرويديَّة المعاصرة (Greenberg and Mitchell, 1983). بالإضافة إلى ذلك، اكتسب موقف فروم من النظريَّة الفرويديَّة تأثيراً جديداً في السنوات الأخيرة (Burston, 1991; Cortina and Maccoby, 1996; Greenberg and Mitchell, 1983). ومع ذلك، وجد هجوم ماركوز على الفرويديَّة الجديدة جمهوراً بين اليسار في ذلك الوقت، من خلال الطريقة الذكيَّة التي حول بها شروط النقاش بعيداً عن النظريَّة الفرويديَّة إلى قضية برنامج فروم السياسي[1]. واقتبس ماركوز من كتاب فروم المنشور حديثاً "المجتمع السوي" The Sane Society (1955) لتوضيح أن عمل فروم امتثالي بالفعل ويشتمل على الاغتراب (Marcuse, 1956:80). ومن خلال التركيز على اقتراحات فروم العمليَّة للتغيير، اتهم ماركوز فروم - كذباً - بأنه مروج لعلم النفس الصناعي والإدارة العلميَّة (Marcuse, 1956: 80). وختم مقاله بعودة جافَّة إلى ما سيصبح لاحقاً جدلاً مشهوراً في كتاب "الرجل ذو البعد الواحد" One Dimensional Man (1964) بما يسميه "الرفض العظيم". إذ جادل ماركوز بأن "العدميَّة، باعتبارها إدانة للظروف اللاإنسانية، قد تكون اتجاهاً إنسانياً حقاً، جزءً من الرفض الكبير للعب اللعبة، للتوصل إلى حل وسط مع الإيجابي السيئ" (Marcuse, 1956: 81).

لم يحاول ماركوز حتى توثيق تأكيده على أن أخطاء فروم السياسيَّة متجذرة بطريقة ما في تحريفيته الفرويديَّة. وبينما كان فروم يستمد حريته من التقاليد الماركسيَّة، إلا أنه كان اشتراكياً غير تقليدي بقدر ما كان فرويدياً مرتداً. وقد قرأ العديد من المتطرفين الشباب كتاب فروم "المجتمع السوي" وكان تأثيره منتشراً على نطاق واسع بين جيل الشباب في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات (Jamison and Eyerman, 1994). وإذا نظرنا إلى الوراء في "المجتمع السوي" اليوم، فمن الصعب تجنب الاستنتاج القائل بأنه - بالأساس - شديد القسوة بشأن حقائق المجتمع الحديث غير الملتزم بشكل مفرط. وكان ماركوز على حق في أن اقتراحات فروم العمليَّة للتغيير الاجتماعي لم تُصَغ

[1] من الواضح أيضاً أن فروم لم يفهم تماماً في ذلك الوقت مدى الضرر الذي سيلحقه هذا الجدل باستقبال أعماله في أمريكا. وليس هناك شك في أن حقيقة نشر كتاب فروم "فن الحُب" The Art of Loving (1956) في السنة الآتية عززت، ولو بشكل غير عادل، حجة ماركوز بأن فروم لم يكن جذرياً. بالإضافة إلى ذلك، تردد فروم في الرد على ماركوز بقوة شديدة، لأنه كان قلقاً بشأن تعزيز هجمات المحافظين على ماركوز التي ظهرت خلال الستينيات. وعلى مر السنين، كان فروم يعود لتوضيح خلافاته مع ماركوز (Fromm, 1964; Fromm, 1970). وتقدم مقالة فروم "الراديكاليَّة المزعومة لهربرت ماركوز" The Alleged Radicalism of Herbert Marcuse، التي نُشرت باللغة الإنجليزية بعد 12 سنة من وفاته، التطور الكامل لنقده لفهم ماركوز لفرويد وسياساته (Fromm, 1992).

بشكل جيد، لكن نقد فروم للمجتمع الرأسمالي الحديث كان واعياً وقوياً حتى لو لم تكن قوته كخبير استراتيجي أو منظم سياسي.

إنَّ جدل أدورنو وماركوز عزل فروم ليس فقط عن مَدرَسَة فرانكفورت، ولكن أيضاً داخل الماركسيَّة وعلم الاجتماع الراديكالي والثقافة الفكريَّة اليساريَّة العامة التي كان له تأثير كبير عليها في الأربعينيات والخمسينيات وأوائل الستينيات[1]. وسرعان ما أدت مدرسة فرانكفورت إلى ظهور مجموعة متنامية من المنح الدراسية تحت علامة النظرية النقدية طوال السبعينيات والثمانينيات (لمناقشة العلامات النظريَّة، انظر Lamont, 1987). وبحلول التسعينيات، توسعت النظريَّة النَقديَّة في المعنى من العمل الأصلي لمَدرَسَة فرانكفورت لتمثل مجموعة أوسع من المنح الدراسية في دراسات ما بعد الحداثة وما بعد الاستعماريَّة والثقافيَّة (Calhoun, 1995). وبما أنَّ فروم قد استُبعِدَ من السرديَّة الأصليَّة لمَدرَسَة فرانكفورت، فقد تم أيضاً تجاهل عمله بشكل عام في منحة النظريَّة النَقديَّة الأوسع. وقد تحولت مَدرَسَة فرانكفورت من شبكة غامضة نسبياً من العلماء لتصبح مَدرَسَة فكريَّة مؤثرة على هامش الأكاديميَّة. وأصبح فروم مثقفاً منسياً استمرت كتبه في البيع، لكنه لم يعد يؤخذ على محمل الجد باعتباره مثقفاً أو راديكالياً أو عالماً اجتماعياً (McLaughlin, forthcoming).

خلف الماركسيَّة والتحليل النفسي

كان استبعاد فروم من مَدرَسَة فرانكفورت مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالصراعات داخل كل من التحليل النفسي والماركسيَّة حول المعتقدات التقليديَّة والتحريفية. وكان نقد أدورنو لفروم يتألف من مزيج غريب من العقيدة اللينينيَّة والفرويديَّة، وهما منظوران لا يبدو أنهما متوافقان. وحشد أدورنو لهيبة لينين داخل الماركسيَّة ضد فروم كان إلى حد كبير مسألة أسلوب وليس جوهر، ومع ذلك، بالنسبة لهوركهايمر والأعضاء الرئيسيين في الدائرة الداخلية لمَدرَسَة فرانكفورت لم يكونوا بلشفيين أو حتى ثوريين. ومن المفارقات أنه على الرغم من أنَّ أدورنو كان يهاجم فروم من اليسار في الثلاثينيات، إلا أنه بعد الحرب ترك كل من هوركهايمر وأدورنو التقاليد الماركسيَّة والراديكاليَّة بينما كان فروم ناشطاً طوال الخمسينيات والستينيات وحافظ على التزاماته الاشتراكيَّة حتى نهاية حياته في 1980 (Bronner, 1994). ومع ذلك، فإن علماء اليسار الجديد الذين طوروا تقليد مَدرَسَة فرانكفورت في أمريكا طوال السبعينيات تجاهلوا هذا الواقع، ورفضوا فروم باعتباره ليبرالياً ملتزماً، بينما صنفوا

[1] على الرغم من حقيقة (أو ربما بسبب الحقيقة) أن أدورنو وماركوز قد عبرا عن نقد مماثل لفروم، لم يكن هناك حب مفقود بين أدورنو وماركوز حول هذه القضية. وقد حاول ماركوز طلب مساعدة هوركهايمر في نشر ما أصبح فيما بعد "إيروس والحضارة" في ألمانيا، لكن عندما قرأ أدورنو مقال ماركوز في "المعارضة" كتب هوركهايمر: "في المعارضة هناك مقالة طويلة كتبها هربرت ضد التحريفيين في التحليل النفسي، والتي تحتوي بشكل أساسي على أفكار نحن متمسكون بها، على الرغم من أنه لم يتم ذكرنا ولو بكلمة واحدة، وهو ما أجده غريباً جداً" (مقتبس من Wiggershaus, 1994:497). ونصح أدورنو بعدم مساعدة ماركوز في نشر أعماله في ألمانيا (Wiggershaus, 1994).

هوركهايمر وأدورنو كمنظرين نقديين (Agger, 1992; Alford, 1988; Benjamin, 1977; Jacoby, 1975; Jacoby, 1983; Kellner, 1984; Whitebook, 1994; Robinson, 1969; Tar, 1985; Buck-Morss, 1977). وحتى النقاد من اليسار واليمين في مَدرَسَة فرانكفورت مالوا إلى تجاهل فروم (Therborn, 1970; van den Berg, 1980).[1]

نادراً ما تخلو الأساطير الأصليَّة التي تضفي الشرعية على المدارس الفكريَّة أو التقاليد أو الحركات الفكريَّة من تناقضات وعناصر عبادة البطل. وعلى نحو ما، كان موقف أدورنو الراديكالي جذاباً في نظر العديد من علماء اليسار الجديد الذين شعروا بالحاجة إلى "الرفض العظيم" وأعجبوا بماو Mao، من دون أن يكونوا هم أنفسهم ثوريين. فكيف يمكن للفرد أن يفسر حقيقة أن مجموعة برابنز Breines التي تعود إلى أواخر الستينيات عن أعمال هربرت ماركوز كانت مخصصة لهو تشي مينه Ho Chi Minh وتيودور أدورنو؟ (Breines, 1970). وبالنسبة للمثقفين الذين وصلوا إلى سن السياسة خلال ما أسماه تود جيتلين Todd Gitlin "أيام الغضب" في أواخر الستينيات، ثم طوروا حياتهم المهنية الأكاديميَّة في السبعينيات، كان أسلوب أدورنو يوحي بتطرف متشدد بالإضافة إلى نخبوية ثقافية كانت عاملاً مهماً في جاذبية "النظريَّة النَقديَّة" (Jay, 1984). والنظريَّة النَقديَّة التي لم يكن لديها سوى القليل من القواسم المشتركة مع لينين أو الشيوعية الفيتنامية كانت خارج الموضوع. وعلى الرغم من أنَّ هوركهايمر وأدورنو ومن ثم ماركوز قد عدلوا وابتعدوا عن الأفكار الماركسيَّة بطرق مهمة، إلا أنهم بدوا مرتبطين بروح ماركس وإنجلز ولينين بطرق لم يفعلها فروم.[2]

نصيحة أدورنو بأن فروم يجب أن يقرأ لينين كان إلى حد كبير خطوة بلاغية لإزالة فروم من الحدود المشروعة للنقاش داخل الماركسيَّة. وفي رسالة أدورنو إلى هوركهايمر في 1936، قُدم فروم على أنه "عاطفي"، وديمقراطي اشتراكي، وفوضوي، وكشخص يستخدم نفس الحيل التي يستخدمها "الفردانيون البرجوازيون" الذين يحاولون رفض الأفكار الماركسيَّة. وطورت كتابات أدورنو اللاحقة

[1] لم يناقش ثيربورن Therborn، الناقد الماركسي الألتوسيري لمَدرَسَة فرانكفورت، أو المعارض الاجتماعي السائد للنظريَّة النَقديَّة، أكسل فان دن بيرج Axel van den Berg، فروم في مقالاتهما حول النظريَّة النَقديَّة (Therborn, 1970; van den Berg, 1980). وقد عرف ثيربورن أن فروم كان "مرتبطاً بشكل وثيق" بالمعهد المبكر (Therborn, 1970: 66) لكنه ناقش فقط من يعتبرهم "الأعضاء الأساسيين": ماركوز، وأدورنو، وهوركهايمر. ويشير فان دن بيرج إلى "الأعضاء الأصليين لمَدرَسَة فرانكفورت (خاصة أدورنو، وهوركهايمر، وماركوز)" (van den Berg, 1980: 449) ويخصص الجزء الأكبر من مناقشته لهابرماس دون ذكر فروم ولو مرة واحدة.

[2] هذا هو في الواقع سبب كون لوكاش Lukács شخصيَّة مهمة جداً للباحثين المهتمين ببناء تاريخ صالح للاستخدام لـ "النظريَّة النَقديَّة" (Jay, 1984). فقد كانت علاقة لوكاش بعلماء فرانكفورت وتقليد النظريَّة النَقديَّة مبالغاً فيها، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه كان يتمتع بالمؤهلات الثورية التي أضفت الشرعية على مكانة النظريَّة النَقديَّة في الماركسيَّة، بينما قدمت أيضاً أساساً فلسفياً للنقد والتحليل الثقافي الذي كان محور التركيز الرئيسي لباحثي مَدرَسَة فرانكفورت في الأكاديميَّة. وما أقصده هنا ليس أن عمل لوكاش الفلسفي والأدبي ليس له قيمة، ولكن فقط أن احتياجات الشرعية والمخاوف السياسيَّة التي جلبها العلماء لقراءة أعماله أثرت بشكل عميق على استقباله.

عن فروم موضوعات أخرى، حيث جادلت بأن الفرويديَّة الجديدة قد تحركت خارج الحدود المشروعة للتحليل النفسي لكونها اجتماعيَّة بشكل مفرط وأن علم اجتماعه كان فردياً للغاية (Adorno, 1967; Adorno, 1968)، وهي حجة طالما تعاطف معها المحللون النفسيون وعلماء الاجتماع (Menninger, 1941; Green, 1946). وكان نقد ماركوز مجرد نسخة أخرى من هذا العمل الحدودي، حيث أنه بالنسبة لماركوز، لم يكن فروم ماركسياً لأنه كان يؤيد الإدارة العلميَّة وعلم الاجتماع الصناعي الامتثالي، والأخلاق، ولم يتحدى الملكيَّة الرأسماليَّة لوسائل الإنتاج.

من أرثوذكسية إلى أخرى

تمسك أدورنو وماركوز بالعقيدة الفرويديَّة أدى أيضاً دوراً مركزياً في استبعاد فروم من تقاليد مَدرَسَة فرانكفورت. ولا يمكن للفرد إلا أن يتخيل لماذا أصبح فرويد مثل هذا التأثير الفكري المهم وأيقونة لمَدرَسَة فرانكفورت[1]. ومهما كانت الأسباب، فإن الالتزام بالعقيدة الفرويديَّة قدم وظائف شرعية داخليَّة وخارجيَّة مهمة لمَدرَسَة فرانكفورت. وكانت هناك مشكلة خطيرة ظهرت داخل مَدرَسَة فرانكفورت، فبينما بدأت كشبكة من المثقفين اليساريين، كان هوركهايمر وأدورنو يبتعدان بسرعة عن الراديكاليَّة (Bronner, 1994). وستكون أكبر قاعدة دعم في نهاية المطاف بين جيل اليسار الجديد الذي سيجد عمل ماركوز جذاباً للغاية، ومع ذلك فإن معظم المؤرخين والباحثين في مَدرَسَة فرانكفورت يتجاهلون النزعة المحافظة النسبية لهوركهايمر وأدورنو (but see Bronner, 1994). إذ وفرت النظريَّة الفرويديَّة الأرثوذكسية الغراء الذي وحد هوركهايمر وأدورنو وماركوز ضد فروم، بينما ساعدت في التقليل من أهمية الاختلافات السياسيَّة الداخلية داخل المَدرَسَة. وقدم التحليل النفسي الأرثوذكسي حاجزاً رمزياً مناسباً لمَدرَسَة فرانكفورت حيث تمكن هوركهايمر وأدورنو من التماثل مع التشاؤم الثقافي لفرويد بينما تمكن ماركوز من إعادة تفسير نظريَّة الرغبة الجنسيَّة بشكل خلاق في سياق حجته لصالح التطرف الثقافي والجنسي. وكانت وظيفة أساطير الأصل داخل مَدرَسَة فرانكفورت هي إخفاء هذه التناقضات المختلفة.

المفارقة بالطبع هي أنَّ المحللين النفسيين تجاهلوا أدورنو وماركوز إلى حد كبير، وأنَّ القليل من الفرويديين المعاصرين قد يدافعون عن نظريَّة الغريزة الأرثوذكسيَّة التي أصر أدورنو وماركوز على الحفاظ عليها. إذ أعرب الفرويديون الأرثوذكسيين في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن الماضي عن تقديرهم لنقد ماركوز لفروم لأنه عزز حجتهم بأن الفرويديَّة الجديدة لم تكن

[1] كان فرويد مفكراً يتمتع بمكانة مماثلة لمكانة ماركس، وقد وفر ذلك رأس مال ثقافي مهم للنظريَّة النَقديَّة. بالإضافة إلى ذلك، كان المحللون النفسيون التقليديون يكتسبون تأثيراً متزايداً بين النخبة المثقفة في أمريكا منذ الثلاثينيات وحتى أوائل الستينيات (Hale, 1995). ودفاع أدورنو وماركوز عن نظريَّة التحليل النفسي الأرثوذكسية أكد لها حلفاء بين النخبة الأدبية والثقافية (Wiggershaus, 1994). وكان كل هذا مناسباً من الناحية السياسيَّة لدارسي مَدرَسَة فرانكفورت الذين حرصوا على التأكيد على التزامهم بفرويد المحافظ، حيث كانوا يحاولون البقاء على قيد الحياة كمهاجرين يهود متطرفين في أمريكا أثناء الحرب الباردة (Coser, 1984).

تحليلاً نفسياً حقيقياً. ومع ذلك، فقد انتصر موقف فروم على المدى الطويل حتى عندما تم تجاهله إلى حد كبير داخل معاهد التدريب الفرويديَّة. ولم يكن المحللون النفسيون مستعدين للتعامل مع فروم في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، لكن النظريَّة الفرويديَّة المعاصرة تهيمن عليها العلاقات الموضوعيَّة وعلم النفس الشخصي والذاتي والتركيز على المعاني وليس الدوافع، تماماً كما قال فروم إنه يجب أن يكون قبل عقود من الزمن (Greenberg and Mitchell, 1983; Burston, 1991; Cortina and Maccoby, 1996; Benjamin, 1988; Chodorow, 1989). فيعد عمل فروم مهماً للنظريَّة النَقديَّة على وجه التحديد لأن جهوده للجمع بين علم الاجتماع الراديكالي وعلم نفس العمق كانت مبنية على فهم راسخ لنظريَّة التحليل النفسي بينما كان أدورنو وماركوز يشتغلان بالتقاليد الفرويديَّة في مسألة مجردة وتأملية للغاية.

اقتصاديات العلاج واحتراف التحليل النفسي

أعادت الأبحاث الحديثة في مَدرَسَة فرانكفورت كتابة هذا التاريخ، لكن أساطير الأصول الجديدة هذه التي أعادت إدخال فروم في النظريَّة النَقديَّة لا تزال اجتماعيَّة بشكل غير كاف (Richert, 1986; Burston, 1991; Kellner, 1989; Bronner, 1994; Anderson, forthcoming; Wiggershaus, 1994). إذ يميل المنظرون النقديون الذين يكتبون عن تاريخهم إلى التعامل مع الصراع بين فروم وأدورنو وماركوز باعتباره متجذراً في تفسيرات مختلفة للنظريَّة الفرويديَّة، أو صراعات شخصيَّة أو أنماط كتابية أو ثقافية مختلفة (Jay, 1973). ولا يمكن فهم استبعاد فروم من مَدرَسَة فرانكفورت إلا إذا تم وضع الصراعات حول الأفكار في سياق حساب مستنير اجتماعياً لاقتصاديات العلاج وإضفاء الطابع المهني على التحليل النفسي.

كان الاختلاف الاجتماعي الرئيسي بين فروم والأعضاء الآخرين في مَدرَسَة فرانكفورت هو أنَّ فروم كان محللاً ممارساً بينما لم يكن لدى الآخرين اهتمام كبير بالعلاج. وكان لهذا عواقب عميقة على تطور النظريَّة النَقديَّة. فشهرة أدورنو وماركوز المعاصرة من الممكن أن تحجب حقيقة كونهما مثقفين ألمانيين هامشيين نسبياً تقطعت بهم السبل في أمريكا في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، معتمدين على موارد هوركهايمر ورعايته. ولم يتمكن أدورنو أو ماركوز من الحصول على وظيفة أكاديميَّة دائمة في أمريكا في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، وكانا بحاجة إلى الدعم والرعاية من مَدرَسَة فرانكفورت. وفي المقابل، كان فروم يعيش حياة جيدة جداً كمعالج.

الموارد والاتصالات التي اكتسبها فروم من الارتباط مع هوركهايمر بمثابة مكافأة وليست ضرورة. وهذا أحد الأسباب، بالطبع، لتعامل هوركهايمر مع فروم بمساواة، لكنه يساعد أيضاً في تفسير سبب انفصاله عن فروم لصالح أدورنو وماركوز. فمن الواضح أنَّه من وجهة نظر هوركهايمر، سيكون أدورنو وماركوز من المؤيدين الأكثر ولاءً للنظريَّة النَقديَّة التي أصر هوركهايمر على السيطرة عليها. وعلى عكس أدورنو وماركوز، كان فروم في وضع يسمح له بمواجهة هوركهايمر، مما يضمن الانفصال النهائي. وعندما اشتهر فروم بكتابه الأكثر مبيعاً "الهروب من الحرية" (1941)، أدى ذلك

إلى ترسيخ الاستقلال الذي كان قائماً بالفعل بسبب اقتصاديات العلاج التحليلي النفسي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين (McLaughlin, 1996a) [1]. ولعبت هذه الحقائق الماليَّة دوراً مهماً في الجدل داخل مَدرَسَة فرانكفورت[2].

إنَّ الغضب الذي هاجمت به علماء مَدرَسَة فرانكفورت فروم بسبب تحريفيته الفرويديَّة كان متجذراً في أكثر من مجرد صراع حول الأفكار. كان الصراع حول التحليل النفسي داخل مَدرَسَة فرانكفورت مرتبطاً بشكل وثيق بجهود هوركهايمر لإضفاء الشرعية على النظريَّة النَقديَّة. وقد ساعد هوركهايمر المحللين النفسيين في إنشاء معهد مرتبط بمعهد البحوث الاجتماعيَّة في جامعة فرانكفورت، بل وتلقى رسالتين من فرويد يشكره فيه على جهوده (Jay, 1973: 88). وأثناء وجوده في أمريكا، واصل هوركهايمر مراسلاته مع العديد من المحللين النفسيين البارزين[3]. وكان هوركهايمر كائناً سياسياً للغاية، وماهراً في التواصل. ولم يستطع إلا أن يلاحظ أن نفوذ الفرويديين كان يتزايد في أمريكا وكانوا أيضاً مستوردين أوروبيين يبحثون عن الشرعية والحلفاء.

---

[1] يرى ويغرشاوس أن هدف هوركهايمر المحتمل كان إبقاء فروم مرتبطاً بالنظريَّة النَقديَّة بطريقة غير رسمية مع عدم استخدام الموارد عليه. ومن وجهة نظري، فإن الصراع بين فروم وأدورنو، وسياسة التحليل النفسي، وشهرة فروم الجديدة وإصراره على الانفصال عن جميع المعتقدات التقليديَّة، جعلت هذه الاستراتيجية مستحيلة.

[2] ربما كانت النبرة العنيفة التي استخدمها ماركوز في خاتمة فروم، مثلاً، مرتبطة بحقيقة أن ماركوز نفسه عمل لصالح حكومة الولايات المتحدة طوال فترة ما بعد الحرب حتى الحرب الكورية، بينما كان فروم خلال هذه الفترة الراديكالي المستقل الذي كان ماركوز يطمح أن يكونه. ولا يحتاج الفرد أن يكون فرويدياً أرثوذكسياً ليقترح أن ماركوز كان يحتج أكثر من اللازم عندما ادعى أن فروم كان خائناً سياسيًّاً. فقد كان فروم نفسه في حيرة من أمره بشأن اختيارات ماركوز للتوظيف. وفي رسالة إلى رايا دونايفسكايا، كتب فروم: "لم أفهم أبداً سبب بقاء ماركوز في وزارة الخارجية لعدة سنوات بعد الحرب. بالنسبة لرجل بطموحاته وقدراته النظريَّة، تبدو هذه طريقة غريبة لقضاء الوقت. ولا يعني ذلك أنني أخذت على محمل الجد ما قاله بعض أعدائه، من أنه كان في الحقيقة يتجسس على الحركة الراديكاليَّة، لكن ما زال يحيرني لماذا فعل ذلك على الإطلاق (رسالة من فروم إلى دونايفسكايا، بتاريخ 25 تشرين الثاني 1976، أرشيف إريك فروم، توبنغن).

[3] مثلاً، انظر الرسائل بين هوركهايمر وكارل لانداور (Horkheimer 1995b:140–143)، وكارل مينينجر (Horkheimer 1995d: 140–142)، وإريك إريكسون (Horkheimer 1995c: 762–765)، وهاينز هارتمان (Horkheimer 1995d:330–332). ففي رسالة هوركهايمر إلى مينينجر التي كتبها من فرانكفورت في 20 حزيران 1950، كان مباشراً جداً في الإشارة إلى كيف يمكن للنظريَّة النَقديَّة أن تساعد القضية الفرويديَّة. كتب: "لسوء الحظ، باستثناء مجموعتنا الصغيرة، لا يبدو أن أحداً يدرك المساهمة الهائلة التي يمكن أن يقدمها التحليل النفسي هنا في تعليم معلمي المستقبل والسياسيين والكتاب وصانعي الرأي وبالتالي في تعزيز السلام. وقبل وقت قصير من اندلاع الاشتراكيَّة الوطنيَّة، كان لي دور فعال في جلب أول معهد للتحليل النفسي إلى إحدى الجامعات الألمانيَّة. وقد فات الأوان لفعل بعض الخير. أود اليوم أن أساعد في جعل التحليل النفسي جزءاً من التعليم الأكاديمي الألماني قبل فوات الأوان مرة أخرى" (Horkheimer 1995d:140–142).

هوركهايمر والفرويديون الأرثوذكسيين أقاموا تحالفاً غير رسمي. وليس هناك سبب للشك في حقيقة أنَّ هوركهايمر، وأدورنو كذلك بشكل خاص، كان لديهما أسباب فكريَّة حقيقية وصادقة لعدم الاتفاق مع مراجعة فروم لفرويد. ومع ذلك، مما نعرفه عن اهتمام كل من هوركهايمر وأدورنو بالمؤسسة وبناء السمعة[1]، يبدو من غير المعقول أنَّ السياسة الداخليَّة لمؤسسة التحليل النفسي لم تكن جزءً مهماً من حساباتهما عندما وضعا نفسيهما ضد فروم.

فروم ومؤسسة التحليل النفسي

إنَّ هذا السرد للتحالف بين المنظرين النقديين والمحللين النفسيين التقليديين يخاطر بالإشارة إلى نظريَّة مؤامرة غير قابلة للتصديق. ومع ذلك، كانت معاهد التحليل النفسي في أمريكا في منتصف القرن تآمرية، وتشبه طائفة مصابة بجنون العظمة بقدر ما تشبه مَدرَسَة فكريَّة أو مهنة (Hale, 1995; Roazen, 1994; Burston, 1991). إضافَةً إلى ذلك، منذ ما يقرب من خمسين سنة، كان فروم أحد أكثر التحريفيين الفرويديين مكروهيَّة (Rogow, 1970). وكان الفرويديون الأرثوذكسيين أعداء فروم ذوي الدوافع العالية، ولم يكن من الممكن لهوركهايمر العمل مع المحللين النفسيين في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي إذا كانت النظريَّة النَقديَّة مرتبطة بالتحليل النفسي الفرويدي الجديد (McLaughlin, 1998). وأفضل وصف للعلاقة بين مَدرَسَة فرانكفورت والفرويديين الأرثوذكسيين فيما يتعلق بتحريفية التحليل النفسي هو التواطؤ غير الرسمي وليس استراتيجية واعية لتشويه سمعة فروم.

تزايدت الهجمات الفرويديَّة الأرثوذكسية على فروم وضد الفرويديَّة الجديدة مع انفصال هورني وفروم عن فرويد وأصبحا مثقفين مشهورين واستمرا لعقود (McLaughlin, 1988) [2]. وخاصة بعد نشر كتاب "الهروب من الحرية" (1941)، أصبح الفرويديين الأرثوذكسيين مهتمين بشكل متزايد بما عَدوه تشويهاً وتوسيعاً للرؤى الفرويديَّة الحقيقيَّة (McLaughlin, 1996b; McLaughlin, 1998; Herberg, 1957; Burston, 1991). وكان الطبيب النفسي كارل مينينجر Karl Menninger من أوائل ممثلي مؤسسة التحليل النفسي الذين هاجموا فروم بسبب انفصاله عن العقيدة الفرويديَّة عندما قام بمراجعة الهروب من الحرية في "الأمة" The Nation (Menninger, 1942). إذ جادل

---

[1] يشير ويغيرشاوس إلى حقيقة أن أدورنو تنازع حول إسناد الكتاب في "الشخصيَّة التَسلُّطيَّة"، لا سيما حول الفضل في فصل المقياس F، "على الرغم من أن (نيفيت Nevitt) سانفورد Sanford هو من كتبه" (Wiggershaus, 1994: 410–411).

[2] من الأمثلة النموذجية على ذلك ما كتبه شوفيلد C.G. Schoefeld في "هجوم إريك فروم على عقدة أوديب: نقد موجز" Erich Fromm's attack upon the Oedipus Complex: A brief critique، في مجلة الأمراض العصبية والعقلية (Schoefeld, 1965). إذ يقترح شولفيلد أنَّ "انتقادات فروم لأحد الركائز الأساسية للنظريَّة الفرويديَّة - عقدة أوديب - موضع شك جدي"... و"يجب فحصها، خاصة وأن وجهة نظر فروم مؤثرة وكتبه تصل إلى جمهور متزايد باستمرار" (Schoefeld, 1965: 580). وهناك العديد من الأمثلة الأخرى (Burston, 1991).

مينينجر بأنه على الرغم من أنَّ فروم يكتب كما لو كان "يعتبر نفسه محللاً نفسياً"، إلا أن افتقاره إلى المؤهلات الطبية والتحليل النفسي حرمه من الاعتبار الجاد. ففروم هو "عالم اجتماع متميز"، ويعترف مينينجر بأنه "يقع ضمن حقوقه الكاملة في تطبيق نظريَّة التحليل النفسي على المشكلات الاجتماعيَّة". ومع ذلك، كما يقول مينينجر:

إنَّ عزلة المؤلف نفسه ... تشير إلى اختياره الفردي للسلطات. وعلى الرغم من أنَّ الكتاب يزعم أنه ذو طابع تحليلي نفسي، إلا أنه لم يتم الاستشهاد بأي محلل نفسي تقريباً. ومن المؤكد أنَّ اسم فرويد ذكر عشرات المرات أو أكثر، ولكن في كل مرة مع بعض الملاحظات المتعالية التي مفادها أنه بينما كان لدى فرويد بعض الأفكار الجيدة في هذا الاتجاه أو ذاك، فإن خطأه الكبير، الذي يصححه فروم، هو كذا وكذا. وهذه الافتراضات الغريبة من جانب مؤلف غير معروف نسبياً يكتب في مجال لم يعرفه بدقة، تؤدي إلى إيحاءات غريبة تطمس وضوح الكتاب وقوته. ولا يوجد عاقل يعتقد أنَّ فرويد قال الكلمة الأخيرة، ولكن في مجال الفكر الذي يستحضره فروم لبلورة نظريته فإن فرويد قال الكلمة الأولى، وأي محاولة لمراجعتها يجب أن تتم مع إدراك كامل لحجم المهمة وخطورتها وعلى أسس إمبيريقيَّة وتجريبية (Menninger, 1942:317).

"الهروب من الحرية" هو كتاب "ذاتي"، مكتوب "بأسلوب ثقيل وممل" يحتوي على "العديد من البيانات غير الصحيحة بشكل قاطع، وخاصة النظريات الفرويديَّة". كما هاجم المذهبي الفرويدي والراديكالي السياسي أوتو فينيشيل Otto Fenichel "الهروب من الحرية"، متهماً فروم بالتخلي عن التحليل النفسي وفكرة اللاشعور (Fenichel, 1944).

علاقة هوركهايمر والنظريَّة النَقديَّة بفروم كانت مرتبطة بشكل وثيق بهذه التيارات الفكريَّة الأكبر. ويروي كتاب "الخيال الجدلي" لمارتن جاي قصة كيف كتب المحلل النفسي المهم إرنست كريسErnest Kris رسالة إلى لوينثال Lowenthal بعد سنة من نشر كتاب "الهروب من الحرية" يطلب منهم توضيح موقف المعهد تجاه فرويد (Jay, 1973: 102). وكانت نصيحة هوركهايمر إلى لوينثال فيما يتعلق بالاستجابة المناسبة هي، كما قال جاي، "مفيدة للغاية" (Jay, 1973: 102). فبالنسبة لهوركهايمر، "علم النفس بدون الرغبة الجنسيَّة هو بطريقة ما ليس علم نفس" و"علينا أن نشير بشكل تقليدي إلى كتابات فرويد السابقة" بينما "يعود فروم وهورني إلى علم النفس العمومي" (Jay, 1973: 102). وقد كان هوركهايمر مهتماً بشكل واضح بتقديم صورة معينة وجبهة معهدية مشتركة فيما يتعلق بالفرويديين الأرثوذكيين الذين انزعجوا من انتقادات نظريَّة التحليل النفسي الكلاسيكية المقدمة في أعمال فروم[1].

[1] رداً على قراءة مسودة كتاب "الخيال الجدلي"، أشار فروم إلى نقطة تم تجاهلها في كتاب جاي. كتب فروم: "أردت فقط أن أقول إنني كنت مهتماً بالقراءة عن رسالة لوينثال إلى هوركهايمر والبيان الذي قال فيه إنه: لا يرغب تحت

يمكن إلقاء الضوء جزئياً على حدة صراعات فروم مع المؤسسة الفرويديَّة في أمريكا من خلال الفهم الاجتماعي للمهن. إذ لم يعجب الفرويديون الأرثوذكسيين انتقادات فروم للنظريَّة الفرويديَّة الكلاسيكية لأسباب نظريَّة، ولكن خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، تعرض فروم لهجوم من قبل المحللين النفسيين الأرثوذكسيين أيضاً لأنه لم يكن طبيباً. فقد هدد فروم وغيره من "المحللين العلمانيين" استراتيجية الاحتراف التي اتبعها الفرويديون الذين كانوا يحاولون تشكيل منصب للتحليل النفسي باعتباره تخصصاً نخبوياً في الطب النفسي الطبي (Roazen, 1974; Hale, 1995; McLaughlin, 1998). وحقيقة أنَّ فروم كان راديكالياً سياسياً مشهوراً هددت أيضاً سمعة التحليل النفسي لأنهم لا يريدون أن يرتبطوا بالراديكاليَّة الفرويديَّة الراديكاليَّة الجنسيَّة والأدبيَّة التي كان لها تأثير كبير بين المثقفين الأمريكيين في عشرينيات وأوائل ثلاثينيات القرن العشرين (Hale, 1995; McLaughlin, 1998). فتراجعت سمعة فروم بين الفرويديين الأرثوذكسيين بشكل أكبر في الخمسينيات عندما نشر العديد من المقالات الشعبية والكتب الأكثر مبيعاً المهاجِمَة للعناصر المركزية في النظريَّة الفرويديَّة الأرثوذكسية (Fromm, 1950; Fromm, 1951; Fromm, 1959; McLaughlin, 1998). إذ انتقد فروم التحيز الأبوي لوجهة نظر فرويد حول الجندر، وشكك في عالمية العقدة الأوديبيَّة، وجادل بأن التحليل النفسي يجب أن يشارك في علم الاجتماع التاريخي والأنثروبولوجية الثقافية من أجل تجاوز الحتميَّة البيولوجيَّة. بالإضافة إلى ذلك، كان فروم أحد المحللين النفسيين القلائل المستعدين لتحدي سيرة إرنست جونز Ernest Jones ذات المجلدات الثلاثة عن حياة وعمل سيغموند فرويد والتي نُشرت بين 1953 و1957 (McLaughlin, 1996a; Roazen, 1996). والأسوأ من ذلك كله، من وجهة نظر مؤسسة التحليل النفسي، أن فروم وجه هذه الانتقادات إلى العقيدة الفرويديَّة في كتب السوق الجماهيرية وفي مقالة في مجلة "مراجعة السبت" Saturday Review وليس في المجلات السريرية الغامضة (Fromm, 1958; Fromm, 1959) وكان من أشد المنتقدين للبنية التنظيميَّة لدوغماتيَّة الحركة الفرويديَّة. وبالنتيجة كان يمثل تهديداً لقاعدة العملاء وكذلك لإيديولوجية الفرويديين (McLaughlin, 1998).

أين مَدرَسَة فرانكفورت؟

يمكن لعلماء الاجتماع المعاصرين الاستفادة من مَدرَسَة فرانكفورت للحصول على رؤى مفيدة، ولكن يجب علينا أن نتذكر أنَّ التقليد قد بُني بشكل انتقائي على مدى الخمسين سنة الماضية أو نحو ذلك. ولم يتناسب فروم مع التاريخ الذي احتاجه هوركهايمر وأدورنو لتحقيق أهدافهما. وكانت

أي ظرف من الظروف في الكشف عن نظريتنا الأساسية حول دور علم النفس. تعطي هذه الجملة دليلاً حقيقياً على الروح التي تطور بها المعهد أكثر فأكثر: سريته وافتقاره إلى الصراحة. وأعتقد أنه باستثناء المعهد في ظل نظام دكتاتوري، نادراً ما يجد الفرد مثل هذا البيان، بالإضافة إلى حاجة لوينثال للحصول على موافقة هوركهايمر، أو في الواقع، التوجيه، لأي شيء سيقوله للدكتور كريس" (فروم إلى جاي، في Kessler and Funk, 1991: 234).

مَدرَسَة فرانكفورت بحاجة إلى صورة راديكاليَّة دون الانخراط كثيراً في السياسة العمليَّة، خاصة في أمريكا حيث كانوا ضعفاء باعتبارهم ماركسيين يهود. وأصبح هوركهايمر فيما بعد متشككاً في هابرماس على وجه التحديد لأنه، مثل فروم، كان منخرطاً في حركات الستينيات، مما يعرض مكانة النظريَّة النَقديَّة للخطر (Wiggershaus, 1994). كما كانت مَدرَسَة فرانكفورت بحاجة إلى لغة معقدة وغامضة وحساسية ثقافية نخبوية؛ وكان أسلوب فروم الرائج يميل إلى تقويض الحدود الثقافيَّة الأساسيَّة لنجاح مَدرَسَة فرانكفورت (McLaughlin, 1996a). وكتب فروم كانت مكتوبة بوضوح وحققت نجاحاً كبيراً في سوق الأفكار، حيث عرَّضت أجيالاً من الأمريكيين للفكر الألماني وماركس وفرويد وويبر Weber والتقاليد الوجوديَّة. وبالنسبة لهوركهايمر وأدورنو، كان هذا بمثابة تخفيف للرؤى النَقديَّة وكان نجاح فروم دليلاً عملياً على سطحية أفكاره.

إنَّ علم نفس العمق وأفكار فرويد معزولة اليوم في العلوم الاجتماعيَّة، رغم حصول النظريَّة النقديَّة التحليليَّة النفسيَّة على مدافعين أقوياء في أقسام الإنجليزية وبرامج الدراسات الثقافية، لا سيما من خلال تأثير لاكان Lacan ومختلف منظري ما بعد الحداثة (Turkle, 1992). وقد أدى استبعاد فروم من تاريخ مَدرَسَة فرانكفورت إلى إبعاده عن الاهتمام الأخير بإعادة علم النفس إلى النظريَّة الثقافية والاجتماعيَّة، نظراً لأن العديد من العلماء الذين وصلوا إلى مرحلة النضج الفكري خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين تأثروا بالانتقادات الجانبية الموجهة إلى فروم من مفكري مَدرَسَة فرانكفورت والعلماء والمؤرخين الشباب الذين قبلوا أساطير الأصل التي طورها المنظرون النقديون الأصليون (Robinson, 1969; Benjamin, 1988; Agger, 1992; Alford, 1988; Jacoby, 1975; Jacoby, 1983). ومع ذلك، فإن هذا مؤسف، لأن قوة مُقاربة فروم في التحليل النفسي تكمن في أنه نظر إلى التقليد باعتباره نظريَّة اجتماعيَّة قائمة على أساس إمبيريقي، وهي ثقل موازن مهم لفرويد المفرط في التجريد والتأمل في بعض الأحيان والذي يفضله منظرو ما بعد الحداثة في العلوم الإنسانيَّة. ولا يمكن للتحليل النفسي أن يساهم في العلوم الاجتماعيَّة إلا إذا تم توضيح رؤى التقليد بوضوح وإيجاز بطرق تدخل في مناقشات خارج المعاهد الفرويديَّة ومؤتمرات الأكاديميين المتأثرين بالتحليل النفسي. ويمكن لعمل فروم، أكثر من أدورنو أو لاكان، أن يساعد في تشجيع الحوار بين وجهات نظر التحليل النفسي وعلماء الاجتماع السائدين غير الراغبين في دخول عالم النظريَّة النَقديَّة المغلق بإحكام. بالإضافة إلى ذلك، فإن تركيز فروم على الانفعالات واللاعقلانيَّة يمكن أن يوفر تصحيحاً مفيداً لما يجادل البعض بأنه النسخة العقلانيَّة المفرطة للنظريَّة النَقديَّة التي طورها وروج لها هابرماس.

ليس من المُستغرب أن يكون عمل فروم قد كتب خارج تاريخ النظريَّة النَقديَّة. فمُقارَبة فروم التركيبيَّة وشهرته واستقلاله وإصراره على الانفصال عن جميع المعتقدات التقليديَّة، جعل من الصعب على هوركهايمر أن يبني ويحافظ على منهج مَدرَسَة فرانكفورت المميز، المتحالف مع التحليل النفسي والماركسيَّة والفلسفة الهيغلية، ولكن ليس مطابقاً لها (McLaughlin, 1996a).

وقد شارك فروم الكثير مع معاونيه السابقين في مَدرَسَة فرانكفورت[1]، لكن السمة المميزة لفكره كانت رفض الارتباط بمَدرَسَة فكريَّة أو تقليديَّة واحدة، سواء كانت فرويديَّة جديدة أو ماركسيَّة أو تحليل نفسي أو علم اجتماع أو نظريَّة نَقديَّة. كانت كتابة فروم الواضحة والموجزة تتعارض بشكل أساسي مع أسلوب هوركهايمر ورؤية أدورنو للنظريَّة النَقديَّة.

حصل هوركهايمر على تاريخ مَدرَسَة فرانكفورت الذي كان يحتاج إليه، على الأقل حتى وقت قريب. لكنه ليس تاريخاً مفيداً بشكل خاص للمهتمين باستخدام رؤى النظريَّة النَقديَّة للتنظير حول الواقع الاجتماعي ودراسته إمبيريقياً (Fromm and Maccoby, [1970] 1996)[2]. وينبغي إجراء المزيد من الأبحاث الأوليَّة المكثفة حول تاريخ علاقة فروم بمَدرَسَة فرانكفورت، مما يوفر لنا تفاصيلاً وفهماً دقيقاً لكيفيَّة تشكيل الصراعات الفكريَّة وصراعات الموارد للتطور المبكر للنظريَّة النَقديَّة[3]. بالإضافة إلى ذلك، فقد حان الوقت لإعادة تقييم جديَّة للمكانة النظريَّة للتحليل النفسي

[1] من المثير للاهتمام أن ماركوز حاول إقناع فروم بمراجعة كتاب "الرجل ذو البعد الواحد" (1964) لصالح مجلة نيويورك تايمز بوك ريفيو، حيث شعر أن فروم سيفهم العمل بطرق لا يفهمها سوى قلة من الآخرين. ومن الواضح أن ماركوز كان يفكر أيضاً في القيمة السوقية لمراجعة كتبها مثقف مشهور مثل فروم. ولم يدرك ماركوز مدى سلبية مراجعة فروم للعمل إذا وافق على القيام بذلك. ومع ذلك، شارك فروم وماركوز في تدريب فكري ووجهات نظر عالمية مماثلة، وكانت شدة خلافهما مرتبطة بمدى القواسم المشتركة بينهما.

[2] يعد كتاب فروم وماكوبي Maccoby، الذي أعيد نشره مؤخراً، "الشخصيَّة الاجتماعيَّة في قرية مكسيكية" Social Character in a Mexican Village، مثالاً مهماً على كيفيَّة التزام فروم باختبار النظريَّة النَقديَّة إمبيريقياً، في التعامل مع أدبيات وأساليب العلوم الاجتماعيَّة. راجع مقدمة مايكل ماكوبي لنسخة مطبعة المعاملات من كتاب الشخصيَّة الاجتماعيَّة للحصول على معلومات حول كيف أن هذا الكتاب هو في الأساس نسخة منقحة وأكثر تطوراً من دراسة عمال فايمار (Fromm and Maccoby, [1970] 1996).

[3] من الواضح أن روايتي هنا جدلية بشكل مفرط، لكنني أثير قضية تم تجاهلها إلى حد كبير من قبل جيل من العلماء المهتمين تماماً بالعلاقة بين "السلطة/المَعرِفَة". فالتأطير الدقيق للقضية سوف يحفز المزيد من البحث والنقاش.

ضمن النظريَّة النَقديَّة، وهي قضية يجب معالجتها على أسس فكريَّة ولكن مع الاهتمام بالديناميَّات الاجتماعيَّة المؤكدة هنا[1]. ومع ذلك، لن يتم إنتاج هذا العمل الإمبيريقي والنظري المهم دون تحدي أسطورة الأصل التي شكلت فهمنا لتاريخ مَدرَسَة فرانكفورت وشوهت التطور الإضافي للنظريَّة النَقديَّة[2].

المراجع

Adorno,Theodor, Elsie Frenkel-Brunswik,Daniel J. Levinson, R. Nevitt Sanford, 1950, The Authoritarian Personality. New York: Harper and Row.

Adorno, Theodor, 1967, Sociology and Psychology, New Left Review 46 (November/December): 67–80.

Adorno, Theodor, 1968, Sociology and Psychology II New Left Review 47 (January-February): 79–97.

Anderson, Kevin, Forthcoming, The young Erich Fromm's contribution to criminology, Justice Quarterly.

Agger, Ben, 1992, The Discourse of Domination: From Frankfurt School to Postmodernism. Evanston: Northwestern University Press.

Alexander, Jeffrey, 1987, Marxism (2): The Critical Theory of Herbert Marcuse. In Twenty Lectures: Sociological Theory Since World War II, pp. 349–373. New York: Columbia University Press.

Alford, C. Fred, 1988, Narcissism: Socrates, the Frankfurt School, and Psychoanalytic Theory. New Haven: Yale University Press.

Aronson, Ronald, 1995, After Marxism. New York: Guilford Press.

وإذا كانت المبالغات فقط هي التي تكون صحيحة في التحليل النفسي، فربما يكون الأمر نفسه صحيحاً في علم اجتماع المَعرِفَة. ففي حين أن الأدب الذي لدينا الآن يهيمن عليه الموالون لمَدرَسَة فرانكفورت والمنتقدون المعادون للنظريَّة النَقديَّة بالإضافة إلى أنصار فروم، يمكن للمؤرخين الفكريين أن يقدموا لنا خدمة مفيدة من خلال كتابة تاريخ مَدرَسَة فرانكفورت مرة أخرى بطريقة متوازنة.

[1] سيكون من الصعب إجراء مناقشة أكمل للاختلافات الفكريَّة بين فروم ومَدرَسَة فرانكفورت حول قضية فرويد لأن فروم وحده هو الذي كتب بشكل موسع عن نظريَّة التحليل النفسي، ونادرا ما تناول ماركوز، وخاصة أدورنو، هذه المخاوف بشكل منهجي بعد هجماتهم الجدلية على الفرويديَّة الجديدة. وحتى مع كون ديبورا كوك Deborah Cook مدافعة متحمسة عن علم النفس الاجتماعي عند أدورنو، فإنها تعترف بأنه "لم يقم بأي محاولة منهجية" للتوفيق بين التحليل النفسي والماركسيَّة (Cook, 1996: 191).

[2] حجتي بأن أدورنو وماركوز كانا مدفوعين بقلق الإقصاء من تاريخ مَدرَسَة فرانكفورت، تتعزز، في رأيي، بحقيقة أنهما عموماً تجنبا ذكر فروم في المطبوعات في السنوات اللاحقة. إضافة إلى ذلك، على الرغم من حقيقة أنَّ هابرماس فهم دور فروم المهم في المعهد، ويُحسب له أنه ظل فوق تلك المعركة، فإن مناقشته لفرويد تتجاهل إلى حد كبير البيانات السريرية ومسألة العواطف المهمة للغاية. وفي وقت لاحق، أنوي نشر مشاركة أكمل مع القضايا النظريَّة التي يثيرها استخدام التحليل النفسي ضمن النظريَّة النَقديَّة.

Benjamin, Jessica, 1977, The end of internalization: Adorno's social psychology. Telos 32: 42–64.

Benjamin, Jessica, 1988, The Bonds of Love: Psychoanalysis, Feminism, and the Problem of Domination. New York: Pantheon.

Bonss, Wolfgang, 1984, Introduction to Erich Fromm's The Working Class in Weimar Germany. Cambridge: Harvard University Press.

Breines, Paul (editor), 1970, Critical Interruptions: New Left Perspectives on Herbert Marcuse. New York.

Bronner, Stephen Eric, 1994, Of Critical Theory and its Theorists. London: Blackwell.

Brunner, José, 1994, Looking into the hearts of the workers, or: How Erich Fromm turned critical theory into empirical research, Political Psychology 15(4): 631–654.

Buck-Morss, Susan, 1977, The Origin of Negative Dialectics: Theodor W. Adorno, Walter Benjamin, and the Frankfurt School. New York: The Free Press.

Burston, Daniel, 1991, The Legacy of Erich Fromm. Cambridge: Harvard University Press.

Calhoun, Craig, 1995, Critical Social Theory. Oxford: Blackwell.

Camic, Charles, 1992, Reputation and predecessor selection: Parsons and the Institutionalists, American Sociological Review 57(4): 421–445.

Chodorow, Nancy, 1989, Feminism and Psychoanalytic Theory. New Haven: Yale University Press.

Connerton, Paul (editor), 1976, Critical Sociology. New York: Penguin.

Cook, Deborah, 1996, The sundered totality: Adorno's Freudo-Marxism, Journal for the Theory of Social Behaviour 25(2): 191–215.

Cortina, Mauricio and Michael Maccoby, 1996, The Neglect of Fromm's Contributions to Psychoanalysis. In Cortina and Maccoby (editors), A Prophetic Analyst: Erich Fromm's Contributions to Psychoanalysis, pp. 1–60. New Jersey: Jason Aronson

Coser, Lewis, 1984, Refugee Scholars in America: Their Impact and Their Experiences. New Haven: Yale University Press.

Christie, Richard, and Marie Jahoda, 1954, Studies in the Scope and Method of the Authoritarian Personality. Glencoe, Ill.

Fenichel, Otto, 1944, Psychoanalytic remarks on Fromm's book Escape from Freedom, Psychoanalytic Review 31(2): 133–152.

Friedman, Lawrence, 1990, Menninger: The Family and the Clinic. Lawrence: University of Kansas Press.

Fromm, Erich, 1941, Escape from Freedom. New York: Farrar and Rhinehart.

Fromm, Erich,1947, Man for Himself: Towards a Psychology of Ethics. New York: Rinehart.

Fromm, Erich,1950, Psychoanalysis and Religion, New Haven: Yale University Press.

Fromm, Erich,1951, The Forgotten Language. New York:Grove Press.

Fromm, Erich,1955a, The human implications of instinctivistic radicalism. Dissent 2(4): 342–349.

Fromm, Erich,1955b, The Sane Society. New York: Rinehart.

Fromm, Erich,1956a, The Art of Loving. New York: Harper and Row.

Fromm, Erich,1956b, A counter-rebuttal to Herbert Marcuse. Dissent 3(1): 81–83.

Fromm, Erich,1958, Psychoanalysis — scientism or fanaticism?, Saturday Review June 14: 11–13.

Fromm, Erich,1959, Sigmund Freud's Mission: An Analysis of His Personality and Influence. New York.

Fromm, Erich,1961, Marx's Concept of Man. New York: Ungar.

Fromm, Erich,1964, The Heart of Men. New York: Harper and Row.

Fromm, Erich,1970, The Crisis of Psychoanalysis. New York: Holt, Rinehart and Winston.

Fromm, Erich,1984, The Working Class in Weimar Germany. Cambridge: Harvard University Press.

Fromm, Erich,1992, The Revision of Psychoanalysis. Boulder: Westview Press

Fromm, Erich and Michael Maccoby, 1996 [1970]Social Character in a Mexican Village. New Jersey: Transaction Press.

Funk, Rainer, 1982, Erich Fromm: The Courage to be Human. New York: Continuum.

Greenberg, Jay and Stephen Mitchell, 1983, Object Relations in Psychoanalytic Theory. Cambridge: Harvard University Press.

Habermas, Jürgen, 1971, Knowledge and Human Interests. Boston: Beacon Press.

Hale, Nathan, 1995, The Rise and Crisis of Psychoanalysis. New York: Oxford.

Hamilton, Richard, 1986, Review of Erich Fromm The Working Class in Weimar Germany, Society March/April: 82–83.

Hausdorf, Don, 1972, Erich Fromm. New York: Twayne.

Held, David, 1980, Introduction to Critical Theory: From Horkheimer to Habermas. London: Hutchinson.

Herberg, Will, 1957, Freud and the Revisionists. In Benjamin Nelson, ed., Freud and the 20th Century, pp. 143–163. Cleveland: Meridian Books.

Horkheimer, Max, 1995a, Max Horkheimer Gesammelte Schriften Band 15: 1913–1936. Herausgegeben von Gunzelin Schmid Noerr, S. Fisher:Frankfurt am Main.

Horkheimer, Max, 1995b, Max Horkheimer Gesammelte Schriften Band 16: 1937–1940. Herausgegeben von Alfred Schimdt und Gunzelin Schmid Noerr, S. Fisher: Frankfurt am Main, pp. 496–500

Horkheimer, Max, 1995c, Max Horkheimer Gesammelte Schriften Band 17: 1941–1948. Herausgegeben von Gunzelin Schmid Noerr, S. Fisher: Frankfurt am Main, pp. 496–500.

Horkheimer, Max, 1995d, Max Horkheimer Gesammelte Schriften Band 18: Briefwechsel 1949–1973. Herausgegeben von Gunzelin Schmid Noerr, S. Fisher: Frankfurt am Main.

Jacoby, Russell, 1975, Social Amnesia: Conformist Psychology from Adler to Laing. Boston: Beacon Press.

Jacoby, Russell, 1983, The Repression of Psychoanalysis: Otto Fenichel and the Political Freudians. New York: Basic.

Jamison, Andrew and Ron Eyerman, 1994, Seeds of the Sixties. Berkeley: University of California Press.

Jay, Martin, 1973, The Dialectical Imagination: A History of the Frankfurt School and the Institute of Social Research. Boston: Little, Brown and Company.

Jay, Martin, 1984, Marxism and Totality: The Adventures of a Concept from Lukács to Habermas. Berkeley: University of California Press.

Kellner, Douglas, 1984, Herbert Marcuse and the Crisis of Marxism. Berkeley: University of California Press.

Kellner, Douglas, 1989, Critical Theory, Marxism and Modernity. Baltimore: John Hopkins University Press.

Kessler, Michael and Rainer Funk, (editors), 1992, Erich Fromm und die Frankfurter Schule. Tübingen: A. Francke Verlag.

Knapp, Gerhard, 1989, The Art of Living: Erich Fromm's Life and Works. Peter Lang: New York.

Kurzweil, Edith, 1995, The Freudians: A Comparative Perspective. New Haven: Yale University Press.

Lamont, Michéle, 1987, How to become a dominant French philosopher: The case of Jacques Derrida, American Journal of Sociology 95 (May): 884–622.

Lasch, Christopher, 1977, Haven in a Heartless World. New York: Basic.

Lasch, Christopher, 1979, The Culture of Narcissism. New York: Basic.

Lowenthal, Leo, 1987, An Unmastered Past. Berkeley: University of California Press.

Maccoby, Michael, 1995, The two voices of Erich Fromm: The prophetic and the analytic, Society 32 (July/August):72–82.

Marcuse, Herbert, 1955a, Eros and Civilization: A Philosophical Inquiry Into Freud. Boston: Beacon Press.

Marcuse, Herbert, 1955b, The social implications of Freudian revisionism, Dissent 2 (Summer): 221–40.

Marcuse, Herbert, 1956, A reply to Erich Fromm, Dissent 3 (Winter):81–83.

Marcuse, Herbert, 1964, One-Dimensional Man. Boston: Beacon Press.

McLaughlin, Neil, 1996a, Escape from Orthodoxy: A Sociology of Knowledge Analysis of the Rise and Fall of Erich Fromm. PhD dissertation, Sociology, The City University of New York.

McLaughlin, Neil, 1996b, Nazism, nationalism and the sociology of emotions: Escape from Freedom revisited, Sociological Theory 14(3): 421–441.

McLaughlin, Neil, 1998, Why do schools of thought fail? Neo-Freudianism as a case study in the sociology of knowledge, The Journal of the History of the Behavioural Sciences 34 (Spring): 3.

McLaughlin, Neil, Forthcoming, How to become a forgotten intellectual: Intellectual movements and the case of Erich Fromm, Sociological Forum.

Menninger, Karl, 1942, Loneliness in the modern world, Nation March 14: 317.

Morrow, Raymond, 1985, Critical theory and critical sociology, Review of Canadian Sociology and Anthropology 22(5): 710–735.

Mullins, Nicholas, 1973, Theory and Theory Groups in Contemporary Sociology. New York: Harper and Row.

O'Neill, John, (editor), 1976, On Critical Theory. New York: Seabury.

Platt, Jennifer, 1983, The development of the 'Participant Observation' method in sociology: Origin myth and history, Journal of the History of Behavioural Science 19 (October): 379–396.

Platt, Jennifer, 1985, Weber's verstehen and the history of qualitative research, British Journal of Sociology 36(3): 448–466.

Platt, Jennifer, 1996, A History of Sociological Methods in America. Cambridge: Cambridge University Press.

Richert, John, 1986, The Fromm-Marcuse debate revisited, Theory and Society 15(3):181–214.

Roazen, Paul, 1974, Freud and His Followers. New York: Knopf.

Roazen, Paul, 1990, Encountering Freud: The Politics and Histories of Psychoanalysis. New Brunswick: Rutgers University Press.

Roazen, Paul, 1996, Fromm's Courage. In Cortina and Maccoby (editors), A Prophetic Analyst: Erich Fromm's Contributions to Psychoanalysis. New Jersey: Jason Aronson.

Robinson, Paul, 1969, The Freudian Left. New York: Harper and Row.

Rodden, John, 1989, The Politics of Literary Reputation: The Making and Claiming ofSt. George Orwell. New York: Oxford University Press.

Samelson, Franz, 1974, History, origin myth and ideology: 'Discovery' of social psychology, Journal for the Theory of Social Behaviour 4 (Fall): 467–488.

Sayers, Janet, 1991, Mothers of Psychoanalysis. New York: Norton.

Schaar, John, 1961, Escape from Authority: The Perspectives of Erich Fromm. New York: Basic Books.

Schoefeld, C.G., 1965, Erich Fromm's attack upon the Oedipus Complex: A brief critique, The Journal of Nervous and Mental Disease 141(5): 580–585.

Shils, Edward, 1954, Authoritarianism: 'Left' and 'Right', In Christie and Jahoda, Studies in the Scope and Method of the Authoritarian Personality, pp 24–49. Glencoe, Ill.

Smith, Robert, 1997, The Bearing of Erich Fromm's The Working Class in Weimar Germany on current studies of Nazism, paper presented to the annual meetings of the American Sociological Association, Toronto, Ontario, August.

Tar, Zoltan, 1985, The Frankfurt School: The Critical Theories of Max Horkheimer and Theodor W. Adorno. New York: Schocken Books.

Therborn, Goran, 1970, Frankfurt Marxism: A critique, New Left Review September-October: 65–96.

Turkle, Sherry, 1992, Psychoanalytic Politics: Freud's French Revolution. New York: Guilford Press.

van den Berg, Axel, 1980, Critical theory: Is there still hope, American Journal of Sociology, 86(3): 449–478.

Westkott, Marcia, 1986, The Feminist Legacy of Karen Horney. New Haven: Yale University Press.

Whitebook, Joel, 1995, Perversion and Utopia: A Study in Psychoanalysis and Critical Theory. Cambridge: MIT Press.

Wiggershaus, Rolf, 1994, The Frankfurt School: Its History, Theories, and Political Significance. Cambridge: The MIT Press.

Wolin, Richard, 1992, The Terms of Cultural Criticism: The Frankfurt School, Existentialism, Poststructuralism. New York: Columbia University Press.

العراق والانزلاق في مُنعرجِ دولة القشر الفارغ

أيُّ سياساتٍ مُتَّبَعَة؟

مازن مرسول محمد
علم الاجتماع، الجامعة المُستنصريَّة

مُجمَل: تفترض هذهِ الورقة البحثية أن الدولة في العراق وخاصة بعد انهيارات عام 2003 تَأَرْجَحت من محاولاتِ تثبيت السيادة لتكون دولة بالمعنى الحقيقي لها إلى انزلاقها نحو ما يُسمى بـ أنموذج دولة القشر الفارغ، أنموذج الدولة الموجود رسماً دون تحقيقٍ لوظائفهِ، وهو الذي يترسَّخ اسماً وكياناً وَبِتَضَخُّمٍ ويختفي وظيفة ووجوداً مُسهماً في إعاقةِ تقدَّم المُجتمع للأمامِ وصعوبة تحقيق الديمقراطية والدمج المُجتمعي الكبير في مجتمعٍ قائم على اَلتَّنَوُّعِ العرقي والطائفي واللغوي والديني والقومي. ولذلك سَعَت إلى تفكيكِ الصورة الغامضة لهذا الأنموذج الجديد الذي انزلقت إليه الدولة في العراق، كنموذج لا يوازي عمله ما مُناط به من وَظَائِفٍ، وعليه ما حقيقة الدولة في العراق، وكيف تنزلق إلى أنموذج دولة القشر الفارغ، وهل أن تمأسس هذا الأنموذج وليد ما بعد انهيارات عام2003، أم أنَّه أنموذج خفي سارت عليه الدولة حتى قبل هذه المدة، وما مدى اختلاف هذا الأنموذج عن أنموذج اللادولة، وما صلة الترابط بينهما، وكيف تواجه أنظمة الحكم الحالية في العراق أزمات المجتمع، وبأي سياسات، هل هي انتقائية، إقصائية، مناطقية، تخديرية، ترقيعية؟ وكان مما توصلت له: أنَّ من أسبابِ الانزلاق في مُنعرجِ دولة القشر الفارغ في العراق هي الهشاشة والأنظمة الشمولية وانهيارات عام 2003، وعدم إسباغ الشرعية على النظامِ الحاكم ونشوء اَلتَّحَزُّب والأحزاب والعنف الطائفي وصعود تنظيمي القاعدة وداعش، ومن مآلات أنموذج دولة القشر الفارغ في العراق على المجتمعِ، إنتاج مجتمع المخاطر ومجتمع اَلتَّرَقُّب والأزمات، والابتلاء بالحروبِ العبثية وترسيخ الإفقار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وَالتَّخَلُّف في البلاد، ولا يمكن الخلاص من دولةِ القشر الفارغ إلَّا بتحقيقِ دولة الرعاية في العراق، القادرة على تلبيةِ كل مُتطلَّبات المجتمع بأفرادهِ كافة وتنظيم أُطر وأساليب حياتهم، ومن اَلْإِسْتِرَاتِيجِيَّات المهمة للقضاءِ على دولةِ القشر الفارغ هي التحوَّل نحو النظام الديمقراطي، وتبنِّيه كَوَسِيلَة للخروجِ من أزماتِ المجتمع العراقي تطبيقياً وليس شعاراتياً.

مقدَّمة

تفترض هذهِ الورقة البحثية أن الدولة في العراق، وخاصة بعد انهيارات عام 2003، تَأَرْجَحت من محاولاتِ تثبيت السيادة لتكون دولة بالمعنى الحقيقي لها إلى انزلاقها نحو ما يُسمى بـ أنموذج دولة القشر الفارغ، أنموذج الدولة الموجود رسماً دون تحقيقٍ لوظائفهِ، وهو الذي يترسَّخ اسماً وكياناً وَبِتَضَخُّمٍ ويختفي وظيفة ووجوداً مُسهماً في إعاقةِ تقدَّم المُجتمع للأمامِ وصعوبة تحقيق الديمقراطية والدمج المُجتمعي الكبير في مجتمعٍ قائم على اَلتَّنَوُّعِ العرقي والطائفي واللغوي والديني والقومي، وهو الأنموذج الذي يختلف عن أنموذج اللادولة القائم على تَعَدُّدِ الأيديولوجيات الثورية وتصارعها وسلخ سلطاتِ الدولة الحقيقية وتعطيلها، وتركيب اللادولة هذا هو أحد مُسَبِّبَات دولة القشر الفارغ ومؤدياً إليها، وهو على العكس من أنموذج اللادولة الذي كان يُدعى له سابقاً القائم على المدنيةِ وعدم احتكار السلطات والقوى. إنَّنا اليوم بمواجهةِ أنموذج اللادولة الذي يتحرَّك بمساحاتٍ تفوق قدرة الدولة على اَلتَّحَرُّكِ فيها وتعطيل كل سُلطاتها، فقد تعمل الدولة لكن تُفكَّك

من الداخلِ بفعلِ الانقسامية الواضحة بين مُتنَفِّذِي القوة والسلطة فيها، الأمر الذي لا يكون معه مردود الفائدة واضحاً للمجتمعِ، فضلاً عن أن صراعات السلطة وتفتيت القوة الواحدة إلى كياناتٍ تحاول الاستيلاء على كُلّ المُقدَّرات وحرمان غيرها، أدخل الدولة في أنموذج دولة القشر الفارغ، وعجزها عن تلبيةِ احتياجات المجتمع العراقي، وتأجَّج الحركات الاحتجاجية وسيادة العنف الداخلي والخارجي وهشاشة السياسات المُتَّبعة في مواجهةِ الأزمات وعدم اَلتَّصَدِّي بجديةٍ للمخاطرِ، بل توزيع المخاطر وبالمقابلِ جني أرباحها على حسابِ ضرر المجتمع.

لذلك ووفق هذا الافتراض يمكن أن تسعى الورقة البحثية الحالية إلى تفكيكِ الصورة الغامضة لهذا الأنموذج الجديد الذي انزلقت إليه الدولة في العراق، كأنموذج لا يوازي عمله ما مُناط به من وَظَائِفٍ، وعليه **ما حقيقة الدولة في العراق، وكيف تنزلق إلى أنموذج دولة القشر الفارغ، وهل أن تمأسس هذا الأنموذج وليد ما بعد انهيارات عام2003، أم أنَّه أنموذج خفي سارت عليه الدولة حتى قبل هذه المدة، وما مدى اختلاف هذا الأنموذج عن أنموذج اللادولة، وما صلة الترابط بينهما، وكيف تواجه أنظمة الحكم الحالية في العراق أزمات المجتمع، وبأي سياسات، هل هي انتقائية، إقصائية، مناطقية، تخديرية، ترقيعية؟**

وتبرز أهمية هذهِ الورقة البحثية في محاولتها تحديد أسباب الانزلاق في منعرجِ دولة القشر الفارغ، وما يترتب على هذا الأنموذج من اصطباغٍ بتوزيعِ المخاطر وإنتاج مُجتمع المخاطر ومجتمع اَلتَّرَقُّب، بتجسيدِ هذهِ المخاطر حاضراً ومُستقبلاً، وصعوبة وعدم جدية وخشية من مواجهةِ الأزمات، وانصراف الدولة وانشغالها الكبير بالقضايا الأمنية والسياسية وإهمال القضايا الأُخرى، بضمنها التشرذم الهوياتي والعنف المُشرعن الفئوي أو القومي وانطماس الهوية الوطنية، وإعادة إنتاج موجبات الانزلاق هذهِ، وتحوَّلها إلى دولةٍ مولَّدة للسخطِ والرفض، مع تسليطِ الضوء على أي السياسات المُتَّبعة والواجب اتباعها لتثبيتِ سيادة الدولة والخروج من أنموذج القشر الفارغ ومواجهة الأزمات التي تعصف بالبلادِ، وذلك وفق رؤى وصفية تحليلية استقرائية.

المحورالأول: مُقاربة لأنموذجِ القشر الفارغ والتأرَّجح بين الدولة واللادولة

تبتغي كل البنى الاجتماعية في الحياةِ القيام على أُسسِ دولة، تكون بوصلة السير والمضي في الحياةِ الاجتماعية وموجَّهاً فعَّالاً لأنشطةِ الأفراد اليومية، وبدون تلك الدولة لا يمكن قيام واستمرار حياة المجتمع بالصورةِ النوعية التي يبتغيها أفراده. وبما أنَّه ليس كل المجتمعات ستحظى بهذهِ الأُسس التي تُنشأ لها أنموذج الدولة الحقيقي بحسبِ الظروف المُصاحبة لتلك المجتمعات، لذلك تتشظَّى هذهِ المجتمعات وتتقزَّم بتشظِّي وتفسَّخ رأس الهرم وتحجَّم الدولة المقوَّم الأساس لها. وتتفرَّع على اثرِ ذلك الأدوار الحقيقية للدولةِ، إذ قد تبقى حاملةٌ اسم دولة لكنها لا تقوم بالأدوارِ الرئيسة المُناطة بها، بحيث تكون لها أدواراً خفية تعكس التوجه الأصيل لها، وبالتالي سيحكم المجتمع كيان دخيل لا يحمل مقومات الدولة وسيذهب بها إلى ما لا يُحمد عقباه. وللأسف لا يوجد في عالمِ التصنيفات السياسية أي نزوع نحو ابدال مفهوم الدولة بمفاهيمٍ أُخرى تسير عليها الأنظمة الحاكمة عند تعثُّرها

أو قصديتها في فرضِ الهيمنة على مُقدَّراتِ الشعوب، إذ أنَّ ذلك يتعارض ومصالح تلك الأنظمة وبالذات وهي تسعى لتجميلِ صورتها بشكلٍ دائم، فلا يمكن أن تطلق على ذاتها اسم اللادولة والدولة الضعيفة أو الهشَّة أو دولة القشر الفارغ، وإنَّما تحت كل هذهِ الظروف تبقى تُسمي نفسها دولة والراعية والمُسيَّرة لشؤونِ البلاد. إلَّا إنَّ التوصيفات البحثية والعلمية تُصنَّف تلك الأنظمة بحسبِ طبيعتها في الحكمِ وادارتها لشؤونِ تلك المجتمعات، وهل هي تسير وفق قوالب الدولة الحقيقية أم الشذوذ عنها للمفاهيمِ المُعاكسة والمُضادَّة لها.

1. في تأصيلِ مفهوم الدولة

حتى نتدرَّج بالوصفِ والتحليل لما يعنيه أنموذج دولة القشر الفارغ، لابد من استنطاقِ أصل مفهوم الدولة الذي قد ينقلب إلى أنموذج القشر الفارغ. فما الذي تعنيه الدولة؟

ذكر عبد الإله بلقزيز بأنَّ الدولة هي من أكثرِ الاختراعات الانسانية المُهمة التي لاقت استحساناً عالياً في التاريخ، لأنَّها استطاعت أن تُضبط المجتمعات وتضع لها أجندة عمل وقواعد معينة تؤسَّس فيها لحياتها بطريقةٍ مُمنهجة، وفق غطاء أمني اجتماعي مهم (بلقزيز،2008،ص16)، بل هي الناظم الرئيس الذي يضفي الشرعية على سياقاتِ عمل التراكيب الاجتماعية ورعاية أفراد المجتمع، وتسيير حياتهم وفق ما مطلوب منها كراعٍ ضروري في حياةِ كل الشعوب. ومن ذلك أصبحت الدولة محور استراتيجي للتفكيرِ والصراع اليوم، ليس في العالمِ فحسب وإنَّما على مستوى العرب أيضاً، من بابِ أهمية المفهوم والتحكم بأجهزةِ القوة وكسب الشرعية وضرورة فرض السطوة لها، باعتبارها المسؤول الرئيس عن حياةِ المجتمعات (أنور وآخرون،2016،ص40)، فلا يمكن تخيَّل مجتمع دون دولة مُسيَّرة لأمورهِ وضابطة لإيقاعِ حياتهِ وراعية لمصالحهِ ومُدافعة بشكلٍ كبير عن مُتبنَّياتهِ وعقائدهِ وأساسيات عيشهِ، فالانزلاق بعيداً عن هذا الدور يؤدي إلى الوقوعِ في ما يُناقض دورها الجوهري وخلو مفهومها من الوظائفِ المتوافقة مع عملها، إذ تجنح إلى لعبِ أدوار الدولة الشكَّلية واللاراعية لأمورِ الشعب وقضاياه ومصالحه والمهزومة والمتقاعسة والمُستغِلة لوجودها بفرضِ سطوتها اللاشرعية على المجتمعِ عند عدم تحقيقها لما مُناط بها من أدوارٍ، وتلعب الدور المُزيَّف للدولةِ الحقيقية لكن ببقاءِ تسمية الدولة ذاتها.

الدولة عند ميكافيلي هي الضمانة الأكيدة والأساسية لبقاءِ وتطور المجتمع، وعند هوبز الدولة هي القوة الأكبر الضابطة للمسارِ الأساس ضد أعداء المجتمع ممن هم في الداخلِ والخارج (الناهي،2017،ص41). وَبِحَدّ ذاته ذلك ليس تقديساً من بابِ إضفاء الشرعية على وجودِ الدولة كمفهوم وإدارة تقع على عاتقِ اَلْمُتَصَدِّينَ لها من أنظمةٍ حكومية ومؤسَّسات، وإنَّما مهمة تشاركية يكون للمجتمعِ فيها اليد الطولى لتثبيتِ أركان هذهِ الدولة والسير بِكُلّ مناهجها وفق الجادَّة المُقرَّة لها، فلا يمكن ترك المجتمع دون عقد اجتماعي يُحقَّق الأمن المجتمعي للأفرادِ وبناء مجتمع قادر على تجاوزِ صعوبات الحياة وإشكالياتها وأزماتها، فبدون ذلك العقد الذي تبرمه الدولة مع كُلّ الأطراف لا

يمكن ضمان سير حياة خالية من اَلتَّصَدُّعَات والتناقضات. وعند تطبيق هذا العقد ونجاحه بنسبةٍ فعلية مقبولة سيكون هناك صدى انعكاسي لما يسمى بوجودِ الدولة وإنجازاتها على مستوى الواقع.

هيغل في نظرتهِ لمفهومِ الدولة، رأى أنَّها تتجاوز الجمود المادي، وإنَّما تتضمن أساساً لجوهرِ الأخلاق الذي وصل إلى مرحلةِ الوعي، حيث تمثل الدولة عندهُ سلسلة جامعة للأسرةِ والمجتمع المدني، وما تتضمنه الأسرة من عاطفةٍ يكون لها الدور الأكبر في تشكيلِ جوهر الدولة (الناهي،2017،ص45)، لذلك هي لا تشمل حدوداً مكانية وجغرافية واسعة مُثبَّتة ومُحافظ عليها فحسب، وإنَّما تشمل منظومة أخلاقية متكاملة لابد من تواجدها لتُسهم في الإبقاءِ والمحافظة على أركانها المادية في المجتمع، حيث إنَّ الركن المادي يحتاج إلى تثبيتٍ بانعكاساتٍ لا مادية أخلاقية. على ذلك رأى سعد الدين إبراهيم في تمازجٍ حقيقي بين المادي واللامادي بأنَّ الدولة هي كيان سياسي قانوني يحوي سلطة تُثبَّت وجوده وتفرض سطوته، وهذا الكيان يُرسَّخ جذوره في رقعةٍ جغرافية معينة ضامة لعددٍ من البشرِ الذين يُشكَّلون المجتمع الذي يحتكم لتلك الدولة (أبراهيم وآخرون، 2005، ص41)، وبمجردِ أن تخرج تلك الدولة عن الصفةِ القانونية والسياسية والأخلاقية، تعد كياناً لا يحمل أي صفة من صفاتِ الدولة الحقيقية، وعلى هذا الأساس تتعثَّر حياة المجتمعات تحت ظل هذهِ الكيانات الخارجة عن نعوتِ الدولة وما مطلوب منها أن تؤدَّيه تجاه شعوبها.

وتُقاس نسبة التماهي والتمازج بين فهم الدولة وعلاقتها بالنظامِ الاجتماعي ببنى هذا النظام وسياقاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتوجَّهاته وتفاعلاته (حلاَّق 2015/2012)، فلا يمكن أن تكون هناك دولة لذاتها دون أن يكون هناك انعكاس علاقاتي مع المجتمع، فوجود الدولة هو بمدى ما تُعطيه بعلاقتها مع المجتمعِ على كافةِ المستويات، حتى أن مسألة الإخفاق عند الدولة وتحوَّلها إلى القشرِ الفارغ هو معطى علاقاتي بينها وبين المجتمع نجم عنه عدم الإيفاءِ بحقوقِ المجتمع وبأدوارها كدولة فتحولَّت إلى المُسمَّيات الأُخرى وبضمنها القشر الفارغ. لذلك من شروطها كدولة على المجتمعِ أن تكون حافظة للعدلِ وحقوق المواطنين من إلحاقِ الضرر بها، من خلالِ حماية القانون الذي تسنَّه تلك الدولة على المجتمعِ (عودة، 2015، ص75)، وحتى لا يكون ذلك مفهوماً مُجتزئاً فهي ليست حافظة للحقِ الإنساني فحسب بحمايتهِ، وإنَّما مُشرَّعة لقوانينهِ التي تُحدَّد له واجباته وردع من يتجاوز على تلك القوانين التي وضعتها له بامتلاكها للقوةِ الشرعية في ذلك.

حيث إنَّ الدولة بالمعنى الفيبري تمتلك الوسائل (بحكمِ الأمر الواقع) وكذلك السلطة (بحكمِ القانون) لاحتكارِ الاستخدام المشروع للقوةِ، بالرغمِ من أنَّ سلطة استخدام القوة قد لا تكون مُستمدة من المواقفِ الشعبية (Sekhar, C.S.C.,2010, p.256)، وفي ذلك تفاوتاً كبيراً بين امتلاك الدولة لتلك الوسائل والسلطة وحقَّها المشروع الذي يمنحها القوة في الحفاظِ على أمنِ واستمرارية الحياة في المجتمع، وبين استخدامها لتلك الوسائل والسلطة في قمعِ المجتمع وسلب حقوقه واضطهاده، وبذلك تكون قد خرجت من وصفِ الدولة إلى الكياناتِ القمعية أو ذات القشر الفارغ

أو غيرها من التسمياتِ. وأيضاً وفقاً لـ فيبر فأنَّ الدولة الحديثة تتمتع بِسَنّ القوانين الاستبدادية على وفقِ حكمها ضمن حيز جغرافي معين من خلالِ امتلاكها لِلْحَقّ المشروع في امتلاكِ واستخدام وسائل العنف (كولن، 2019/2006). على أنَّ ذلك ليس شرطاً قاطعاً في أنَّ كل دولة بما لديها من صلاحياتٍ واسعة لامتلاكِ وسائل العنف ستستخدمها لإنتاجِ وإعادة إنتاج الاستبداد ضد المجتمع، فأن استخدمت ذلك خرجت عن كونها دولة وإنَّما كيان مُضطهِد عكس إفراغ الدولة من كُلّ محتوياتها ويُمارس الاستبداد وَالتَّعَسُّف والاضطهاد.

فحتى تُسمى دولة معنى ذلك أنَّها نجحت في الوصولِ إلى توافقاتٍ وصلات وثيقة بينها وبين المجتمع بتطمينِ حاجاته وحقوقه وتنظيم حياته وحمايته واستقراره وإدماج فئاتهِ وتوحيدها دون تجزئتها وتشظِّيها (أنور وآخرون،2016، ص42)، بمعنى لا دولة مع إخفاق حكومي ومؤسَّساتي واضح ولا دولة مع لا تعايش سلمي وصراعات واقتتالات وأزمات وحروب، فالدولة الحقيقية هي من تضمن العيش الآمن من خلالِ تلبية مطالب المجتمع وتنظيم سير حياته وسير عملها هي ومؤسَّساتها.

ومن بابِ المُصاحبة لما ذُكِر آنفاً ما عاد مفهوم الدولة مُقتصراً على معاييرِ الأرض والدم والثقافة وإنَّما يتجاوز ذلك إلى الكيفيةِ التي تُدير بها السلطة السياسية شؤون المجتمع دون الاقتصار فقط على الاسمِ والتواجد المكاني (رضا، 2006، ص13)، وربما لا تقتصر على ذلك فحسب وإنَّما حتى يُطلق عليها اسم دولة لابد أن تُقدَّم ضمانات اجتماعية ثقافية وسياسية للمجتمعِ في الحاضرِ والمستقبل لما ستكون عليه أمور المجتمع بوجودها بمؤسَّساتها وما الذي يُفترض اتخاذه في حالةِ الإخلال بتلك الضمانات من بابِ التعاقد المشروط، مع إيجاد وسائل لِحَلّ الدولة وإلغاؤها في حالِ تَعَثُّرِهَا أو حتى استبدادها وتشظِّيها وخروجها عن ما مُحدَّد لها من وَظَائِف وأهداف.

إنَّ الدولة تنتمي على حسبِ وصف إميل دوركهايم إلى جملةِ البنى والمؤسَّسات القبيلية الإكراهية، أي إلى الظواهرِ التي يجد الأفراد أنفسهم مجبرين على الخضوعِ اليها بما تحويه من قوةٍ وسلطات والتي لا دخل لهم في تكوينها، حيث إنَّها لا تختلف عن النظمِ الأُخرى من أُسرةٍ ولغة ودين بوجودها القبلي السابق لوجودِ الأفراد والجماعات (بلقزيز، 2008، ص15)، واعتقد أنَّها اليوم لا تملك هذا الوجود القسري قطعياً على الأفرادِ والمجتمعات، وإنَّما هناك استجابات حقيقية لتغييرِ شكل الدولة وبالذات أن كانت جانحة نحو القشر الفارغ واللادولة، أي غير اَلْمُؤَدِّيَة لوظائفها بالشكلِ المطلوب، فلا توجد هناك جبرية واضحة إلاَّ عند الحكومات الاستبدادية والمجتمعات المغلوبة على أمرها والضعيفة بتواجدِ هذا الاضطهاد والاستبداد، والا كيف نُفَسِّر نشوء الحركات الاجتماعية والاحتجاجات والانتفاضات.

لذلك فالمهمةِ الأصعب هي ليست في المدلولاتِ والمعاني التي ينطوي عليها مفهوم الدولة وهل يتضمن عنصر أو عناصر مُعيَّنة، وإنَّما مسألة التدامج الحقيقي بين ما تقدَّمهُ الدولة للمجتمعِ من حقوقٍ وَحُرِّيَّات وضمان عيش مستمر وواجبات وكيفية تجنَّب اَلتَّعَثُّر واضطهاد الشعوب وأي الظروف كفيلة في تحقيقِ وإيجاد الدولة الحقيقية للمجتمع.

2. دولة القشر الفارغ

عند السير في تنفيذِ الأدوار اَلْمُنَاطَة بالدولةِ تجاه المجتمع، يتجسَّد المعنى الحقيقي للدولةِ ولا يمكن قول غير ذلك، وإنَّما فقط من تحمل هذهِ الصفات فهي تُشكَّل دولة على مستوى الأنظمة والسلطات الحاكمة، وغير ذلك والعكس منه تندرج عدَّة تسميات لوصفِ الكيانات التي شذَّت عن إطارِ اَلدَّوْلَة واتجهت نحو توصيفاتٍ أُخرى، وهي عدَّة منها ما افترضناه في هذهِ الدراسة كتوصيف للكيانِ الذي لا يؤدي وظائفهُ المطلوبة منه تجاه المجتمع وتراكيبهُ الاجتماعية وتجاه ذاتهُ وهو دولة القشر الفارغ.

ويمكن إيجاد فروق دقيقة بين هذا الأنموذج والدولة واللادولة، فالدولة هي ما أشرنا له سابقاً بِكُلّ معطياتها وتوصيفاتها، أمَّا أنموذج دولة القشر الفارغ، فهو الأنموذج الذي يأخذ أو يكون بمكانِ رأس الهرم أي الدولة، لكنه لا يحمل صفات الدولة الحقيقية من ناحيةِ أدائها لما مُكلَّفة به من أدوارٍ ووظائف، وإنَّما وجودها شكلي ليس إلاَّ، وتسمى دولة لكنها ليست دولة بالمعنى الأصيل، لِتَعَثُّرِهَا وإخفاقها في رعايةِ المجتمع وتطمين حاجاته وسد ثغرات حياته والحفاظ والدفاع عنها، وإنَّما على العكسِ من ذلك جالبة له كل الأزمات والويلات وغاصبةً لحقوقهِ ولا تستطيع أن تُدير أموره وفق ما يرتضيه ذلك المجتمع.

لذلك يُصار إلى أنَّ وجودها لا يُشكَّل قيمة كبيرة في المجتمعِ بل يولَّد صراعات ونقمات واحتقان لديه ضد سلطات لا تؤدِّي ما مطلوب منها بل تُزيد من معاناةِ المجتمع وتعمل على الضدِ من توجَّهاتهِ وحقوقه وواجباته، الأمر الذي يؤدي إلى انحدارِ مستويات وأوضاع عيش المجتمع نحو الأسوأ بوجودِ قوى أكبر واقوى من تلك السلطات التي يُراد منها أن تُسمى دولة. لذلك تبقى فقط على مستوى المُسمَّى دون أية وظائف واضحة لها. لذلك يعني أنموذج دولة القشر الفارغ وجود أسم الدولة دون المضمون الأساس والحقيقي لها، الأمر الذي يُكبَّد المجتمع مشكلات عدَّة على كافةِ مستويات حياته.

وإلى جانبِ القشر الفارغ ظهرت عدَّة تسميات تتطابق ومفهوم القشر الفارغ بحسبِ الاطروحات الفكرية والرؤى التحليلية من قبيلِ مثلاً الدول الفاشلة والضعيفة والهشَّة والمُنكسِرة والمُتفسَّخة وغيرها من التسميات.

حيث تم نشر مفهومي الفشل والدول الفاشلة على نطاقٍ واسع من قبلِ الإدارات الأميركية ومُحلِّلي السياسة بعد 11 من سبتمبر 2001، وخاصةً في مجالِ الأمن الدولي (NAY,2013, p. 327)، من زاوية فحص مُسَبِّبَات وتداعيات سبتمبر بالوصولِ إلى تَتَبُّعَ الدول المُستبدَّة والدكتاتوريات التي تُنتج دولاً هشَّة وفاشلة ممكن أن تُسهِم في تكوينِ الإرهاب، في أجنداتِ بداية الحرب على الإرهاب. وبضمنها القشر الفارغ، تُستخدم هذهِ المفاهيم أحياناً لوصفِ أوجه القصور والاختلالات في مؤسَّساتِ الدولة من أداءٍ حكومي منخفض وحوكمة ضعيفة وعدم القدرة على توفيرِ الخدمات الأساسية للسكانِ وغياب التمثيل الحكومي وفساد واسع النطاق داخل الجهاز البيروقراطي ونهب اَلنُّخَب الحاكمة للمواردِ العامة، ويمكن أن تُشير إلى السياقاتِ اَلْمَخَلِّيَّة التي تتميَّز بعدمِ الاستقرار

السياسي وانعدام الأمن والعنف: من حروبٍ أهلية وحركات العصابات والصراعات الدينية أو العرقية والاحتجاجات الاجتماعية وجماعات وعصابات المخدرات والميليشيات والعصابات الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون (NAY,2013, 331). حيث إنَّ العراق بِتَجَذُّر واضح لمأزقِ النظام السياسي السابق في 2003 وتداعياته اليوم مع ما جاءت به الظروف، يعيش حالة من الانقسامِ على مستوى السلطة وَالتَّوَجُّهَات وَالتَّحَزُّبَات والداخل العراقي وخارجه، ولَّدت دولة قشر فارغ أو دولة هشَّة أو ضعيفة غير قادرة على أن تكون دولة بالمعنى الحقيقي، بسببِ هذهِ التداعيات والأزمات والانتكاسات المصحوبة بالفسادِ والتشرذم وَالتَّحَزُّب والاقتتال. وقد يكون من المُمكنِ أن انحراف الدولة عن وظائفها لا يعطيها الحق بان تُسمَّي نفسها دولة، وإنما من المُمكنِ تسميتها فقط بنظامِ القشر الفارغ أو النظام الهش أو الضعيف أو الفاشل، لأنَّنا عندما نقول الدولة الهشَّة أو غيرها، معنى ذلك أنَّه تم الإقرار بوجودِ دولة لكنها تُعاني فشل أو ضعف أو ذات قشر فارغ، لكن يبدو أنه سار الأمر على ذلك بالقولِ بأنها دولة لكن فاشلة وضعيفة وذات قشر فارغ ومُنكسِرة وغيرها من التسميات.

ومع كل هذهِ التسميات وبضمنها القشر الفارغ، فإن مفهوم الدولة الهشَّة هو مفهوم شامل يستخدمه العديد من العلماءِ وَالْمُحَلِّلِينَ لتصويرِ البلدان التي تتدهور فيها شرعية مؤسَّسات الدولة وسلطتها وقدرتها بشكلٍ كبير، والدولة الهشَّة كمفهوم يتبنَّاه عدداً كبيراً من الحكوماتِ الغربية والمنظمات الدولية منذ عام 2005، بينما ظل مفهوم الدول الفاشلة أكثر إثارة للجدلِ بالرغمِ من استخدامه المُكثَّف من قبلِ صُنَّاع السياسة الأميركان في ما مضى (NAY,2013, p. 327). وبمجردِ وجود اتفاق على مفهومٍ ما يُشير إلى ضعفِ الدولة وخروجها عن نطاقِ ما موكل لها من وَظَائِف وأهداف، ينتشر ذلك المفهوم، وبخاصةٍ فيما بين طبقات السياسة العالمية وصُنَّاعها وفق معايير معينة، وكذا الحال لمفهومِ القشر الفارغ الذي لا يختلف عن تلك التسميات، يحتاج إلى اتفاقٍ بتثبيتهِ على مستوى الدول التي تخفق في إدارة وتنظيم حياة شعوبها.

وتُستخدم مفاهيم الدول الهشَّة والفاشلة الآن على نطاقٍ واسع في المفاوضاتِ الدبلوماسية حول الأمن العالمي وحفظ السلام والحد من الفقرِ والمساعدات الإنسانية وحتى اتفاقيات التجارة الدولية، حيث تم تبنِّي فكرة الدولة الهشَّة من قبلِ الجهاتِ الحكومية الغربية وَمُحَلِّلِي السياسات لتصنيفِ وترتيب عدداً من البلدانِ النامية التي تواجه العنف والصراع وعدم الاستقرار السياسي والفقر المُدقع والتهديدات الأُخرى للأمنِ والتنمية (NAY,2013, p.326 - 327)، وانتشار مثل هذهِ المفاهيم إشارة إلى اتساع قاعدة دول القشر الفارغ والدول الهشَّة والفاشلة والضعيفة وغيرها، حتى باتت تُشكَّل نسبة لا بأس بها في أدبياتِ وتحليلات التوصيفات والدراسات البحثية العربية فيما يتعلق بالدولِ العربية وفشلها وفشل الأنظمة السياسية فيها. على أن الدولة الهشَّة لا تبقى بصفةٍ قطعية ضمن هذا المفهوم، فهي أيضاً في ديناميكية وتتحرَّك على طولِ المسارات من الاستقرارِ إلى الصراع/ أو الأزمات/ أو الفشل والخروج من الأزمةِ نحو الانتعاش والاستقرار (Brinkerhoff &

(Johnson, 2009, p.587)، وذلك بحسبِ ظروف تلك الدولة التي ربما تنقلها من طورِ الهشاشة والقشر الفارغ إلى الدولِ الحقيقية بعد تجاوز الانكسارات وقد تعود مرة أُخرى لذلك الإخفاق، أي أنَّ الأمر رهناً بما يُحيط بتلك الدول من تَقَلُّبَاتٍ وكيفية التعامل معها وهل سيطول نعتها بالفاشلةِ والهشَّة وذات القشر الفارغ وغيرها، أم أنَّها ستُشكَّل دولة بأسرعِ وقت؟ حيث يتوقف الأمر على العملِ تجاه ذلك للانتقالِ من الإخفاق إلى الازدهارِ وعودة الأمور إلى نصابها. فإذا كانت الدولة غير قادرة على أداءِ مهامها ووظائفها وتثبيت أهدافها وتناغم المجتمع معها ولا تستطيع القضاء على الأزماتِ والإخفاقات والفساد بأنواعهِ وحماية أمن الفرد بكافةِ مستوياتهِ، يمكن تسميتها بدولةِ القشر الفارغ أو الدولة الفاشلة أو الهشَّة أو الضعيفة وغيرها من التسمياتِ الأُخرى، بالاعتمادِ على درجةِ العجز والإخفاق لها تجاه المجتمع.

وعلى هذا الأساس لا يوجد تعريف مُحدَّد لهشاشةِ وضعف وانكسار الدولة، وقد عرَّفت منظمة التنمية الدولة الهشَّة مثلاً على أنَّها الضعف الأساس للحكومةِ في اتخاذِ التدابير اللازمة لتلبيةِ احتياجات وَتَوَقُّعَات المواطنين الأساسية، بحيث لا تستطيع الدول الهشَّة عادةً توفير الأمن وحماية القانون وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين (Koolaee & Akbari,2017, p.236). حيث تشترك كل تلك التسميات مع القشرِ الفارغ بتحديدِ صفات الدولة التي تخفق في أداءِ وظائفها تجاه المواطنين وتؤدي إلى تَأَزُّمِ الأوضاع الحياتية بقصورٍ وظيفي وأدائي واضح يُزيد من تلك الأزمات وَيُؤَدِّي إلى اتساعها بشكلٍ كبير دون القدرة التامة على تعديلِ الأحوال وفقدان السيطرة على مجرياتِ الأمور وانفراط عقد النظام فيها.

3. مفهوم اللادولة

معنى اللادولة وجود تنظيمات خارجة عن سياقاتِ السلطة الحقيقية المُسمَّاة بالدولة، إذ تعمل هذهِ التنظيمات على ضربِ قوى الدولة الأساسية وتعطيل عملها بفرضِ القوة والإجبار عليها بحيث تصطبغ بصفةٍ شرعية أكثر من الدولةِ الحقيقية، الأمر الذي يجعل الدولة المُسيَّرة هي دولة قشر فارغ لا تؤدي وظائفها بوجودِ واحدة من الأسبابِ لذلك وهي قوى اللادولة وما تفعلهُ من سلخٍ لسلطاتِ الدولة الحقيقية والاستعاضة عنها بسلطاتٍ خاصة بها تفرض سيطرتها على الدولةِ اَلشَّكْلِيَّة، لذلك سُميت باللادولة التي تكون في اَلظِّلّ أحياناً وتعمل من الداخلِ وتؤدي إلى إِحْدَاث الصراعات والانقسامات على مستوى المجتمع وهي قائمة على اَلتَّحَزُّبَات والجهات المُتنفِّذة.

لذلك اللادولة هي ليست نفسها دولة القشر الفارغ، وقد يظن البعض أنَّها كذلك، فاللادولة هي من أوجدت دولة القشر الفارغ أو سلختها عن أدوارها الحقيقية لتحوَّلها للقشرِ الفارغ، بِقُوَّتِهَا وسطوتها وجبروتها وتنظيماتها الانقسامية وَالْمُتَعَدِّدَة اَلْمُتَأَتِّيَة من المُحاصصاتِ الطائفية والعرقية ومحاولات السيطرة على المجتمعِ وإدارته وفق أيديولوجيات كل حزب وكل جهة من الجهاتِ الحاكمة الفعلية. ووجود دولة القشر الفارغ هذه من المُمكنِ ان يُسهم بتوسيع رقعة تكوَّن وتوسَّع قوى اللادولة وانتشارها. وبطبيعةِ الحال فإن هذين الصنفين يختلفان عن الدولةِ الحقيقية التي تختفي

معها أسباب الإخفاق وَالتَّرَدّي ومظاهر الفساد والانحلال والتشرذم العرقي والعنصري والطائفي ونهب البلاد وضياع حقوق الشعب واللامعيارية الاجتماعية الطاغية.

المحور الثاني: أسباب الانزلاق في مُنعرجِ دولة القشر الفارغ

لا يتوقف الأمر على عاملٍ واحد من العواملِ التي أسهمت في انزلاقِ المجتمع العراقي نحو دولة القشر الفارغ، وإنَّما هناك عوامل عدَّة تضافرت على ذلك وأُضيفت لها عوامل أُخرى وتم إحلال بدائل لغيرها باتت غير ذات نفع بالنسبةِ للجهاتِ التي أسَّست للفشلِ وهذا القشر الفارغ. كما أنَّ بروز هذا التوصيف وكنموذج دولة ليس بالجديدِ وليس حصيلة اليوم فقط، وبالتحديد ما بعد انهيارات 2003 في العراق، وإنَّما ما سبق تلك الفترة من دوامةِ حياة صعبة مر بها المجتمع العراقي وبالذات في عهدِ النظام البعثي السابق، إذ لم تكن هناك دولة حقيقية وإنَّما شكل دولة كوَّن ما يُسمى بدولةِ القشر الفارغ التي لم تخدم المواطن والمجتمع وإنَّما ألحقت الضرر الفادح بهما، حيث كان المُسيَّر الحقيقي هو قوى اللادولة اَلْمُتَمَثِّلَة برأسِ النظام السابق وسطوتهِ على البلاد. لذلك يبرز أنموذج دولة القشر الفارغ وتبرز معايير الهشاشة والضعف واضحة وَتَدِبّ في مجرياتِ ما تسمى بالدولةِ ومفاصلها وصولاً إلى حياةِ المجتمع.

1. الهشاشة وصعود أنموذج دولة القشر الفارغ

تتعامل معظم اَلتَّصَوُّرَات مع الهشاشةِ على أنها سلسلة مُتَّصلة بفشلِ الدولة وانهيارها من جهةٍ، وحالات تتميز بنقاطِ ضعف خطيرة من جهةٍ أُخرى، فالدول الهشَّة لديها حكومات غير قادرة على ضمانِ الأمن الأساسي لمواطنيها، وتفشل في توفيرِ الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية، وغير قادرة على اكتسابِ الشرعية الكافية للحفاظِ على ثقةِ المواطن (Brinkerhoff & Johnson, 2009, p.587)،مما ينسحب بدورهِ على إفراغ موقع الدولة من سماتها ووظائفها المُناطة بها، ويبقى ما تقوم به هو على اَلضِّدّ مما تُنادي به وتعمل على إيجاده كل الدول الحقيقية، فتسمى على إثر ذلك بالقشرِ الفارغ الذي يأخذ له مكاناً شَكْلِيّاً في فضاءِ وموقعِ الدولة الأساس، وقد تكون الظروف مناسبة ومتوافقة مع مصالحِ مُتنفِّذي السلطة والمهيمنين على صلاحياتها، فلا سبيل لتغييرِ أجندات عملهم من خلالِ فرض أنفسهم وتثبيت دعائم حكمهم بالقوةِ، إذ إنَّ أغلب الدول الهشَّة وذات القشر الفارغ، يكون ما وصلت إليه هو بسيطرةِ الأطراف اَلْمُتَصَدِّيَة للحكمِ بالقوةِ، فتستمر في ذلك وتحاول إيجاد شرعية لبقائها بالقوة.

وتفشل الدول الهشَّة في خلقِ توازنات بين اَلتَّوَقُّعَات الاجتماعية وقدرة الحكومة، وعادةً ما يكون الأداء ضعيفاً في إقامةِ علاقات متبادلة بين الحكومة والمجتمع وفي خلقِ عقداً اجتماعياً مُتكاملاً (Koolaee & Akbari,2017, p.243)، إذ لا توافق ولا تعاقد اجتماعي يضمن حقوق الأفراد والمجتمع بأكملهِ، ولا خطط ولا تنظيم وتسطيح مجتمعي وتبعثر وانتكاسات وأزمات تؤدي إلى نشوءِ أنموذج دولة القشر الفارغ، بل ترسيخ كل نقاط الضعف التي من المُفترضِ أن تعمل الدولة بمهامها ووظائفها على تلافيها أو الحيلولة دون حدوثها قدر الإمكان للمجتمع.

وتستقطب دولة القشر الفارغ المواطنون في مجتمعاتٍ عرقية أو دينية أو طبقية، لديهم تاريخ من عدم الثقة أو المظالم أو الصراع العنيف. إنَّهم يفتقرون إلى القدرةِ على التعاونِ والتسوية والثقة. وعندما يكون هذا النقص في القدراتِ كبيراً، تتجه الدول نحو الفشل والانهيار والأزمات والصراع (Brinkerhoff & Johnson, 2009, p.587). لذلك فالهشاشة تؤشِّر إلى صعودِ دولة القشر الفارغ وتُسهم في تثبيتِ أركانها بل أنَّ مُخرجاتها يسود فيها الضعف وتوالي الأزمات المجتمعية واتساع قاعدة التخبَّط والفساد والانهيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وإفقار واقصاء مجتمعي أكبر.

2. الأنظمة الشمولية وترسيخ دولة القشر الفارغ

من المؤكَّدِ أنَّ الأنظمة الاستبدادية الدكتاتورية تعمل على اَلضِّدّ من الدولةِ الحقيقية، لذلك لا يحدث أي توافق بين الدولة اَلشَّكْلِيَّة والمجتمع بوجودِ هذهِ الأنظمة، حيث تدفع إلى اضطهادِ المواطن وكبت حُريَّاتهِ واغتصاب حقوقهِ والعمل على إفراغه من محتواه وتجيير ثرواتهِ لمصالحها الخاصة، وبذلك تكسب الدولة فيها صفة القشر الفارغ بصورةٍ قطعية.

إن تاريخ الأنظمة الشمولية المُطلقة هو تاريخاً طويلاً، بدون بداية واضحة ولا نهاية في الأفقِ. وينمو العالم بشكلٍ أكثر تَحَضَّراً، ومع ذلك فأنَّ إعداد القادة المُستبدَّين الجُدد المُحتملين هي آخذه في الاتساعِ (*Vries*,2006,p.196)، فقد شهدت البشرية على مَرَّ العصور استفحال الدكتاتوريات والأنظمة الشمولية التي أضرَّت بشكلٍ كبير بمقدراتِ عيش المجتمعات، وأدَّت بالنتيجةِ إلى ارتفاعِ مُقدَّرات الهشاشة وبالتالي تتكوّن دول القشر الفارغ، التي تظهر كدول شكلياً لكنها تُمارس أدواراً لا تصطف مع أدوارِ الدولة الحقيقية، وتنحرف بالمجتمعِ نحو الهاوية، فلا يوجد نظام شمولي قديماً وحديثاً قد عمل وفق مُقدَّرات الدولة الرامية إلى وضعِ المجتمع وفق المسارات العقلانية وحمايتهِ ومنحه حقوقهِ وتأمين واقعهِ ومستقبلهِ والقضاء على كافةِ الإشكاليات التي تعتري حياته، وإنَّما العمل بقوى خاصة لتثبيتِ أُسس هذهِ الأنظمة وتوسيع قاعدتها.

فالقيادة الاستبدادية تتمثَّل بأنَّها الحكم اَلتَّعَسُّفِيّ من قبلِ شخص واحد أو مجموعات مُسيطرة على المجتمعِ، من خلالِ إحداث حالة نفسية من الخوفِ الشديد لدى السكان، حيث يتم احتكار السلطة لصالحِ هذا الشخص أو تلك الجهات ويمارسوا تلك القوة دون قيود، وفي معظمِ الحالات تتعارض مع الصالحِ العام، فالطغاة يُعيقون العدالة، والحق في العدالة، وتنمية القدرات البشرية للسكان(*Vries*,2006,p.197). وخير مثال على توسَّعِ قاعدة الأنظمةِ الشمولية وبروزها كأحد أسباب نشوء أنموذج دولة القشر الفارغ، ما حدث في العراق في عهدِ النظام البعثي السابق ما قبل عام 2003، إذ خضع العراق لهيمنةِ سلطة الحزب الواحد إبان فترة حكم رئيس النظام البعثي السابق صدام حسين، ففي ظل هذا النظام الشمولي الدكتاتوري لم تكن هناك دولة بالمعنى الحقيقي لها إنَّما دولة قشر فارغ، تقوم بعدَّةِ مسؤوليات ولكنها ليست بجانبِ المجتمع وإنَّما أسهمت في انحطاطهِ وَتَأَخُّره وسبباً في تَصَدَّعَ هويتهِ والقضاء على المُحرِّكِ الأساس فيه وهو الإنسان

باستنزافهِ بعدَّةِ حروبٍ عبثية ألحقت الضرر الكبير ببنى هذا المجتمع وتماسكه، وتُحرِّك هذه الدولة الشكلية قوى اللادولة وهي سلطة الحزب الواحد التي عملت على اَلضِّدّ من القيام بأدوارِ الدولة الواقعية. لذلك فأنَّ ابتلاء العراق من ثمانينياتِ القرن الماضي تقريباً بهذا النظام الدكتاتوري لم يُثبت يقيناً حكم العراق من قبلِ دولة وإنَّما دولة القشر الفارغ وقوى اللادولة من الداخلِ كمُسيَّر ومُحرِّك أوحد.

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرنِ العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين أحداثاً مُتتالية وَتَطَوُّرَات مُتسارعة ظهرت فيها بوادر سلبية، وفتور، وتباعد، وفراغ سياسي، وضعف الثقافة السياسية والولاء الوطني وقلة الوعي بقضايا السياسة الحالية، وتدهور في المستوى السياسي وظهور التعصب السياسي، حيث إنَّ كل هذه هي مؤثرات قوية يمكن من خلالها الحكم على نجاحِ أو فشل المجتمع العربي وأنظمتهِ السياسية (Al Zu'abi, 2013, P.956 - 957)، ولم يخرج العراق عن هذهِ الفترة الزمنية إلا وقد أَبْتَلِي بدكتاتوريةِ البعث وسلخها لنموذجِ الدولة الحقيقي والإطاحة بمُقدَّراتِ البلاد وجلب القلاقل السياسية وما لحقها من أزماتٍ اقتصادية واجتماعية.

وخلال تلك الفترة، وُصفت طبيعة الدولة العراقية قبل عام 2003 بأنها دولة تَسَلُّطِيَّة تقوم على أساسٍ أُسري أو ما يُسمى بدولةِ العشيرة أو عشيرة الدولة، ودولة ريعية وتوتاليتارية قائمة على الاقتصادِ الأمري واضطهاد المجتمع وحكم الحزب الأوحد والفرد المُستبِد (عبد الجبار 2017/ 2021)، فلم يكن أنموذج القشر الفارغ وليد ما بعد 2003 وإنَّما سبق ذلك الظروف التي مرَّت على المجتمعِ العراقي إبان الحكم البعثي بوجودِ دولة شَكْلِيَّة مُفرَّغة من أدوارها الأساسية وتُمارس سلطة وقوى اللادولة لمصالحها الخاصة من الداخلِ، فكرَّست الأنموذج الأوضح لدولةِ القشر الفارغ المُتهالكة والتي ترتفع بها مُؤَشِّرَات الهشاشة والفشل.

فقد أهمل صدام حسين غالبية العراقيين وعاملهم بقبضةٍ من حديد، واستطاع أن يذبح آلاف العراقيين وتفرَّق الآلاف أيضاً، وقاد البلاد إلى ثلاثِ حروبٍ غير مسؤولة، خلَّفت آلاف أن لم يكن الملايين من القتلى والمُعاقين (Alkhafaji, 2005, P. 601)، ومنذ تلك الفترة وما بعد عام 2003 لم يُقاد العراق من قبلِ دولة بمعنى الدولة المُراعية لوظائفها وأدوارها في تنظيمِ ورعاية والحفاظ على أمنِ المجتمع، وإنما شبه دولة أو دولة مُفرَّغة من الداخلِ تكون شكلياً باسم دولة لكنها قشر فارغ خارج عن إطار الحدود المُتفق عليها مع الدولة.

3. انهيارات عام 2003 وَتَشَظِّي صعود الدولة الحقيقية في العراق

قد يعتقد البعض أن تمأسس دولة القشر الفارغ إبان الحكم الصدامي قد انتهى بمجردِ انهيار هذا الحكم في الحربِ الأميركية على العراق عام 2003، لكن واقعاً قد استمرت آثار هذا التمأسس وانتقلت إلى مفاصلِ تَحَرُّكَات وانتقالات الأنظمة الحاكمة ما بعد نظام البعث وصعوبة تكوين دولة تعمل للصالحِ العام بالابتعادِ عن اَلتَّحَزُّبَات والفئويات والمناطقيات في ظِلّ هذا التزاحم على الانفرادِ بالسلطةِ وتثبيت اليد على ثرواتِ هذا البلد، الأمر الذي ولَّد فعلاً هشاشة حقيقية في رأسِ الهرم

السلطوي انعكس على تكوينِ أو بقاء ذات الدولة اَلشَّكْلِيَّة التي لم تُقدَّم ما يطمح إليه المجتمع وَأَبْعَاده عن مخاطرِ اللا أمن والأزمات وَالتَّعَثُّرات والاقتتالات الطائفية والفساد.

إن احتلال العراق عام 2003، أدى إلى انهيارٍ سياسي واجتماعي غير مسبوق، بحيث بدأ يُعد دولة هشَّة، حيث سحق الغزو الاميركي دكتاتورية صدام حسين وأحدث سنوات من الحربِ الأهلية وخسائر بشرية وفراغ في السلطةِ السياسية بسببِ انهيار نظام البعث السابق(Koolaee & P.239) ,Akbari,2017، وفي الواقع أن فترة الانهيار وما بعدها لم تؤسَّس لدولةٍ هشَّة، وإنما كانت موجودة منذ عهد النظام السابق، وبقيت على حالها، ولم يؤسَّس لدولةٍ حقيقية متآلفة مع المجتمعِ وتمنحه حقوقهُ وَحُرِّيَّاته وتؤمَّن له الحياة، إذ لا يمكن مع توجهاتٍ تحزَّبية وطائفية ومصلحية تأسيس دولة المصلحة العامة لبناءِ المجتمع، وبهذهِ السرعة وهذهِ التناحرات والتزاحم للتمسكِ بزمامِ أمور الدولة والمجتمع، كما أنَّ الخدمات التي كانت تُوَفِّرهَا الدولة الريعية في عهدِ نظام صدام حسين، على سوءِ نوعيتها وقلَّتها قد تعطَّلت وكان من الصعوبةِ تدارك الأمر بسرعةٍ مع هذا الخرابِ الكبير المُتأتي من حروبِ النظام البعثي السابق وحرب إسقاط النظام عام 2003، فضلاً عن التصارعِ والتسابق المحموم بين الأطراف اَلْمُتَصَدِّيَة للسلطةِ لغرضِ كسب المغانم والمصالح دون البحث الحقيقي عن دولةٍ تختلف عن سابقتها، لذلك بقيت دولة القشر الفارغ، بوجودِ تلك الأطراف دون أدنى تحسَّن بالخدماتِ وازدياد أزمات العيش وانتشار الفساد.

وذكرت الباحثة سهام فوزي بأنَّ الاحتلال الأميركي عمد إلى تهميشِ الدولة العراقية وإضعافها وتفتيتها وبالتالي انهيارها التام، بحيث تحوَّلت الولاءات بالنسبةِ للأفرادِ من الولاءِ للدولةِ إلى الولاءِ للفئوياتِ الأُخرى (فوزي، 2019، ص111)، وكأنَّها أرادت القول إنَّه في عهدِ النظام السابق كانت هناك دولة بمعنى الدولة الحقة حتى همَّشها الأميركان، وإنَّما عمدت أميركا إلى ضربِ الهيمنة البعثية الصدامية والقضاء عليها مع الاستمرارِ ببقاءِ الأوضاع كما هي عليه في مرحلةِ ما بعد صدام وهي أنموذج القشر الفارغ الذي لم يندمج مع مراحلِ عيش المجتمع ولم يتوافق مع مُتطلَّباته، فلم يتم تشكيل دولة أقرب إلى المواطنِ منها إلى السلطةِ الحاكمة، ولم تُقام دولة تضع أمامها المصلحة العامة والحفاظ على المجتمع. فالقضاء على الدكتاتورياتِ قد يؤذن ببناءِ مراحل جديدة من الديمقراطيةِ، ولكن قد يكون الأمر استمراراً لسلسلةِ الفعل الدكتاتوري وبقاء الاضطهاد وسلخ الدولة عن أدوارها الأصيلة، بِقَوَاعِد وقرارات تخدم المصالح اَلضَّيِّقَة دون المصلحة العامة (غيديس وآخرون،2021/2018)، وفعلاً اصطدم الواقع العراقي بانتهاءِ جمهورية الرعب والخوف الصدَّامي بكل مُتضمَّناتهما، لكن بقي الحس الدكتاتوري التغالبي المناطقي التحزَّبي، فتحوَّل الأمر إلى عدَّةِ دكتاتوريات تعمل باسمِ الدولة وتدَّعي أن أهدافها خدمة المجتمع والصالح العام. بحيث إنَّ كل طرف من الأطرافِ المُتناحِرة على حكمِ البلاد وضعت قواعد خاصة بها تبغى من خلالها تسيير البلاد وإحراز الغلبة لها وسط تسيير للمصالحِ الفئوية والخاصة على حسابِ الأطراف وفئات المُجتمع الأُخرى، الأمر الذي ولَّد سلسلة من الصراعاتِ التغالبية بتبريراتِ اَلْأَحَقِّيَّة والأغلبية وحكم القوة في الواقع.

ويؤيَّد ذلك ما أشار له فالح عبد الجبار بقولهِ إنَّ النجاح في القضاءِ على الحكمِ الصدَّامي البعثي بفعلِ وبمساعدةِ الاحتلال الأميركي وتفكيك النظام القديم من الخارج، قابلهُ إخفاق وفشل ذريع في الاتفاقِ على بناءِ دولة ونظام جديد يختلف عن سابقهِ (عبد الجبار، 2017، ص35 – 36)، بل إصرار على زيادةِ تَشَظِّي المجتمع وتوسيع قاعدة الخراب لديه، فلم تمنع المصلحة العامة تلك الأطراف من أن تُقدَّم مصالحها الخاصة بقوةٍ، وتناحرت لغرضِ الإبقاء على إراداتها وإعطاء الشرعية لقواعدها وما تقوم به من بابٍ طائفي وتبعاته على المجتمع.

لقد تولَّد النظام السياسي ما بعد 2003 من ثمرةِ تصارع ثلاث مشاريع للمشروعِ الأميركي: بناء ديمقراطية فيدرالية تعتمد على اقتصادِ السوق بالاعتمادِ على الأنموذج الليبرالي الذي تتَّبعهُ البلدان الصناعية اَلْمُتَقَدِّمَة، والمشروع الشيعي الأصولي ومشروع العودة البعثي الإسلامي، بحيث أخفقت كل هذهِ المشاريع، وأنتج ذلك الإخفاق مزيجاً مُشوَّهاً منه بسببِ التناحرات على حكمِ البلاد وصعود الهويَّات الجزئية واختفاء فكرة الوطنية (عبد الجبار، 2018، ص11)، لذلك لم يُشكل هذا النظام فارقاً سياسياً كبيراً بالنسبةِ للمجتمعِ وسياسات الحكم التابعة له، فلم يتغير أسلوب النظام السياسي في حكمِ الشعب عنه في عهدِ نظام البعث كثيراً، بل اختلفت صوره مع بقاءِ التهميش المُجتمعي وعدم منح الحقوق وتطمين حاجات الفرد العراقي والإسهام ببناءِ المجتمع والإعداد لمستقبلٍ ناهض له الاَّ بصورٍ بسيطة، وإنَّما انصرفت تلك الأنظمة لمحاولاتِ تثبيت الجذور واستمالة الأتباع وفق منطق فرض القوة واقعاً لتحقيقِ أكبر قدر من المكاسبِ على حسابِ الفئات الأُخرى بصورةٍ تحزَّبية طائفية. فإن كانت هناك بعض المظاهر التي كانت مُتَّبعة في عهدِ النظام السابق قد اختفت ما بعد 2003 إلاَّ إنَّ هناك أُخرى استجدَّت وباتت مُلائمة لِتَطَلُّعَات ومصالح الأطراف المُتنازعة على الحكمِ، فلم يكفي إشراك كل الأطراف في حكمِ البلاد وفق الأغلبيات وَالتَّغَنِّي بمنحِ الحقوق والشعارات ببناءِ مجتمع ودولة بقيامِ تلك الدولة في الواقعِ، وإنما إدامة دولة القشر الفارغ التي تعمل قوى اللادولة فيها على إحراز المكاسب على وفقِ الفئويات التابعة لها دون النظر للمصلحةِ العامة وإنَّما الخاصة فحسب.

4. عدم إسباغ الشرعية على النظامِ الحاكم وتكوَّن دولة القشر الفارغ

لا يمكن التوقَّع أنَّ هناك أي شرعية للأنظمةِ السياسية التي حكمت العراق طيلة هذهِ الفترة بعد فترة النظام البعثي، وهذهِ الشرعية لا تتمثل بوجودها في أعلى هرم السلطة، وإنما اعتراف المجتمع بها والرأي العام الخارجي، وتُمنح بحسبِ ما تُقَدِّمهُ تلك الأنظمة للمجتمعِ وفق أصول بناء الدولة وليس الاستحواذ على السلطةِ وفق منطق التغالب والقوة وإكساب ذاتها تلك الشرعية, ففي عهدِ النظام السابق لم تكن هناك شرعية للنظامِ الحاكم لأنه أنهك المجتمع وأدخله بدوامةِ الأزمات والأمراض الاجتماعية والتناحرات واستفحال الانتكاسات عليه، لذلك كان وجوده غير مشروعاً كنظام مُضطهِد استبدادي، وكذا الحال بالنسبةِ للأنظمةِ التي جاءت بعد عام 2003، حيث إنَّها أيضاً تفتقد لتلك الشرعية بِتَخَبُّطَاتِهَا والدفع بمصالحها الخاصة على حسابِ العامة، فحتى تكون

شرعية لابد من توافقٍ مجتمعي مُتأتٍّ من تطمينِ كل حاجات ومُتطلَّبات الأفراد في ذلك المجتمع وعكس ذلك تنتفي معه الشرعية.

إذ إنَّ تدهور شرعية النظام يتبعها تدهور قدراتهِ على مواجهةِ الصراعات الاثنية، حيث يعمد النظام السياسي إلى حصرِ المزايا في نطاقِ جماعته الاثنية واتباع سياسات إقصائية وتمييزية تؤدِّي إلى تدهورِ شرعية النظام الحاكم (فوزي، 2019، ص20)، بل يستغل تواجدهُ في هذا الفضاء المهم لإشباعِ رغباته الخاصة دون النظر إلى المجموعِ من أفرادِ المجتمع، إذ تكون الأنظمة فاقدة لهذهِ الشرعية لمجردِ خروجها عن ما مُحدَّد لها تقديمهُ للمجتمعِ ووفق الحدود المسموح لها بِالتَّحَرُّكِ فيها، أي غير شرعية من ناحيةِ إلحاق الضرر بالمجتمع فتصبح باطلة في الوجودِ والتعامل.

5. نشوء اَلتَّحَزُّب والأحزاب وتوسَّع دولة القشر الفارغ

بعد أن كان العراق في عهدِ النظام البعثي السابق محكوماً بدكتاتوريةِ الحزب الواحد التي رسَّخت أنموذج دولة القشر الفارغ، تحوَّل الأمر من الحزبِ الواحد إلى تَعَدَّدَ الأحزاب المُتناحرة والراغبة في حكمِ البلاد وتبيان الأحقية في ذلك بتبريراتٍ عدَّة لم تخدم المجتمع والفرد العراقي إلى اليوم. فمن باب القضاء على الاستحواذِ والانفراد بالسلطةِ كما كان معمولاً به عهد النظام البعثي السابق، جلب ذلك معه مشكلة هذهِ اَلتَّعَدُّدِيَّات غير المُنسجِمة وغير المتوافقة وغير الواعية لمصلحةِ البلاد والمجتمع، وإنَّما تقديم المصلحة الفئوية الحزبية على حسابِ الجميع مُبَرَّرَة بغطاءٍ ديني أو عرقي وطائفي أو من بابِ الأغلبية العددية وغيرها من اَلْمُبَرِّرَات، لذلك لم تُغير تلك الأحزاب وسياسة اَلتَّحَزُّب من واقعِ العراق عما كان عليه سابقاً نحو الأفضل بل برزت مسألة التناحرات بين هذهِ الأحزاب التي انعكست على واقعِ ومعيشة المجتمع العراقي بحكمِ تقاسم السلطة بين هذهِ الأحزاب وعند تضارب مصالحها لأغراضٍ استحواذية تفتك بالمجتمعِ وتلحق الضرر بأغلبِ فئاتهِ.

فقد زادت تلك الأحزاب من الشحنِ الطائفي ونقلت صراعاتها إلى الميدانِ السياسي بحكمِ مشاركتها في العمليةِ السياسية وعمَّقت من مسألةِ انتماء الأفراد لها بدلاً من انتمائهم إلى الدولةِ بتحريضٍ ضد النظام الحاكم، الأمر الذي ولَّد صراعات مُستمرة، فضلاً عن خطورةِ هذهِ الأحزاب بامتلاكها لتنظيماتٍ عسكرية تفرض القوة لها (فوزي، 2019، ص18).

لقد تصارعت الأحزاب من مختلفِ مُكَوِّنَات المجتمع العراقي الشيعية والسنية وأحزاب باقي اَلْمُكَوِّنَات وَالأَقَلِّيَّات والطوائف على مسألةِ التسابق المحموم للاستحواذِ على أكبرِ قدرٍ من وضعِ اليد على الدولةِ ومُقدَّراتها، وبقيت إلى يومنا هذا وفق هذهِ المبادئ التي ضربت عرض الحائط مسألة إلغاء هذهِ اَلتَّحَزُّبَات واللجوء إلى التدامجِ الذي يمنح كل الفئات وَالتَّنَوُّعَات العرقية والطائفية والمذهبية واللغوية حقوقها، وكانت وما زالت هذه الصراعات والتناحرات ذات أثراً كبيراً في تدهورِ الحياة في العراق أو استقرارها، إذ أسهمت تلك الصراعات بتحريكِ الهويَّات التابعة للأحزابِ اَلْمُتَضَرِّرَة أو التي تعتقد بأنَّها قد تضرَّرت، الأمر الذي نتج عنه أعمال عنف وتخريب وتعطيل أُسس الحياة في المجتمعِ العراقي، والتوافق نوعاً ما فيما بينها ينعكس بفترةِ هدوء تسود الوضع العام. إذ إنَّ هذهِ الأحزاب

تحكم سوية في العمليةِ السياسية لكن كلاً منها تريد أن تحكم وفق مُنطلقاتها وبالتالي يتم الإضرار بالمصلحةِ العامة، في حين هي وفقاً لحدودها وصلاحياتها تتمتَّع بحريةِ اَلتَّحَرُّك وَالتَّصَرُّف وفق ما تريد لتلبيةِ مطالبها وفق منطق اللادولة، الأطراف التي لا تحتكم للنظامِ الحاكم رغم مشاركتها به لوجودِ الأطراف الأُخرى معها في العملية السياسية، أو تحاول أن تفرض أجنداتها على باقي الأطراف أو الأحزاب الأُخرى المُشترِكة في إدارة البلاد فقط من بابِ أن بعضها له ثقل قاعدي كبير من ناحيةِ الأغلبية، مما يولِّد صدامات تنسحب لواقعِ المجتمع، الأمر الذي يبلور بوضوحٍ دولة القشر الفارغ التي لم تُقدَّم ما يضمن عيش الفرد العراقي ويمنحه كل حقوقهِ وتمنع بناء المجتمع من منطلقٍ فئوي وإرادة كل حزب بتنفيذِ سياسته التي تتعارض على الأغلبِ مع سياساتِ الأحزاب الأُخرى، وبالتالي ضياع التوافق واختفاء أُسس الدولة بمعناها الحقيقي، لان اللاتوافق والبحث عن المصلحيةِ الفئوية لا يُحقَّق مصالح العامة من أَفْرَاد المجتمع.

6. العنف الطائفي

على الرغمِ من أنَّ العنف الطائفي ليس الشكل الوحيد وربما ليس الشكل المُهيمن للعنفِ في العراق، حيث كان العراق في نهايةِ عام 2006 مسرحاً لخمسةِ صراعات على الأقل، مما يؤكد الرأي القائل بأنَّ الحروب الأهلية في العادةِ تَجَمُّعَات لصراعاتٍ مُتَعَدِّدَة ومُشتَّتة للغاية، فإلى جانبِ اَلتَّمَرُّد المُناهض للولاياتِ المتحدة في معقلِ اَلسُّنَّة في البلادِ، يمكن ملاحظة الصراع الطائفي بين الشيعة وَالسُّنَّة والميليشيات المُتمركزة بشكلٍ أساس في بغداد وحولها، والصراع بين العرب والأكراد بشكلٍ رئيس في الموصل وكركوك شمال العراق، والصراع الفصائلي بين الفصائل الشيعية المتنافسة في الجنوبِ والاشتباكات بين المافيات الإجرامية وعصابات التهريب (Kalyvas & Kocher, 2007, p. 186 – 187)، ورغم ذلك إلَّا أنَّ للعنفِ الطائفي الدور الأكبر في تثبيتِ أنموذج دولة القشر الفارغ من خلالِ فقدان قدرة الأطراف المُسيَّرة للبلادِ على تجنُّبِ هذا العنف وعدم إثارة النعرات الطائفية القائمة على أُسسٍ مصلحية تريد كل جهة الاستحواذ عليها بشكلٍ أو بآخر، حيث برزت الطائفية بشكلٍ كبير في فترةِ تولِّي الأحزاب المُشاركة في العمليةِ السياسية ما بعد 2003 في العراق، بحكمِ تضارب المصالح وإثارة مشاعر واندفاعات التابعين لتلك الأحزاب وفق منطلقات طائفية أدَّت إلى اقتتالٍ طائفي على الهويةِ ومحاولة الفوز بالمكاسب وفق هذهِ الدوافع.

فكل تطييف للدولةِ أي جعلها خاضعة وتميل لجهةٍ على حسابِ أُخرى بالمصالحِ والمنافع، يفقدها صفتها كدولة لابد أن تكون راعية لِكُلّ الجهات دون الانحياز أو الاصطفاف بجانبِ طرف على حسابِ طرف آخر (غليون، 2017، ص47)، ولن يحدث ذلك في أنظمةِ الحكم الرشيدة أو الصالحة وبالتالي بمعنى أدق لا يحدث هذا التمييز والاحتراب الطائفي إذا كانت هناك دولة وإنَّما يحدث كل ذلك في أنموذج دولة القشر الفارغ وأيضاً هو مؤدَّياً لهذا النموذج. وبرزت الطائفية والقتل على الهويةِ بين اَلسُّنَّة والشيعة في بداية عام 2006 وفق تَوَتُّرَات ودفع سياسي طائفي وتحريض لأتباعِ هذهِ لطوائف، الأمر الذي جعل قوى اللادولة تتحكَّم بشكلٍ كبير بهذهِ الدولة الهشَّة

أو دولة القشر الفارغ، التي هي مُشتركة فعلياً بها دون الرغبة بهذا الاشتراك الذي ينجم عنه محاولة ضرب مصالح الآخرين وبالتالي يتشظى عمل النظام الحاكم وفق هذهِ التناحرات وينعكس بالضررِ على المجتمع.

إن الخلل يكمن في النخبةِ السياسية المُشترِكة في حكمِ الدولة عندما تحاول أن تُسخَّر السلطة لصالحها أو لمصلحةِ فئة أُخرى، وليس الخلل في الدولةِ ككيان جامع لهذهِ النخب (بلقزيز، 2008، ص15 – 16)، فمن المُمكن أن تتوافق تلك الأطراف في العمليةِ السياسية مما يؤدِّي إلى إزالة ذلك الخلل الذي تلحق آثارهِ بالمجتمعِ ككل، وهذا الخلل الذي ينتاب المُشاركين في العمليةِ السياسية قد يكون مدفوعاً بِدَوَافِع استحواذية ضيقة وطائفية وتهميشية، المُراد منها تغليب المصلحة الخاصة على العامةِ وبالتالي تغييباً للدولةِ بمعناها الصريح.

ولمَّا كانت الدولة هي المُشغَّل الرئيس للناسِ في الدولِ الريعية، والتي تبدو معه كبيروقراطية مُتَضَخِّمَة غير كفوءة، فبمثلِ هذهِ الأوضاع لا يمكن أو صعوبة ظهور مجتمع مدني نشيط ودافع لِلتَّطَوُّرِ نحو الديمقراطية (صالح، 2020، ص83)، عند ذلك لا يمكن عدَّها دولة وإنَّما دولة القشر الفارغ، إذ إن من مواصفات الدولة أن تتحقَّق كل هذهِ المُتطلَّبات على أيديها للمجتمعِ من حقوقٍ وضماناتِ عيش وأمن مجتمعي ومستقبل واعد وبروز تنظيمات المجتمع المدني الوسيطة بين المجتمع والنظام الحاكم بعملها النوعي وليس الشكلي الهامشي، وخلاف ذلك لا يمكن عدَّها دولة وإنَّما شكلية ليس إلَّا.

7. صعود القاعدة وداعش برهان لترسَّخِ دولة القشر الفارغ

ومن الأسبابِ التي أدَّت إلى الانزلاقِ بمنعرجِ دولة القشر الفارغ هي صعود القاعدة وداعش كتنظيمات إرهابية وأيضاً تمأَّسس أنموذج القشر الفارغ هذا أدَّى إلى إيجاد هذين التنظيمين. إذ إن القاعدة وداعش حصيلة تناحرات واستجلاب تاريخي طائفي واحتقان بين المُشتركين في العمليةِ السياسية أوجد الحاجة إلى إثارة هذا الحس الطائفي الذي تولَّد عنه بروز هذهِ التنظيمات التكفيرية وآخرها النسخة الأحدث داعش.

حيث إن هذين التنظيمين من الجماعاتِ الأكثر أهمية وتأثيراً في الأزماتِ الأمنية في العراق منذ عام 2003، والتي لعبت دوراً هاماً في عدمِ استقرار العراق وتكثيف هشاشته (Koolaee & Akbari,2017, p. 244)، فما بالإمكانِ أن تُثبَّت هذهِ التنظيمات موطأ قدم لها في العراق لو كان هناك دولة بمواصفاتِ الدولة الحقيقية، فهي ناتجة عن هذا الكم الهائل والسلسلة المُتلاحقة من الصراعات والتناحرات بين الأطراف المُسيَّرة للعمليةِ السياسية في العراق ما بعد 2003 يدفعها الحس الطائفي الذي بنت عليه هذهِ التنظيمات اندفاعها وَتُوَجِّهَا للعراقِ ببيئةٍ حاضنة لها من داخلِ العراق، لذلك هي انوجدت في ظِلّ دولة القشر الفارغ ومُسبَّبة لهذا النموذج، وتلاعب قوى اللادولة بمُقدراتِ الدولة الحقيقية وسلخها عن أدوارها لدولةٍ هشَّة لا تقوى على صَدّ أي خرق أو اعتداء على أمنِ الفرد والمُجتمع.

لذلك تضافرت كل هذهِ الأسباب للانزلاقِ في منعرجِ دولة القشر الفارغ وأدَّى هذا الأنموذج بِحَدّ ذاته إلى إنتاج مثل هذهِ الأسباب بطريقةٍ دائرية، ولم يكن بالإمكانِ ترسيخ قاعدة واسعة للفسادِ في المجتمعِ العراقي لو كانت هناك دولة حقيقية وإنما بوجودِ دولة القشر الفارغ تغلغل الفساد وثبَّت جذورهِ وهو ممكن أن يؤسَّس ومدعاة لعدمِ توطين وترسيخ جذور دولة ترفض مُنطلقات الفساد بكلِّ متضمَّناتها فضلاً عن المُنطلقاتِ الأُخرى المانعة لهذا النشوء المنطقي والمُتَّفق عليه للدولة، كما لا يمكن بناء الأمَّة بدون وجود دولة، فلم توجد أمَّة جامعة لِكُلّ أطياف وَتَنَوُّعَات المجتمع العراقي وفق منطق التعايش السلمي ومُحدَّدة لأسسها بضمانِ هذا العيش وجعل هذا التنوع قوة وليس نكوص وضعف، فدولة القشر الفارغ لا تبني وتكوِّن أمَّة، فوجود هذه الأمَّة رهناً بوجودِ الدولة ولا تتكوَّن الدولة أيضاً إلا بالعمل على بناءِ الأمَّة.

المحورالثالث: مآلات هذا الأنموذج على المجتمعِ و إنتاج مُجتمع المخاطروَالتَّرَقُّب والأزمات

لقد بدأت الأزمات والمشكلات تُحاك بصورةٍ مُنظَّمة منذ تهشَّم الدولة في عهدِ النظام البعثي السابق قبل أحداث عام 2003، واستمرت وفق موجات تراكمية وبصورٍ متنوعة، بفقدانِ الأصول الصحيحة لتكوين دولة بالمعنى الحقيقي، إذ جلب أنموذج القشر الفارغ ويلات للمجتمعِ العراقي، تمثَّلت بالحروبِ العبثية التي كلَّفت العراقيين الكثير على مستوى الخسائر البشرية وتحطيم البنى التحتية ونسف ثروات البلاد، الأمر الذي رسَّخ الإفقار الاجتماعي والاقتصادي وَالتَّخَلُّف داخل البلاد، إذ تعطَّلت عجلة التنمية وَالتَّطَوُّر وجُيِّرت كل المُقدَّرات للترسانةِ الحربية وإرضاء رأس النظام الحاكم، دون الالتفات لما يُسمى بالحقوقِ الطبيعية للعيشِ الإنساني داخل المجتمع العراقي، وما لحق ذلك من تفككٍ اجتماعي كبير وفساد مُتغلغل في كافةِ مفاصل المجتمع باستمرارِ تعاقب الأزمات وتخلِّي النظام الحاكم عن تلبيةِ أبسط مُتطلبات العيش للفردِ العراقي.

إن الدول الهشَّة مُعرَّضة بشدةٍ للنزاعاتِ والصدمات المحلية والدولية، كما أنها مُعرَّضة بشكلٍ كبير لأي شكلٍ من أشكالِ الأزمات في واحدٍ أو أكثر من أنظمتها الفرعية، وفي العالم النامي حيث توجد معظم الدول الفاشلة/الهشَّة، هناك تباين في درجةِ الهشاشة وأسباب وعواقب الهشاشة وآليات المواجهة (Sekhar, 2010, P. 263 – 264)، وبالفعل أصبح العراق طيلة حكم نظام البعث وبعد انهيار هذا النظام إلى الآن مسرحاً للأزماتِ والصراعات الداخلية والخارجية التي أنهكت المجتمع وقضت بشكلٍ كبير على كُلّ طموحات هذا البلد في اَلتَّطَوُّر والإنجاز وَالتَّقَدُّم، فلا تكاد أزمة ومشكلة ما تنتهي به إلا وَأَبْتَلِي بأزماتٍ أكثر تعقيداً وأشد قسوة من غيرها، أو تتزايد الأزمات عليه حتى دون انتهاء بعضها بالحلولِ، بل تباينت صورها وتجدَّدت بحسبِ المواقف التي تعرَّض لها المجتمع، الأمر الذي يوضَّح بشكلٍ لا لبس فيه آثار هشاشة الدولة وتبرَّقعها بنموذجِ القشر الفارغ الذي يكلِّف المجتمع كل هذهِ التناقضات دون القدرة على إيجاد الحلول لمشكلاتهِ أو منع حدوثها له. ومن بين اَلْمُؤَشِّرَات الاجتماعية التي يمكن التركيز عليها في حالةِ الهشاشة، الضغوط الديموغرافية واللاجئين وعنف الجماعات الانتقامية والهجرة وهجرة الأدمغة، حيث يُعاني العراق من بين الدول الهشَّة من

وضعٍ مُعقَّد فيما يتعلَّق بالمؤشراتِ الاجتماعية، وبسببِ تَوَرُّطه في الصراعاتِ العرقية والطائفية وَالتَّوَتُّرَات بعد عام 2003، لم يشهد العراق تَقَدَّماً كبيراً فيما يتعلَّق بتحسينِ ظروف حياة مواطنيه (Koolaee P.241 & Akbari, 2017,)، بل حمل معه تراكمات ما قبل 2003 وكل تناقضات تلك الفترة دون أن يتم صياغة دولة تختلف عن سابقتها، فلم يختلف الوضع عن ما سبق بشكلٍ كبير وإنَّما زاد تأزُّماً واتَّسعت الفجوات والتفاوتات واتضحت الطائفية بعد أن كانت مُغطَّاة بغطاءِ سيطرة الدولة الوهمية، وبرزت التناحرات إلى السطحِ مُحيلة حياة العراقيين جحيماً بتشرُّذمٍ هويَّاتي واضح وَتَدَنّي مستويات حياتية بشكلٍ عميق.

إن اَلتَّطَوُّرَات الاقتصادية غير المتكافئة والفقر والتدهور الاقتصادي هما معياران لقياسِ المؤشَّر الاقتصادي للدولِ الهشة. وتتضمن بعض مؤشَّراتها تشتُّت الخدمات الريفية مقارنةً بالمناطقِ الحضرية وسكان الضواحي، والعجز الاقتصادي والديون الحكومية، والبطالة وتضخم القوة الشرائية وتغييب الفرد، وغير ذلك (Koolaee & Akbari, 2017, P.240 – 241).

فمن مآلات دولة القشر الفارغ هذهِ توارث الفقر وترسيخ أساساته بعمقٍ في العراق، ففي الوقت الذي كان المجتمع العراقي ينتظر زوال حقبة دكتاتورية مُظلمة تمثَّلت بعدمِ وجود دولة حقيقية قائدة وإنَّما دولة قشر فارغ مُستغِلَّة ومضطهِدة ومُغيبة لِكُلّ حقوق وَحُرِّيَّات المجتمع، بقي الحال على وضعهِ في أغلب أحوالهِ وازداد تبعثراً بعد انهيار هذا النظام واتسعت الطبقات الفقيرة والمُهَمَّشة بسببِ التناحر المصلحي على تقسيمِ ثروات البلاد من قبلِ الأحزاب والجهات الحاكمة للبلادِ التي لم تُقدَّم أنموذج حكم رشيد توافق وتلك الفترة التي تطلَّبت العديد من الإصلاحات للقضاءِ على كُلّ سلبيات المرحلة السابقة، وبطبيعةِ الحال انعكس هذا اَلتَّدَنّي الاقتصادي على مُجملِ ميادين المجتمع دون تكوين حالة من الرفاهيةِ لأفرادِ المجتمع بتغييبٍ واضح وقصدي لذلك من قبلِ اَلْمُتَحَكِّمِينَ بإدارةِ البلد وتجيير كل منافعهِ لصالحهم.

وبرز الإرهاب بسببِ دولة القشر الفارغ هذهِ، واتسعت قواعدهُ في العراق، حيث تُعد الدول الهشَّة أرضاً خصبة للإرهابِ وسبباً لِلتَّخَلُّفِ، وتهديداً ليس فقط لشعوبها، ولكن أيضاً لجيرانها، بل والعالم أجمع (Saeed, 2020, p.768)، وأصبح العراق جاذباً لِكُلّ الموجات اَلتَّطَرُّفِيَّة وَالْمُتَشَدِّدَة والبيئات الإجرامية، لعدمِ وجود ضابط نوعي يستطيع السيطرة على مُقدَّراتِ البلاد وتوجيهها لخدمةِ المجتمع، فكثرت العصابات الإجرامية بشتى صنوفها، وأصبح هناك موطئ قدم للجماعاتِ التكفيرية بدايةً من تنظيمِ القاعدة وانتهاءً بـ داعش، بحدودٍ تحتاج إلى ضبطٍ دقيق ورقعة فساد واسعة زادت من صورِ الإرهاب هذه، فضلاً عن تَدَنّي الأوضاع المعيشية وسهولة استغلال العديد بالدافعِ المادي، لغرضِ الترويج والقيام بهذهِ العلميات الإرهابية بِكُلّ أنواعها.

لقد تسبب استخدام عقوبات الأُمم المتحدة الاقتصادية ضد العراق بسببِ غزوه للكويت عام 1990 في إلحاقِ أضراراً جسيمة بالسكانِ والمدنيين، جاء ذلك بعد تدمير البنية التحتية للعراق من القصفِ الأميركي في حربِ الخليج عام 1991 والدمار من الحربِ العراقية الإيرانية، وقد أدَّت

العقوبات التي تم فرضها من عامِ 1990 إلى عامِ 2003 إلى تدهورِ نظام الرعاية الصحية في العراق، والذي كان سابقاً من بين أكثر الأنظمة تطوَّراً في المنطقةِ (Harding, 2007, P.300)، ولم يقتصر الأمر على خرابِ النظام الصحي وإنَّما تبعه الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثقافي والديني وكل البنى الاجتماعية، إذ أصبح العراق عبارة عن بيئةٍ تتجاذبها الأزمات والانتكاسات بدون أي موجَّه وضابط لحيثيات حياته، فهذا هو ما تُخلِّفه دولة القشر الفارغ من جلبِ الويلات لأفرادِ المجتمع، فلم يكن مُقدَّراً للعراق أن يدخل كل هذهِ الحروب ويستمر بالصراعِ والتنازع وَالتَّحَدِّيَات الكبرى، لو كانت هناك دولة نموذجية وإنَّما هيمنت على مفاصلِ حياته دولة مُفرَّغة من الداخلِ فاقدة لِكُلّ أُسسها ومصداقيتها، تأسَّست على وفقِ دوافع الاستغلال والبطش وتقاسم المصالح، ومما زاد الأمر سوءاً بقاء هذهِ التراكمات لعدمِ قدرة الأطراف المُتناحِرة على إدارة البلاد في إعادة صياغة الدولة بالشكلِ الحقيقي الطموح، لذلك ما زال العراق يُعاني من آثارِ أزمات الماضي من تحطُّمِ البنى التحتية والعصب الأساس في الحياةِ من كهرباءٍ وماءٍ ونظام صحي واقتصادي وتجاري وتعليمي وغيره، فلو كان الأمر بالعكسِ وتواجدت دولة حقيقية لتخلَّص العراق من كُلّ تلك التراكمات وإن كان الأمر يحتاج إلى فترةٍ زمنية وتكاتف جهود أكبر.

أنَّ انهيار الدولة البعثية السابقة بما كانت تحملهُ من وسائلِ ضبطٍ جبرية وقمعية، أدَّى إلى تفكُّكِ وحل مؤسَّسات العنف الرسمي واتساع حالات الفوضى والخراب في المجتمعِ بين الأسرة والقبيلة والفخذ وَالتَّجَمُّعَات السكنية وغيرها (عبد الجبار، 2017، ص46)، ولا يعني هذا أن دولة النظام البعثي السابق كانت قبل عام 2003 وطيلة فترة حكمها هي أنموذج الدولة الحقيقية، لكن كانت لها قواعدها الضبطية القمعية القهرية التي سار عليها المجتمع، لكن بعد انهيار هذهِ الدولة الشكلية دون إحلال محلها ما هو أفضل ازداد الأمر سوءاً كبيراً، فبدلاً من أن يتم إصلاح الأحوال المعيشية اَلْمُتَرَدِّيَة سابقاً، اتسعت خراباً، وبدل أن تنتهي حقبة الحروب، بدأت مرحلة جديد من الصراعاتِ الداخلية الطائفية والخارجية، وبدلاً من أن يتم فلترة المجتمع من كُلّ مفاصل الفساد، اتسعت رقعة الفساد باتِّساعِ رقعة دولة القشر الفارغ، التي تحوَّلت إلى ما هو أسوأ بعد أحداث 2003، وبدل الحصول على اَلْحُرِّيَّات والحقوق، باتت هناك شعارات واسعة لتطبيقها دون أي فعلٍ حقيقي يثبت ذلك.

ما بعد عام 2003 فشلت الحكومات العراقية في تشكيلِ حكومة وطنية سياسية وتوحيد الشيعة وَالسُّنَّة والعرب والأكراد، لذلك شعر اَلسُّنَّة بمزيدٍ من الاغترابِ خلال هذهِ السنوات والأكراد أكثر استعداداً للانفصالِ، اذ أدَّى وجود ثلاث مجموعات اجتماعية مختلفة في العراق بلغاتٍ مختلفة وأعراق مُختلفة وتنوَّع الفرص الاقتصادية، إلى ظهورِ نوعاً من الثقافةِ السياسية القديمة التي يقتصر نطاق ولائها على المستوياتِ الاثنية والمحلية والعائلية والقبلية، وتكون الثقة بين الأعراق والجماعات في أدنى مستوياتها وتكون البلاد مجموعة قبائل وعرقيات تتنافس وتتقاتل من أجلِ الوصول إلى السلطةِ والأمن والثروة في الوقتِ نفسه ولا يعترفون بالحكومةِ كَسُلْطَة عادلة

وقانونية (Koolaee & Akbari, 2017, P. 242 – 243)، ولا يمكن لِكُلّ ذلك أن يظهر ويطفو على السطحِ بِتَوَسُّع القاعدة لو كانت هناك دولة تستطيع أن تلغي كل هذه الفوارق والتناحرات العرقية والطائفية وتسعى إلى دمجِ هذهِ اَلْمُكَوِّنَات وفق أساس المنح العادل للحقوقِ والواجبات دون أي إقصاء أو استبعاد مفروض على المجتمعِ، والابتعاد به عن الأزماتِ التي تحط من مكانتهِ وتزيد تَأَخُّره وتحوَّلهُ إلى كيانٍ مُفرَّغ من الداخلِ.

في أواخرِ عام 2004 كان ربع العراقيين يعتمدون بشكلٍ كبير على الحصصِ الغذائية مع وجود 2.6 مليون شخص فقراء لدرجةِ أنهم اضطروا إلى بيعِ حصصهم لتلبيةِ الاحتياجات الأساسية الأُخرى(Harding, 2007, P.301)، إذ لم يُعاد تنظيم سير الحياة بشكلٍ آخر كما كان يُطْمَح له أو تم توقَّعه بعد نهاية عصر الدكتاتورية الفردية، إذ كان الفرد العراقي يعتقد أن انتهاء هذهِ الحقبة الدموية تعني مجيء حقبة ناصعة ستُعيد العراق إلى بريقهِ الأول وتزول كل التناقضات والمشكلات وتختفي الأزمات، وكان بالإمكانِ لذلك أن يتحقَّق لو تم رسم خطوط واضحة لمساراتِ الدولة النموذجية، لكن بقي الحال في بادئ الأمر بل اتسع في الدمارِ مع دولةِ القشر الفارغ التي كانت في وادٍ ومُتطلَّبات وحقوق المجتمع في وادٍ آخر.

ذكر الدكتور فالح عبد الجبار بان الإدارات والحكومات التي تشكَّلت ما بعد 2004 في العراق على الرغمِ من أنها سيطرت على بعضِ النواحي الضريبية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية للحكمِ، إلَّا إنَّها لم تكن لديها سيطرة واسعة على وسائلِ العنف، حيث بقيت تعتمد اعتماداً كبيراً على القواتِ مُتَعَدِّدَة الجنسيات لِلتَّصَدِّي للعنفِ، الأمر الذي يؤكد تصدَّع سيادة تلك الدولة وتصدَّع شرعيتها (عبد الجبار، 2017/ 2021).

إن العنف الذي استشرى في عراق ما بعد 2003 بِكُلّ مُتضمَّناتهِ من عملياتٍ انتقامية طائفية وعصابات إجرامية وتنظيمات إرهابية داخلية وخارجية، هو ما خلَّفه الفراغ في السلطةِ من آثارٍ تمثَّلت بعضها بِكُلّ هذهِ الصور، والقصد من فراغِ السلطة ليس عدم إشغالها وإنما عدم تطبيق ما مُناط بها أن تقوم به، لتصبح سلطات شَكْلِيَّة لدولةٍ شَكْلِيَّة كثرت فيها الخروقات والتسابق المحموم على التنافسِ السلطوي والاصطفاف مع التراكماتِ السابقة التي أنهكت الجسد المجتمعي العراقي كثيراً. وفي عام 2006 سادت الفوضى الكبيرة في المجتمعِ العراقي بازديادِ الفتنة الطائفية بروزاً وانتشار عمليات الخطف والقتل الانتقامي وَالتَّعَصُّب الطائفي والقتل على الهويةِ، الذي انتشر وترسَّخ في ظِلّ فقدان الرادع الحقيقي والموجَّه القانوني اَلْمُتَمَثِّل بالدولة.

وعلى إثر هذا اَلتَّرَدِّي والفراغ نشطت الحركات الثورية والاحتجاجات والانتفاضات التي اختلفت بين كونها ولائية لجهاتٍ دون أُخرى أو مُصطفَّة لصالحِ المجتمع ضد الجهات المُهيمنة على الحكمِ في العراق. حيث يمكن القول من منظورِ غرامشي إنَّه كلما كان المجتمع أكثر تماسكاً وتكاملاً، وكلما كانت الدولة أكثر هشاشة أو غير شرعية، زادت احتمالية النجاح الثوري، حيث من المُمكن أن تظهر حركات ثورية بسرعةٍ ملحوظة للإطاحةِ ومحاولة تغيير النظم السائدة(Ishay, 2013, P. 374)،

وفعلاً استدعت ظروف دولة القشر الفارغ واللادولة بروز تلك الثورات والحركات الاحتجاجية الرافضة للوضعِ السائد، بمحاولةٍ منها لِلتَّغَيُّرِ نحو الأفضل، وبخاصةٍ أن الجماهير قد اكتفت كثيراً من الوعودِ والتسويف في محاولاتِ إصلاح الأوضاع، في حين لو كانت هناك أرضية مناسبة للتوافقِ ومنح الحقوق وَالْحُرِّيَّات وحماية المجتمع وأفراده وضمان المستقبل لهم بسلطاتٍ ودولة عادلة غير مصلحية، لما تصاعد ظهور هذهِ الحركات والاحتجاجات.

"إن الاحتجاجات التي حدثت في عام 2015 بصرفِ النظر عن مآلاتها فهي تُجسَّد ميولاً اجتماعية اعتراضية عميقة نابعة من فشلِ بناء مؤسَّسات الدولة الجديدة بعد عام 2003 بناءً متوازناً، ذلك بسببِ صعود ثم انقسام الهويَّات الجزيئية وَتَفَتُّتِهَا، وانفلات نهب موارد الدولة والفساد المالي والإداري على نطاقٍ هائل"(عبد الجبار، 2018، ص7).

وبالرغمِ من الانصياعِ لمطالبِ تلك الاحتجاجات أم لا، والتي أسفرت في بعضها عن توافقاتٍ جزئية ولكن ليست واسعة، حتى وصل الأمر بالفردِ العراقي إلى اليأسِ حتى من الفعلِ الاحتجاجي ذاته، بسببِ تسويفه والتلاعب بمطالبِ المُحتجين وفرض الضغوطات عليهم من تهديدٍ واغتيال وتغييب قسري، إلَّا إنَّ الاحتجاج بِحَدّ ذاته كفعل قد أسَّس لصحوةٍ مُجتمعية جعلت الفرد العراقي يجعلها كسلاح له للحصولِ على مُكتسباتهِ رغم مُمارسة الضغوط عليه وإيلاء الحكومات المُتعاقبة عليه اعتباراً وأهمية له خوفاً على مصالحها ومنجزاتها الفئوية الضيقة.

ولا يمكن في ظِلّ دولة القشر الفارغ أن نتوقَّع وجود دولة تعمل على إدماجِ اَلتَّنَوُّعَات الثقافية فيها، بل تلقائياً تجنح تلك اَلتَّنَوُّعَات إلى التصارعِ والتغالب، حيث توجد في ظِلّ إدارة الأحزاب المُتصارعة تفاوتات في توزيعِ الدخول ومنح الحقوق وفق منطق القوة بالاستحواذِ على المُقدَّراتِ، الأمر الذي يدفع بالتنوعاتِ اَلْمُتَضَرِّرَة للانتفاضِ لغرضِ الحصول على درجةٍ من العدالةِ مع غيرها والاعتراف بوجودها وأهميتها كَمُكَوِّنَات تُشكِّل المجتمع العراقي، في حين لو كان هناك توزيع متكافئ لِكُلّ الفئات وَالتَّنَوُّعَات وجعلها قوة للمجتمعِ، لما شكَّلت تلك اَلتَّنَوُّعَات نقاط ضعف ممكن أن تُزيد من تفاقمِ أزمات هذا المجتمع. ويحيلنا ذلك إلى الأمَّةِ وهل من سبيلٍ لبنائها في ظِلّ هذا الأنموذج من دولةِ القشر الفارغ، والتي يُفترض أن تكون جامعة لِكُلّ تلك التنوعات؟

فبعد تسعة عقود ونيِّف من التأسيسِ كما ذكر فالح عبد الجبار، ما زالت الدولة تبحث عن أمَّةٍ أو تطمح لإعادةِ بناء الجماعة الوطنية كما كان لها أن تواجههُ في عام 1921 (عبد الجبار، 2017، ص41)، فمن مآلات تفكُّك وضعف وهشاشة وفشل وفراغ الدولة، صعوبة تكوين أمَّة جامعة لِكُلّ أطيافِ المجتمع التي تُعد مؤشَّراً لدولةٍ نموذجية تسير وفق المسار الصحيح، وتكوَّن وتشكَّل الأمَّة من شأنهِ أيضاً أن يُرسَّخ قاعدة بناء الدولة وفق المُعطيات المتوازنة المنطقية، إذ إن هناك اعتماداً متبادلاً وتكافؤ بين الاثنين، فلا وجود لدولةٍ حقيقية بدون قدرتها على تكوينِ أُمَّة ولا وجود لأمَّةٍ بدون دولة نموذجية قادرة على الحفاظِ على تآلفها من خلالِ معطياتها والتزاماتها بما مُناط لها من وَظَائِف.

وغياب الدولة بمعناها الأصيل جعل البلاد ساحة لزرعِ التنظيمات الإرهابية الدخيلة وبضمنها تنظيم القاعدة وما فعله وآخرها داعش. حيث كان تنظيم داعش من التنظيماتِ التي أثارت جدلاً كبيراً في الألفيةِ الجديدة حيث صيغت فيه نظريات عدَّة استند منها إلى عقليةِ المؤامرة بعيداً عن مسيرتهِ الواقعية وصعودهِ السريع بعد سيطرتهِ على الموصل عام 2014 والقضاء عليه عام 2019 (الزعاترة، 2020، ص87).

إن صعود تنظيما القاعدة وداعش في العراق مؤشَّراً قوياً على فشلِ الدولة، بل توارث تلك الدولة من الحقبةِ البعثية والسماح ما بعد 2003 بإذكاءِ الفتن الطائفية والتمييزية، إذ جاءت هذه التنظيمات الإرهابية وفق مُخطَّطات وأجندات داخلية وخارجية للعراق، منها ما هو اقتصادي وسياسي وعرقي طائفي، والتي وجدت لها فضاءً واسعاً بِتَخَلُّف نظام الدولة وَشَكْلِيَّته الذي جعلها تستفحل بوجودِ أطراف حاكمة مُتناحرة تسعى لإحرازِ مُكتسباتٍ لصالحها وفق فئويات ضَيِّقَة طائفية ليس إلَّا. فارتبط وجود هذهِ التنظيمات بوجودِ دولة القشر الفارغ وقوى اللادولة المُتناحرة والمُتصارعة.

لذلك كل ما أَبْتَلِي بهِ العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى ما بعد عام 2003، مُتأتٍّ من فراغِ الدولة وعدم وجود الأنموذج الأصيل الذي يكون قادراً على بناءِ المجتمع وَالتَّقَدُّم به والقضاء على كافةِ الأزمات والمشكلات التي من المُمكنِ أن تنتاب مراحل حياتهِ، إذ خلَّفت الدولة البعثية اَلشَّكْلِيَّة حروب وصراعات وإفقار مجتمعي وفساد وحصارات، وتلتها فترة ما بعد انهيار الديكتاتورية الفردية ببقاءِ ذات الدولة دولة القشر الفارغ مع قوى اللادولة والذين خلَّفا تَخَبُّطاً كبيراً في إداراتِ البلاد وتدهور الأوضاع بكافةِ المجالات ودخول البلاد بحروبٍ أهلية صراعية طائفية وتفسُّخ وَتَشَظِّي كبير للهويَّاتِ ولجوئها للفئوياتِ وَالتَّعَصُّب وَتَدَنِّي مستويات العيش والأوضاع الصحية والتعليمية والثقافية، بل أصبح المجتمع يوزَّع المخاطر لكثرةِ أزماتهِ وانتكاساتهِ وسيادة العنف بكافةِ أشكاله واستفحال الجريمة المنظمة وَتَرَدِّي أوضاعه وعجزه، وكل تلك هي انعكاسات لدولةِ القشر الفارغ وقوى اللادولة المُسيطرة على عراق ما بعد 2003 وتناقضاتها وتداعيات وجودها وترسُّخ أركانها.

المحور الرابع: السياسات المُمكنة للخروجِ من أنموذج دولة القشر الفارغ ومواجهة الأزمات

الخروج من تكريسِ هذا الأنموذج بشكلٍ مُطبَّق يحتاج إلى جهودٍ مُضنية للفكاكِ منه، ولا يأتي ذلك بِالتَّمَنِّيَات وإنَّما بجعلِ هذهِ الجهود مُمكنة، فحتى يتم بناء دولة بالمعنى الحقيقي لابد من وجودِ أدوات وأرضية مناسبة لذلك، فكيف الحال ببلدٍ مثل العراق وقد خرج من اتونِ فترة دكتاتورية عصيبة تمثَّلت بحكمِ النظام البعثي السابق، ليرتمي بأحضانِ السلطات الجديدة ورغبتها في تجييرِ ثروات ومكاسب البلاد لمصلحتها الفئوية دون المصلحة العامة، والنتيجة استمرار أنموذج القشر الفارغ هذا ببقاءِ الأمورِ على حالتها الفوضوية بل ازديادها خراباً.

إن أولى هذهِ السياسات المُمكنة للخلاصِ من دولةِ القشر الفارغ، هي إعداد برنامج يخدم الشعب يمثل أولى خطوات بناء الدولة الحقيقية، فلا يمكن تلبية كل مُتطلبات العيش بالنسبةِ

للفردِ العراقي بدون وجود هذهِ الدولة، إذ لابد من تحقيقِ ما يسمى بدولةِ الرعاية، الدولة القادرة على نقلِ المجتمع من مجتمعٍ مأزوم إلى مجتمعٍ بدأ يستعيد نشاطه وقادر على اَلتَّطَوُّر والإبداع، ويبدأ ذلك من خلالِ العمل على تفكيكِ أُسس الدولة الهشَّة ودولة القشر الفارغ، من خلالِ القضاء على المصلحياتِ داخل الدولة والفئويات والاستبعاد لشرائحِ المجتمعِ، وإنهاء اَلتَّسَلُّط على السلطةِ وجعلها بمتناولِ من هو مؤهلاً لها، وتنمية موارد البلاد دون احتكارها وتجييرها للمصالحِ الشخصية، وبناء الأُمَّة الجامعة لِكُلّ تَنَوُّعَات المجتمع دون تفريقها وجعلها نقاط ضعف في بناءِ المجتمع.

ذكر عبد الإله بلقزيز بأنه لا مجتمع بدونِ دولة، مهما كان ذلك المجتمع مُنظَّماً، حيث إن الوصول لدرجةِ التنظيم وَالتَّطَوُّر هذهِ، لا تعني إلَّا إنَّ الأمر هو كفيلاً بنشوءِ دولة (بلقزيز، 2008، ص13– 14)، فالدولة الهشَّة والضعيفة والفاشلة ودولة القشر الفارغ لا تنتج تنظيماً ولا تخطيطاً ولا رفاهيةً ولا تَطَوَّراً، فمن المؤكد أنَّ بروز اَلتَّطَوُّر وَالتَّقَدُّم مؤشراً كبيراً في السيرِ نحو تأسيس الدولة الحقيقية، دولة الرعاية هذهِ المطلوب وجودها بشكلٍ أساس، إذ لا يمكن أن يستمر مجتمع بالعيشِ بمستوياتِ رفاهية وبدونِ انتكاسات وأزمات، دون وجود دولة رعاية قادرة على مواجهةِ هذهِ الأزمات من أن تحدث وتطمين كل حاجات المجتمع وصونه من كُلّ اَلْمُؤَثِّرَات الداخلية والخارجية ورفع مستويات الأمن المجتمعي لديه.

إن القول بأن الدولة الحديثة تستطيع أن تعيش ويُعاد إنتاجها بدون مواطنيها، هو بمنزلةِ الفرض الذي يرى بأنَّه بإمكانِ الجسم أن يعيش ويستمر بدون الدورة الدموية (حَلَّاق، 2012/ 2015)، لذلك فمن أَسَّسَ بناء الدولة الحقيقية وليس دولة القشر الفارغ التركيز على المواطنِ وكيانه بالاشتغالِ على جعلهِ مواطناً نافعاً لذاته وللمجتمعِ، وأشعاره بأنَّه إنسان وليس مجرد رقم ممكن استخدامه في معادلاتٍ تبتغيها أنظمة الحكم، وتوفير كافة مستلزمات عيشه من بابِ أنَّ الدولة هي الوصيَّة على هذا الإنسان بالتوازنِ مع ما يُحدَّد له من واجباتٍ وفق أدوار تكاملية، حيث إنَّ قياس مستوى أداء الدولة يتأتَّى بوجودِ من يستقبل هذا الأداء وهو المواطن، أي أنَّ وجودها كدولة حقيقية يعتمد بشكلٍ رئيس على تَقَبُّلَ المواطن لهذا الدور من عدمهِ، بل أنَّ سعيها لان تظهر بمظهرِ الراعي الرسمي للبلادِ لابد أن يكون موجَّهاً بشكلٍ مباشر نحو المواطن والمساس بحياتهِ بطريقةٍ تُشعرهُ بالرضا دون الانتقاص منه أو عدم تقبُّل وجوده.

ولعل من أُسسِ القضاء على دولةِ القشر الفارغ هو اَلتَّحَوُّل نحو النظام الديمقراطي، حيث إن مرور فترات زمنية عصيبة على المجتمعِ في ظِلّ حكمِ دكتاتوري، يُؤْثَر في مدياتِ استعداد الجماعات السياسية للقبولِ بالنظمِ الديمقراطية وأساليبها، بل يصبح الأمر صعباً نوعاً ما ويحتاج إلى فترةٍ لِتَقْبَلهِ الأمر(فوزي، 2019، ص29).

ولا نقصد هنا تطبيق الديمقراطية لمجردِ التطبيق باقتباسِ الأصول الأجنبية لها، والتي قد لا تتناسب جملةً وتفصيلاً مع قوالبِ المجتمع المُراد تطبيق الديمقراطية فيه، وإنَّما العمل على تأسيسِ الأرضية المناسبة لهذا التطبيق من شرحِ فكرة الديمقراطية والتي ينبغي أن لا تنحصر فقط

بصناديقِ الاقتراع وحرية الانتخاب فحسب، وإنَّما تطبيقها على الحياةِ العامة من تحقيقِ العدالة والمساواة في التعاملِ مع مُتطلَّباتِ العيش في كُلّ الميادين والنظرة لحقوقِ البشر والتعامل مع الصعابِ والمشكلات واستحقاقات من له القدرة على إدارة البلاد وكيفية إقامة نظام دولة قوي يُرسِّخ من حريةِ الأفراد ويمنع تكميم الأفواه ويلغي إقصاء الآخرين ويحقِّق طفرات نوعية في اَلتَّطَوُّر وَالتَّقَدُّم.

وفي السعي نحو إحلال الدولة النموذجية محل دولة القشر الفارغ، كسياسات مُتَّبعة هي معالجة الانقسامات الاثنية من خلالِ إنشاء المؤسَّسات التي تلغي هذهِ الانقسامات وتوفِّر التمثيل والمشاركة لكل الاثنيات والفئات، وبالذات أوقات الصراعات وَالتَّحَزُّبَات، على أن لا يؤدي ذلك إلى اتساعِ الاثنية في السياساتِ (فوزي، 2019، ص74)، ويمكن أن يتضح ذلك بجلاءٍ في انقساماتِ المجتمع العراقي الاثنية التي جاءت بها دولة القشر الفارغ وَتَخَبُّطَاتهَا، إذ لابد من إلغاء هذهِ الانقسامات والقضاء عليها من خلالِ ضمان تمثيل واضح وحقيقي لِكُلّ فئات المجتمع بصورةٍ عادلة دون تمييز فئة على أُخرى، وتكوين أُمَّة مُمثَّلة لِكُلّ تلك الفئات وَالتَّنَوُّعَات، ولا يمكن تحقيق ذلك إلَّا بوجودِ دولة تكون إحدى أُسسها ومنطلقاتها هي بناء مجتمع مُتكامل قائم على الاتكاءِ على قوةِ اَلتَّنَوُّعَات وليس تقسيمها والاعتماد على بعضها دون الآخر.

لذلك فمن الأولويات عند العمل على بناءِ الدولة، هو الاعتناء قدر الإمكان بالصلةِ بين الدولة والهويَّات الوطنية الاثنية والفرعية الأُخرى (هاي وآخرون، 2019/2006)، فلا بديل غير ذلك في محاولةٍ لتأسيسِ الدولة المُغيَّبة التي حلَّت محلها دولة القشر الفارغ ليس في العراق فحسب وإنَّما في كُلّ المُجتمعات البشرية، فلا يمكن أن نؤمن بوجودِ دولة مع وجودِ اضطهاد للأقلياتِ والاثنيات وتمزيق الهويَّات الأصيلة وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، والإسهام بصعودِ التناحرات واتساع قاعدة الولاء للجماعةِ الفرعية دون الولاء للوطنِ الواحد. ووفق طريقة التعاقد بين الدولة والمجتمع، هو أن يقيم الناس هناك سلطة مُشتركة أقوى من سلطة أياً منهم، كما يؤكد توماس هوبز، حيث إن ذلك ممكن أن يمنع صراع الجميع ضد الجميع، وتكون الغاية منه الحفاظ على مُكتسباتِ المجتمع وتحقيق الأمن المجتمعي الأكبر (صالح، 2020، ص38).

فلا دولة بوجودِ تصارع سببه إقصاء وإذكاء روح التناحر والنزاع بين فئات المجتمع، ولا أمن ولا سلام بِتَحَكُّم سلطة تختفي معها كل مُقَوِّمَات النجاح وتحقيق السلم والأمن المجتمعيين، فكل الشعوب البشرية لولا صيغ التعاقد فيما بينها لأصبحت مجتمعات غاب تكون السلطة فيها للأقوى، وبذلك يُحرم عدداً كبيراً من الأفرادِ من حقوقهم وتغيب العقلانية ويدب الخراب فيها. حيث إن تسلَّط نظام دكتاتوري بسلطةٍ حكمت بالقوةِ والبطشِ في العراق ومن ثم بقي مسلسل التحكم الاضطهادي هذا حتى بعد زوال تلك الدكتاتورية، يحتاج إلى وقفةٍ جادة إذا كانت الغاية هي إرساء أُسس ما يسمى بالدولةِ الحقيقية في العراق. إذ إن من أساسياتِ تحقيق ذلك نسف مُقَوِّمَات نشوء دولة اَلتَّسَلُّط الدكتاتورية القائمة على ظلمِ الشعب وإنهاك قواه وتبذير ثرواتهِ وسلخ هويَّاتهِ وإفقاده

معنى العيش الحر الكريم، وإنما التأسيس لسلطةٍ رشيدة تؤمن بِالْحَقِّ الإنساني وتضع له قواعد وتقوم بتطبيقها مع وجودِ رقابة تُحذَّر من الالتفافِ على هذه القواعد أو عدم تطبيقها.

ولا يمكن تقليص الفجوة بين الطموحات بتكوينِ نظام سياسي ودولة فعَّالة وبين الكابوس السياسي الجاثم على صدورِ الناس، إلَّا من خلالِ تطبيق وترسيخ النظام الديمقراطي (الأنصاري، 2015، ص169)، على أن لا يكون ذلك الدعوة إلى الديمقراطيةِ بِكُلّ ما تعنيه وقوالبها الجاهزة، إذ لا يمكن تطبيق أنموذج ديمقراطي لمجتمعاتٍ تختلف اختلافاً جذرياً عن مجتمعاتنا وبالذاتِ تطبيقها مثلاً في المجتمعِ العراقي، وإنَّما تطبيق صيغ الديمقراطية بحيث تكون متناسبة مع ثقافةِ وتركيبة المجتمع والسير على أساساتها. وحتى نُحَقِّق وجود الدولة الحقيقية في العراق، لابد من تتبَّع خطى تطبيق الديمقراطية وفق الضرورات والمُعطيات العراقية، وأن لا تتوقف المسألة عند ممارسة الحق الانتخابي وصناديق الاقتراع، وإنما إلزام الدولة بالعملِ وفق الدستور الديمقراطي الذي يكفل حرية الأفراد وواجباتهم ويضمن لهم العيش الحر المُستقل، والقضاء على كُلّ مُخلَّفاتِ الماضي من دكتاتورياتٍ واضطهاد وفئويات مُتَعَدِّدَة. لذلك تُعاني المجتمعات العربية من عدمِ وجود فهمٍ واضح للديمقراطيةِ وتطبيقاتها، الأمر الذي يؤدي إلى بروزِ تأزُّم للديمقراطيةِ في مسألةِ تطبيقها على أرضِ الواقع (صالح، 2020، ص68).

ويمكن القول إن العديد من مجتمعاتنا العربية وبضمنها العراق لم تفهم من الديمقراطيةِ إلا قشورها، فلم تتعدَّى الممارسة الديمقراطية فيها صناديق الاقتراع دون أن تنزل تطبيقاتها بعمقٍ في الممارساتِ الحياتية وإدارة شؤون البلاد، إذ كان من المُفترضِ أن تُؤَدِّي الديمقراطية إلى اختفاءِ الفوارق وَالتَّحَيُّزَات والفئويات وتحقيق الاندماج المجتمعي بطبقاتهِ واثنياتهِ وهويَّاته، لكن أكثر تلك المجتمعات مارست الحق الانتخابي مع بقاءِ الصورِ الحياتية البائسة دون تغيير، الأمر الذي يؤشِّر لفشلِ تطبيق الديمقراطية وفق أُسسها المُخطَّط لها. ونحن في العراق قد لا نختلف عن باقي تلك المجتمعات، بفهمنا للديمقراطيةِ من باب حرية الرأي وحرية التصويت والانتخاب، دون أن يؤخذ بها من قبلِ السلطات على أنَّها تحقيق العدالة المُجتمعية والقضاء على استعبادِ الشعب وكبت حُرِّيَّاته والقضاء على إنسانيته، الأمر الذي جعل منها مُمارسة صورية ليس إلا.

وفي الأطروحات حول تطبيق الديمقراطية كـ إحدى الخطوات التي تُشير إلى وجودِ دولة، رأى المتطرفون السلفيون بأنَّ الديمقراطية هي تناقض مباشر مع مبادئِ الإسلام، حيث إنَّهم كانوا من طلائعِ الذين أثاروا الفتن الطائفية في العراق بين اَلسُّنَّة والشيعة (Byman & Pollack, 2008, p.58) وبالتأكيد أنَّ تلك هي مُبَرِّرَات تتنافى والتطبيق الحقيقي لأصولِ الديمقراطية، فلا يمكن تبنِّي الأنموذج الغربي في تطبيقِ الديمقراطية لبناءِ دولة حقيقية، وإنَّما اعتماد ما يتناسب وثقافة المجتمع وأساسات عيشه، لكن اَلتَّذَرُّع بأنَّها مُخالفة للشرعِ والمبادئ الإسلامية يأتي من محاولةِ اَلتَّطَرُّف وتنفيذ الأجندات الدخيلة لهؤلاءِ اَلْمُتَطَرِّفِينَ وَالتَّحَجُّج بأنَّ الديمقراطية مجرد مؤامرة الهدف منها نصب العداء ضد الإسلام والمسلمين.

تُشير الديمقراطية في تعريفٍ أكثر اتساعٍ إلى نظامٍ سياسي يتمتَّع فيه المواطنون بمجموعةٍ من الحقوقِ المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي يتم إضفاء الطابع المؤسَّسي عليها، ويشارك المواطنون من خلالِ العملية السياسية الرسمية والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية، كما تُشير إلى مجتمعٍ أو ثقافة تحكمها قيم التسامح والمشاركة والتضامن (Moghadam, 2013, p.394).

ولما كانت الأوضاع في العراق في عهدِ النظام البعثي السابق وفي عهدِ الحكومات التي توالت على حكمهِ ما بعد عام 2003، مُزرية في العديدِ منها ويختفي فيها الحق الإنساني، لذلك فنحن بحاجةٍ إلى أَسَّسَ ديمقراطية تمنح هذه الحقوق، ولا يمكن القيام بذلك إلَّا في ظِلّ الدولة الحقيقية وليست دولة القشر الفارغ، التي تدَّعي حماية المواطن وبناء المجتمع وَالتَّغَلُّب على الأزماتِ، لكنها بِحَدّ ذاتها قد كوَّنت تلك الأزمات وَشَرْعَنَت وجودها كمُسيَّرة للمجتمعِ وَأَفْرَاده وَمُتَسَلِّطَة على رقابهم. على أنَّ الأمر ليس بتلك السهولة التي نتخيَّلها، وإنَّما يحتاج إلى تخطيطٍ عميق لكيفيةِ تطبيق الديمقراطية في مجتمعٍ تجذَّرت الدكتاتورية فيه بشكلٍ كبير وفشلت الأنظمة التي جاءت بعدها في تحقيقِ الأمن المجتمعي بصورةٍ أكبر.

إن الدخول في محاولاتِ ترسيخ أُسس الديمقراطية، هو إشارة للسيرِ في طريقِ التأسيس لدولةٍ حقيقية، لكن الديمقراطية بحد ذاتها تحتاج إلى استقرارٍ سياسي واجتماعي طويل الأمد، حيث لا يمكن تطبيقها والاعتماد عليها في أوقات الأزمات والاضطرابات والانقلابات، إذ إن أي حركة ديمقراطية في ظِلّ هذهِ الأوضاع يُنذَر بفشلها وَيُسْهِم بالقضاءِ عليها (الأنصاري، 2015، ص173)، فحتى تتكوَّن قناعة بأنَّ هناك بوادر لإنشاءِ دولة، لابد من وضعِ الأُسس الصحيحة للدخولِ في تطبيقِ الديمقراطية، لكن الأمر فعلاً يحتاج إلى نوعٍ من الاستقرار، لأنَّه سيصبح تطبيق الديمقراطية منقوصاً ولا فائدة منه ولا يتعدَّى بعض الممارسات من قبيلِ مثلاً حق الانتخاب والتصويت، وهذا ما حدث ويحدث فعلاً في العراق، بأنَّ محاولات تطبيقها في مجتمعٍ لم يستقر بعد ولم تتغير العديد من أساليب إدارة البلاد فيه، يعني فشلاً كبيراً في الحصولِ على مردوداتها، وبالتالي لا تأتي بثمارها ولا يتحقَّق الغرض المطلوب منها. لذلك فالأمر يحتاج إلى بناءِ قاعدة أساسية لتطبيقِ الديمقراطية بأساليبها اَلْمُتَعَدِّدَة.

ورأى هنتنغتون بأنَّ عدم وجود إيمان بالديمقراطيةِ من قبلِ القيادات الحاكمة للبلادِ، سَيُؤَدِّي إلى القضاءِ على عمليةِ اَلتَّحَوُّل الديمقراطي، رغم توافر شروط إنجاح هذا اَلتَّحَوُّل مُسبقاً (فوزي، 2015، ص19)، وحقيقةٌ لا يؤمن بالنهجِ الديمقراطي إلَّا السلطات التي تنوي إقامة الدولة الحقيقية، والسلطات التي لا تؤمن بها، لها أهداف وغايات مَصْلَحِيَّة تريد تنفيذها وفق ما ترغب. ومن ذلك نرى هناك ذرائع عدة منها أنَّها تتعارض والمبادئ الإسلامية أو لا تتناسب مع مجتمعاتنا، لأنَّها في الحقيقةِ لا تتناسب ومُخطَّطات هذهِ السلطات وأهدافها ليس إلَّا.

لذلك حتى نؤمن بوجودِ دولة لابد من السيرِ على نهجِ تطبيق الديمقراطية الحقيقية وليست ديمقراطية الانتخابات وصناديق الاقتراع، نحن نحتاج في المجتمعِ العراقي لهذا التطبيق النوعي للديمقراطيةِ حتى نؤمن بأنَّ هناك بوادر لبناءِ دولة تختلف عن سابقتها من نماذجِ الدول الهشَّة والضعيفة والقشر الفارغ، كسياسات للخروجِ من القشرِ الفارغ هذا إلى إشراك المواطن في إدارة البلاد من خلالِ الحق في ذلك وليس حكراً على فئاتٍ وأحزاب دون غيرها، وإلى بناءِ الثقة بين المجتمع والدولة الراغبة بترسيخِ أُسسها من خلالِ وضع حاجات المواطن في بدايةِ أولوياتها وتحقيق الأمن المجتمعي للفردِ العراقي بالقضاءِ على كافةِ أزمات حياتهِ والتفكير بواقعِ معيشتهِ ومستقبلهِ وقبول الآخر المُختلف من خلالِ تعزيز بناء الأُمَّة الجامعة لِتَنَوُّعَات المجتمع وجعلها قوة بوجهِ هذهِ الأزمات وليست نقطة ضعف، وإبعاد المجتمع عن سلخِ هويَّته والانزواء نحو الهويَّات الفرعية الولائية للمصلحةِ الخاصة دون الولاء للوطنِ والمصلحة الجماعية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلَّا بتكوينِ هذهِ الدولة النموذجية التي تُشكَّل انتقالاً جِدِّيّاً من أنموذج الهشاشة والضعف والقشر الفارغ إلى الأنموذج النوعي الحقيقي.

المحور الخامس: الاستنتاجات

توصَّلت الدراسة إلى عددٍ من الاستنتاجاتِ التي عكست واقع حال أنموذج دولة القشر الفارغ في العراق في الفترةِ المنصرمة، وكما يلي:

1. أنَّ هناك اختلافاً مفاهيمياً بين الدولة ودولة القشر الفارغ واللادولة، وكما تم توضيحه سابقاً. إذ لا يمكن الخلط بين دولة القشر الفارغ واللادولة واعتبارهما مكوِّناً واحداً.
2. أنَّ من أسبابِ الانزلاق في مُنعرجِ دولة القشر الفارغ في العراق هي الهشاشة والأنظمة الشمولية وانهيارات عام 2003.
3. وكذلك من هذهِ الأسباب هي عدم إسباغ الشرعية على النظامِ الحاكم ونشوء اَلتَّحَزُّب والأحزاب والعنف الطائفي وصعود تنظيمي القاعدة وداعش.
4. ومن مآلات أنموذج دولة القشر الفارغ في العراق على المجتمعِ، إنتاج مجتمع المخاطر ومجتمع اَلتَّرَقُّب والأزمات.
5. أيضاً ابتلاء المجتمع العراقي كمآلات لهذا النموذج، بالحروبِ العبثية التي كلَّفتهُ الكثير ونسفت كل مُقَوِّمَات الحياة لديه.
6. تم ترسيخ الإفقار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وَالتَّخَلُّف في البلاد.
7. أصبح العراق طيلة تلك الفترة، مسرحاً للأزماتِ اَلْمُتَعَدِّدَة وفي كافةِ الميادين كنتيجة لهذا الأنموذج من الدولةِ.
8. تم توارث الفقر واتساع قواعد الهجرة والإرهاب والموجات اَلتَّطَرُّفِيَّة والبيئات الإجرامية.
9. تم تدمير البنى التحتية والحياتية وتقويض أُطر التخطيط المُنهج والتفكير في المستقبل.

10. اتساع الصراعات الداخلية العرقية والطائفية وتكالب الاستعمار وتدخَّل الجهات الخارجية بشؤونِ البلاد.
11. الفشل في تكوينِ حكومة وطنية سياسية مُستقلة، والعجز عن بناءِ الأُمَّة الجامعة لِكُلّ تَنَوُّعَات المجتمع.
12. نشوء الحركات الثورية والموجات الاحتجاجية، كرفض لسياساتِ دولة القشر الفارغ وللمطالبةِ بالحقوقِ المُغتصبة.
13. انتشار العنف واتساع مديات الجريمة المُنظَّمة وفقدان السلطة لبوصلةِ السيطرة على هذهِ المديات.
14. لا يمكن الخلاص من دولةِ القشر الفارغ إلَّا بتحقيقِ دولة الرعاية في العراق، القادرة على تلبيةِ كل مُتطلَّبات المجتمع بأفرادهِ كافة وتنظيم أُطر وأساليب حياتهم.
15. من اَلْاِسْتِرَاتِيجِيَّات المهمة للقضاءِ على دولةِ القشر الفارغ هي التحوَّل نحو النظام الديمقراطي، وتبنِّيه كَوَسِيلَة للخروجِ من أزماتِ المجتمع العراقي تطبيقياً وليس شعاراتياً.
16. إذ إن تبنِّي هذا النظام يضمن القضاء على الانقساماتِ الاثنية والصراعات والإقصاء المجتمعي وتحقيق العدالة.
17. إن العديد من المجتمعات العربية وبضمنها العراق لم تفهم من الديمقراطيةِ إلَّا قشورها وقصور الوعي بها.

المراجِع

ابراهيم، سعد الدين وآخرون.(2005).*المجتمع والدولة في الوطنِ العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية.

ابو طه، أنور وآخرون.(2016). *مأزق الدولة بين الاسلاميين والعلمانيين*. جسور للترجمةِ والنشر.

الانصاري، محمد جابر.(2015).*العرب والسياسة أين الخلل؟*. دار الساقي.

بلقزيز، عبد الاله.(2008).*الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماعِ العربي المعاصر*. الشبكة العربية للأبحاثِ والنشر.

حلاَّق، وائل.(2015).*الدولة المستحيلة: الاسلام والسياسة ومأزق الحداثة الاخلاقي*(عمرو عثمان: مُترجِم). المركز العربي للأبحاثِ ودراسة السياسات.(العمل الأصلي نشر في 2012).

رضا، محمد جواد.(2006).*صراع الدولة والقبيلة في الخليجِ العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات*. مركز دراسات الوحدة العربية.

الزعاترة، ياسر.(2020).*لماذا يفشل الاسلاميون سياسياً؟*. جسور للترجمةِ والنشر.

صالح، هيثم فرحان.(2020).*اشكالية الدولة في العالمِ العربي وتحوَّل السلطة على أبوابِ الالفية الثالثة*. المركز العربي للأبحاثِ ودراسة السياسات.

عبد الجبار، فالح.(2017).*دولة الخلافة التقدَّم إلى الماضي("داعش" والمجتمع المحلي في العراق)*. المركز العربي للأبحاثِ ودراسة السياسات.

عبد الجبار، فالح.(2018).*حركات الاحتجاج العراقية من سياسةِ الهوية إلى سياسةِ القضايا*. مركز الشرق الاوسط.

عبد الجبار، فالح.(2021).*اللادولة* (حسني زينة: مُترجِم).الجامعة الاميركية في بغداد.(العمل الأصلي نُشر في 2017).

عودة، جاسر.(2015).*الدولة المدنية: نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة*. الشبكة العربية للأبحاثِ والنشر.

غليون، برهان.(2017).*نظام الطائفية من الدولةِ إلى القبيلةِ*. المركز العربي للأبحاثِ ودراسة السياسات.

غيديس، باربرا وآخرون.(2021).*كيف تعمل الدكتاتوريات؟ السلطة وترسيخها وانهيارها*(عبد الرحمن عياش: مُترجِم). الشبكة العربية للأبحاثِ والنشر.(العمل الأصلي نُشر في 2018).

فوزي، سهام.(2019).*التحول الديمقراطي في المجتمعاتِ الاثنية: دراسة مقارنة العراق وجنوب أفريقيا*. مركز دراسات الوحدة العربية.

الناهي، هيثم غالب.(2017).*الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقةِ العربية*. مركز دراسات الوحدة العربية.

هاي، كولن وآخرون.(2019).*الدولة نظريات وقضايا*(أمين الايوبي: مُترجِم).المركز العربي للأبحاثِ ودراسة السياسات.(العمل الأصلي نشر في 2006).

Brinkerhoff, Derick W, & Johnson, Ronald W.(2009).Decentralized local governance in fragile states: learning from Iraq. *International Review of Administrative Sciences*,*75*(4),585-607. DOI:10.1177/0020852309349424 .

Byman, Daniel L, & Pollack, Kenneth M.(2008).Iraq's Long-Term Impact on Jihadist Terrorism. *The Annals of the American Academy*, *618*. DOI: 10.1177/0002716208317244.

Harding, Scott.(2007).Man-made disaster and development The case of Iraq. *International Social Work*,*50*(3),295-306.DOI: 10.1177/0020872807076041.

Ishay, Micheline.(2013).The spring of Arab nations? Paths toward democratic transition. *Philosophy and Social Criticism,39*(4-5), 373-383. DOI:10.1177/0191453713477821. 8ujk

Kalyvas, Stathis N, & Kocher, Matthew A.(2007).Ethnic Cleavages and Irregular War: Iraq and Vietnam. *POLITICS & SOCIETY,35*(2), 183-223. DOI: 10.1177/0032329207302403, Sage Publications.

Alkhafaji, Abbass.(2005).Iraq and the Limit of Freedom. *American Behavioral Scientist,49*(4),600-604. 10.1177/0002764205279393.

Koolaee, Elaheh, & Akbari, Ziba.(2017).Fragile State in Iraq and Women Security. *Contemporary Review of the Middle East, 4*(3),235-253. DOI: 10.1177/2347798917711294.

Moghadam, Valentine M.(2013).What is democracy? Promises and perils of the Arab Spring. *Current Sociology, 61*(4), 393-408. DOI: 10.1177/0011392113479739.

Nay, Olivier.(2013).Fragile and failed states: Critical perspectives on conceptual hybrids. *International Political Science Review,34*(3), 326 -341. DOI: 10.1177/0192512113480054.

Saeed, Raza.(2020).The Ubiquity of State Fragility: Fault Lines in the Categorisation and Conceptualisation of Failed and Fragile States. *Social & Legal Studies,29*(6), 767-789. DOI: 10.1177/0964663920906453.

Sekhar, C.S.C.(2010).Fragile States The Role of Social, Political, and Economic Factors. *SAGE Publications ,26*(3), 263-293. DOI: 10.1177/0169796X1002600301.

Vries, Manfred F.R. Kets de.(2006). The spirit of despotism: Understanding the tyrant within. Human Relations, 59(2), 195–220. DOI: 10.1177/0018726706062732 .

Al Zu'abi, Ali.(2018).Tolerance in Arab Societies. Journal of Asian and African Studies,53(6), 235-253. DOI: 10.1177/0021909618762512 .

علاقة الانحياز التأكيدي ببعض المُتغيرات الاجتماعيَّة

لعينة من المُجتمع العراقي

وجدان عبد الأمير الناشي
أستاذ دكتور، علم النفس المعرفي، الجامعة المُستنصريَّة
wejdan1.edbs@uomustansiriyah.edu.iq

مُجمَل: يتناول البحث الحالي مفهوم الانحياز التأكيدي؛ الذي يشير إلى الميل نحو البحث إلى الأدلة المقنعة لما يعتقد به الأفراد ويؤمنون به، لتأكيد فرضياتهم ونظرياتهم التي يعتقدون بها، متجنبين الأدلة التي تتعارض مع فرضياتهم واعتقاداتهم. وقد تم تطبيق مقياس الانحياز التأكيدي الذي تم التحقق من صدقه وثباته، على عينة من فئات متباينة من الشباب، تم اختيارهم الكترونياً من خلال برنامج الجوجل درايف. بلغت العينة (565) مستجيب. وقد أظهرت النتائج ارتفاع الانحياز التأكيدي لمتوسط العينة مقارنة بالمتوسط الفرضي، كما بينت عدم وجود فروق دالة إحصائياً وفقاً لمتغيرات (الجنس، العمر، التحصيل الدراسي، العمل، التوجه السياسي الاحتجاجي، التوجه السياسي التحزبي، التوجه الديني المذهبي، التوجه القبلي). وتؤكد النتائج أن تضخم وتعظيم الأدلة التي تساند فرضيات الأفراد مرتفع بغض النظر عن المتغيرات الأخرى التي قد تكون ذات علاقة بالانحياز التأكيدي؛ دليل على انخفاض التفكير العقلاني والناقد.
الكلمات المفتاحية: الانحياز التأكيدي، المجتمع العراقي، التوجه السياسي، الاحتجاجي، التحزبي، الديني المذهبي، القبلي.

مشكلة البحث

يتقاطع الأفراد في أفكارهم ويختلفون في طريقة تفكيرهم وفقاً لنشأتهم والمحفزات البيئية التي من حولهم، إلا إنهم جميعاً يمتلكون جانباً من التحيز (قَلَّ أو كَثُرَ) لأفكارهم ومعتقداتهم التي يؤمنون بها، أو التي يحددونها منهجاً لهم. ويلجأ الكثير منهم، وخاصة أولئك الذين يمتلكون مستوى جيد من التحصيل الدراسي أو من الثقافة القرائية، إلى المصادر والمعلومات التي تؤكد صدق ما يعتقدون به، ودقة المعلومات التي يروجون لها أو يعتقدون بأنه ينبغي أن يؤمن بها الغالبية. ومؤكد فإن هذا الميل في البحث عن المعلومات وتصديقها ذاتها لا غيرها يُبعِد الأفراد بفجوات كبيرة عن الحقائق الموضوعية، وعن النظرة إلى القضايا وعلى المستويات كافة بطريقة انحيازية وغير موضوعية؛ وإن توصلوا إلى مصادر تؤكد ما يؤمنون به، إلا إنهم انحازوا لها بطريقة غير حيادية وتجانب الرغبات الفردية.

إنَّ تطور البشرية ناتج عن تطور العقل البشري، وآليات تفكيره، ومستوى وعيه وإدراكه، والذي يميزه عن باقي الكائنات الحيوانية. وكما هي حاصلة في كل الجوانب فأن المنظومة الفكرية للمجتمعات تتطور على الدوام، ولكن هناك تفاوت كبير بين المجتمعات في هذه التغيرات والتصاعد في التطور وفقاً لمستوى تحضرها ووصولها بقفزات متسارعة إلى مستوى قد لا تلحق بها المجتمعات النامية. ومنذ عقود سابقة تأثر المجتمع العراقي بتيارات متباينة قد تحمل بعضها تجهيلاً وارتداداً عن التيارات الحضارية الي ينبغي ان تكون قد وصلت إلى اوجها في هذا الزمن؛ وقد يكون ذلك ناتج

عن المشاكل المجتمعية والسياسية المعقدة التي مر بها؛ والتي سببت انحسار المنظومة الفكرية المجتمعية بين ثوابت قيمية ظلت حجر عثرة أمام تطور الفكر الإنساني الثقافي فيه. وقد ألقت المعتقدات القبلية والدينية والقومية بظلالها على طريقة التفكير للفرد العراقي وحددت معظم توجهاته وفقاً لها، وأصبح بالإمكان التنبؤ بالسلوك الصادر من الفرد وفقاً لمعتقداته وتوجهاته، لأنه أسير لها في معظم قراراته، وحتى توقعاته للأحداث؛ وهذا يفسر لنا السلوك والتفكير المتنوع للأفراد تجاه نفس الموقف لانهم حصيلة بيئات اجتماعية متباينة، وهذه التباينات الفكرية يمكن أن تجعل الأفراد يقعون في كثير من الأخطاء في توقعاتهم وإدراكاتهم. والخطأ في التفكير هو تحيز معرفي يحدث نتيجة تشوه في الإدراك الحسي، مما يؤدي إلى معالجة المعلومات بشكل خاطئ؛ وبالتالي يؤدي إلى اتخاذ قرارات واحكام غير دقيقة، وتفسيرات غير منطقية، محاولة من العقل تبسيط معالجة المعلومات في ضوء الخبرات التي ألفها ولا يرغب في أن يتصادم معها أو يعارضها؛ ليشعر أن قراراته منطقية وعقلانية، لكنها على الأغلب غير صحيحة (عزيز وصالح، 2019: ص254). وعندما يرغب الناس في بناء نظرية أو فرضية معينة ودعمها؛ فإنهم يحرفون الحقائق لخدمة هذه النظرية أو الفرضية (Mackay, 1932, p.552). ويتبنون أفكاراً تجانب تصوراتهم الشخصية وتمثلاتهم العقلية ويؤكدونها ويضخمونها وهذا ما يعرف بمفهوم الانحياز التأكيدي (Confirmative Bias) (Lidén. 2018, p.46-48). وفي الانحياز التأكيدي يتم تجاهل الدليل المناقض لموقف الفرد بشكل انتقائي، يتجلى هذا التأثير بشكل صارخ للغاية عندما تكون الأطراف المتعارضة واثقة للغاية من قراراتها، بحيث يتم تضخيم تكامل الأدلة المؤكدة بينما يتم إلغاء معالجة الأدلة غير المؤكدة. فهذه الثقة تمثل بوابة عصبية انتقائية للمعلومات المتوافقة مع الاختيار، مما يقلل من احتمالية حدوث تغييرات في العقل على أساس المعلومات الجديدة. الثقة في القرارات هي الدافع وراء التحيز التأكيدي، والذي يدفع إلى تضخيم الأدلة وتكاملها، تلك المؤيدة لهذا القرار أو المعتقد (Rollwage et al, 2020)، (هادي، 2019). وتشير دراسة (Lidén, 2018) أن المدعين العاميين قد اظهروا تحيزاً تأكيدياً بمجرد تم إصدار أمر توجيه الاتهام للمذنبين، في حين إنهم لم يظهروا ذلك في الإجراءات الأولية قبل إصدار أمر الاتهام، وهي محاولة لتخفيف العبء المعرفي وبذل جهد أقل في عملية التشخيص والفحص.

ويرى نيكرسون أن الانحياز التأكيدي اصبح ظاهرة منتشرة بين البشر على كافة الأصعدة والمجالات (Nickerson, 1998, p.175). فالبشر يميلون لاختيار الادعاءات المرتبطة بنظام معتقداتهم، ويتجاهلون المعلومات المخالفة له. ويلعب متغير الانحياز التأكيدي دوراً أشبه بالفايروس في استقطاب المجموعة التي تتكون من أشخاص متشابهين أكثر من استقطاب الرأي العام، خاصة تلك الآراء المرتبطة بنظامهم الثقافي والعقائدي (Del Vicario, 2017). وقد تكون المجتمعات الأقل تمدناً وتحضراً ذات النزعة القبلية، أو المذهبية هي أكثر انحيازاً في انتقاء الأدلة والبراهين لإثبات الافكار التي يؤمنون بها. لذا سعى البحث الحالي إلى دراسة الانحياز التأكيدي لدى شرائح مختلفة من المجتمع، لاكتشاف مستوى الانحياز عند هذه الشرائح.

وقد وجد الباحثون أن هناك دور كبير لهذا المتغير في النسيج الاجتماعي كما في دراسة (Baumeister & Bushman, 2011, p.147)، وهذا مما يحفز إلى السعي لمعرفة مدى ارتباط هذا المتغير مع متغيرات ذات علاقة بالنسيج الاجتماعي والروابط الفكرية والعقائدية والثقافية، فقد تكون المجتمعات الأقل تمدناً وتحضراً ذات النزعة القبلية، أو المذهبية هي أكثر انحيازا في انتقاء الأدلة والبراهين لإثبات الافكار التي يؤمنون بها، على اعتبار إنها تدفع بالفرد للبحث عن المعلومات السابقة التي تؤكد الافكار الثقافية الموروثة دون الاكتراث لمعلومات اخرى لا تتفق معها ولا تؤيدها. فأصول طرح الفكرة يعود لإنحيازية البحث عن مصدر لها لتأكيدها، وهذا المسار غير الحيادي في هذا النوع من التحيزات المعرفية، هو ما حفز للبحث في اتجاه متغير الانحياز التأكيدي.

تناول البحث متغيرات قد ترتبط بمفهوم الانحياز التأكيدي لإجراء دراسات تناولتها ذاتها أو ما هو قريب منها، كما في متغيرات، الجنس، والعمر، والتحصيل الدراسي، والعمل؛ لان بعض العوامل متجمعة قد تؤدي إلى ارتفاع التحيزات المعرفية بشكلٍ أو بآخر. كما تناولت الدراسة بعض التوجهات الايديولوجية السياسية الثقافية؛ محاولةً لتقصي مدى ارتباطها بمفهوم الانحياز التأكيدي، لا سيما أن هذه النزعة المعرفية ترتبط بالعقائد والتنظيمات الاجتماعية، والتوجهات السياسية. فقد توصل ديكنسون Dickinson من خلال ورقته البحثية وبعد مراجعة عدة دراسات بهذا الخصوص؛ أن الانحياز التأكيدي مرتبط بالايديولوجية السياسية، من خلال تأثير المزاج السياسي على الاحكام ووجهات النظر، والاستدلال الذي يكون بمثابة آلية دفاع لتجنب الانزعاج المعرفي (Dickinson, 2022).

اهداف البحث

يستهدف البحث الحالي تعرف:

(1) الانحياز التأكيدي لدى فئة الشباب العراقي.

(2) الفرق في الانحياز التأكيدي وفقاً لمتغيرات: الجنس (ذكور- اناث)، العمر ((18-27)، (28-37)، (38-47))، التحصيل الدراسي (ابتدائية، متوسطة، اعدادية، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، العمل (القطاع الحكومي، القطاع الخاص، لا يعمل)، التوجه السياسي الاحتجاجي (مع احتجاجات تشرين – ضد احتجاجات تشرين)، التوجه السياسي الحزبي (مع التحزب السياسي – ضد التحزب السياسي)، التوجه الديني المذهبي (مع التوجه الديني المذهبي – ضد التوجه الديني المذهبي)، التوجه القبلي (مع الصف العشائري – ضد الصف العشائري).

حدود البحث

يتحدد البحث الحالي بفئة الشباب العراقي المتواجدين على وسائل التواصل الاجتماعي والذين تتراوح اعمارهم بين (18-49) عاماً.

تحديد المصطلحات

تم تعريف مفهوم الانحياز التأكيدي Confirmative Bias بتعاريف عدة كان أهمها:

- نيكرسون (Nickerson, 1998): بحث الفرد عن الأدلة أو تفسيرها بطرائق تؤكد إنها جزء من معتقداتهم أو توقعاتهم أو فرضياتهم (Nickerson, 1998, p.175).
- ليدن (Lidén, 2018): ظاهرة منتشرة على نطاق واسع وتشير إلى ميلنا للبحث عن أدلة تتماشى مع معتقداتنا الحالية والتمسك بالأفكار حتى عندما تتعارض مع البيانات المتوفرة (Lidén, 2018, p.47).
- مكسويني (McSweeney, 2021): هو التفسير الخاطئ الذي يكمن جوهره في ميل الإنسان إلى البحث عن وجهات نظر ومعلومات وتأييدها لتؤكد معتقداته الذاتية الموجودة لديه (McSweeney, 2021, p.1065).

وقد استند البحث الحالي إلى تعريف نيكرسون (Nickerson, 1998) واعتمده تعريفاً نظرياً لأن معظم التعريفات قد استندت إليه في تفسير الانحياز التأكيدي. كما يعرف البحث الحالي الانحياز التأكيدي اجرائياً بأنه: مجموع الدرجات التي يحصل عليها المستجيب من جراء اجابته على مقياس الانحياز التأكيدي في البحث الحالي.

الاطار النظري

يتعدى مفهوم الانحياز التأكيدي فكرة الموضوعية في الحكم وتقييم الامور والمعلومات بطريقة تجريدية، فهو يرتبط بتقييم الامور بطريقة نمطية تتوافق مع الاتجاهات الشخصية حتى وإن كانت مبنية على معلومات معينة، لأنها تتجاهل معلومات اخرى قد تناقض تلك الاتجاهات. فقد يُوحى للفرد بفكرة كاملة على انها جيدة بأكملها أو سيئة بأكملها من خلال تأثيرات خارجية غير موضوعية. وكان ثورندايك Thorndike أول من طرح فكرة تأثير الهالة في بحثه عام 1920، بعد أن أجرى عدة تجارب أوضحت التأثر بالمظهر الخارجي على الاحكام (ابراهيم، 2020، 776). وقد بين كل من تاكيوري وبرونر (Taqiuri & Bruner) عام 1954 أن الأفراد يقومون الأشياء والأشخاص ليس وفقاً لمدركاتهم الواقعية فحسب بل وفق توقعاتهم المسبقة، وطرحا مفهوم الشخصية الضمنية للفرد، والتي تصف الاستنتاجات التي يتوصل اليها الأفراد بشكل غير واعي وفقاً لأدلة محدودة وبسيطة. وكثيراً ما تؤثر التمثيلات الاجتماعية المشتركة في تشكيل الشخصية الضمنية وإدراكها ورؤيتها للعالم والتفكير وفق المنظومة الاجتماعية كونها تتسق إلى حدٍ ما مع الخلفية الثقافية للفرد (الاسدي، 2013: 2019-220). ويرى فروم (From, 1964) أن قيمة التوقع تفسر دافعية الفرد في اتخاذ قرارات معينة وفقاً لخبرات سابقة، وتفسر استمرارية أو توقف سلوك الفرد وفقاً لقيمة التوقع، واحتمالية حدوث النتيجة. فقد يحدث ما يسمى بالعجز النفسي الذي يفسر سبب توقف سلوك الإنسان أو بطئه تناسباً مع توقعاته المنخفضة، واحتمالية حدوث النتيجة الواطئة. فالنظرية تدور حول اختيار الفرد واتخاذ قرارات معينة وسلوك معين وفقاً للنتيجة التي يسعى لها : (Oliver , 1974 243). ويرى بينسون (Benson, 2019) أن المشكلة العقلية الاهم تحدث عندما تتراكم المعلومات في

الذاكرة فتقوم بشكل تلقائي بتصفية المعلومات وابقاء المهم منها فيكون الانجذاب للمعلومات التي غالبا ما تكون متوافقة مع معتقداتنا وهذا ما يسمى بالتحيز التأكيدي، ويقع ضمن هذا التحيز عدة أنواع اهمها: التحيز الأسبق، أذ يتأثر الأفراد بالمعلومات الأولى التي يتلقونها وتكون مؤثرة فيهم أكثر من المعلومات المتأخرة فغالباً ما يتركز تفكيرهم في المعلومات الأسبق. وأثر الانجذاب، إذ يزداد احتمالية تبني شخص لمعتقد ما استناداً إلى عدد الأشخاص الذين يشاركونه في هذا المعتقد. وانحياز النقطة العمياء، فيلاحظ الفرد أخطاء الفرد وعيوبهم وانحيازاتهم المعرفية دون أن يلاحظ كل ذلك فيه (Benson, 2019, p.556) . وقد طرح واسون (Wason) فكرة الانحياز التأكيدي لأول مرة بشكل عملي من خلال تجربة اجراها على عينة، استنتج من خلالها، أن الأفراد يقدمون اجابات تؤكد معتقداتهم الاولية، ووجد أن استخدام الأدلة المؤكدة قد ادت إلى استنتاجات خاطئة (wason, 1960, p.129). ويقع الانحياز التأكيدي تحت أنواع التحيزات المعرفية، والتي يغلب عليها الخطأ في الاحكام نتيجة القوالب النمطية المرتبطة بالمعتقدات الخاطئة التي تم اكتسابها سابقاً في عملية التفاعل الاجتماعي (Gilovich et al,2002, p.6).

نظريات الانحياز التأكيدي

نظرية تفيرسكي وكانمان (Tversky & Kahneman, 1970)

في أواخر الستينات وأوائل السبعينات احدثت نظرية تفيرسكي وكانمان ثورة في البحث الأكاديمي حول احكام البشر، والتحيزات المعرفية من خلال الاستدلالات، وقدموا طرحاً معرفية يفسر خطأ الأشخاص في التفسير في ظل العقلانية المحدودة (Gilovich et al,2002, p.1). فقد بحثا في سيكولوجية المعتقدات والاختيارات البديهية التي تدفع إلى الانحيازات المعرفية (Kahneman, 2002, p.449) والتي احد أنواعها الانحياز التأكيدي (سباق، 2023: ص310)، والذي يشير إلى رفض الفرد للمعلومات التي يتعارض معها، وميله إلى اتخاذ قرارات تؤيد معتقده، دون الاهتمام بالبدائل الأخرى، والذي ينتج عنه أخطاء محتملة في الحكم (ابراهيم، 2020، 774). فقد وجدا أن الأفراد يلجؤون إلى التفكير البديهي، والى الحكم السريع بتأثير من العاطفة، والاحكام الماضية، والحدس الذي يستند إلى خبرة الفرد مما تعلمه (Kahneman, 2011, p.14-15). إذ وجدا بعد عدة تجارب قاما بها، أن العقل إذا اتخذ قرارات سريعة فإنه يستند إلى افكار نمطية لتسهيل عمله، وبذلك فإنه سيقع بأخطاء كثيرة وتكون النتائج غير دقيقة (Gilovich et al,2002, p.51- 52). وقد حددا نظامين من العمليات المعرفية في التفكير، الأول تكون العمليات العقلية فيه سريعة، وتلقائية، ولا تتطلب مجهود، ولا تحتاج إلى عمليات ترابطية معقدة، يصعب التحكم بها أو تغييرها. أما النظام الثاني فهو ابطأ، ويتطلب جهد، متسلسل الخطوات، ويتم التحكم فيه بشكل متعمد، غالباً ما تحكمه القواعد (Kahneman, 2002, p.450). ويميل الفرد إلى العمليات في النظام الأول لأنها لا تحتاج إلى مجهود عقلي، ويتم الحكم عليها مباشرة بشكل بديهي وتلقائي، في حين أن النظام الثاني يلجأ اليه فقط إذا عجز عن الوصول إلى الحل في النظام الاول؛ كونه مرهق عقلياً ويُشعر الفرد بعبء الاحتفاظ

بالمعلومات، فهو بحاجة إلى عمل عقلي مدروس ومجهود منظم، وهو نموذج للتفكير البطيء. وفي ذات الوقت هناك تفاعل بين النظامين، فقد يقوم النظام الأول باقتراحات للنظام الثاني على أساس الانطباعات والحدس والنوايا والمشاعر؛ والتي قد تتحول إلى معتقدات ودوافع تحرك السلوك (Kahneman, 2011, pp.22-26)؛ مما يدفع الأفراد إلى ايجاد أدلة وبراهين لإثبات معتقداتهم واحكامهم وتأكيد انحيازاتهم المعرفية (Statman, 2006, pp.3-5). ويشير تفيرسكي وكانمان، إلى أن الناس غالباً ما يكونون غير قادرين إدراكياً، أو غير راغبين في الانخراط في الأنشطة التي غالبا ما تكون فيها عمليات المعلومات المعقدة، والتي تركب نماذج معيارية لصنع القرار؛ بسبب القيود الزمنية، والمعرفة، وربما تشمل عمليات حسابية؛ لذا نجد أن الأشخاص بدل ذلك يعتمدون على احكام ابسط من الاستدلال القطعي الذي يشكل بمثابة مكافئة لهم، وقد يكون فيه قرارات دقيقة إلى حدٍ ما؛ إلا إنه في بعض الأحيان تنتج مغالطات وتحيزات منطقية خطيرة (Lidén, 2018, p.48-49). وقد حدد كل من تفيرسكي وكانمان عوامل التقليل من الانحياز التوكيدي، والتي تساعد على اتخاذ قرارات أكثر موضوعية، والتي من اهمها: المعرفة الواسعة البعيدة عن الطريقة البسيطة في التفكير، واستيضاح الامور وإدراكها دون التوصل إلى استنتاجات ذاتية، والعصف الذهني الذي يفرز عدة خيارات وبدائل محتملة تنتج بعد التفكير والعصف الذهني، والتعاون المشترك بعيدا عن الرؤية الفردية (العاني، 2015، 16).

نظرية نيكرسون (Nickerson,1998)

يرى نيكرسون أن الفرد غالباً ما يحاول تحديد جانب اشكالي معين يعدهُ يستحق الاهتمام أكثر من اي شيء اخر، فيتحيز لتزكيته في أن يكون بهذه الأهمية، فنراه يبحث عن المعلومات التي تدعم فرضياته المفضلة أو معتقداته، ويفسر تلك المعلومات لتكون جزءً من تلك الفرضيات أو المعتقدات التي يميل اليها (Nickerson,1998, p.175). وهذا النهج في المتحيز في اتخاذ القرار يكون غير مقصود إلى حدٍ كبيرٍ، وغالباً ما يؤدي إلى تجاهل المعلومات غير المتسقة مع افكاره، ومن المرجح أن الأفراد يعالجون المعلومات وفق هذا التحيز حينما تكون المسألة متعلقة بذواتهم (Baumeister & Vohs, 2007). فالانحياز التأكيدي وفقاً لنيكرسون هو بحث الأفراد للأدلة التي تؤكد معتقداتهم بدلاً من البحث عن الأدلة التي لا تؤكد هذه المعتقدات. فهم غالبا يختارون نوع المعلومات التي تُعرض أمامهم بما يتضمن معتقداتهم وآرائهم حول الموضوع، أي أن هناك انتقائية في المعلومات التي تعرض أمامهم (Passer etal, 2008, 316). فالأفراد يبحثون عن نوع معين من المعلومات التي تدعم تلك الفرضية أو ذاك الاعتقاد بطريقةٍ ما، وهذه المعلومات يرشحونها ويعتبروها ضرورية، وهم يتوقعون العثور عليها مسبقاً، معتقدين أن فرضيتهم صحيحة، فنجدهم يعطون وزناً للمعلومات المتوافقة مع الفرضية التي يميلون لها، وهذا يعني أن هذه المعلومات ليست تشخيصية ودقيقة بشكل كافي (Nickerson,1998, p.177). وغالباً يخطأ الفرد في انتقائه لأدلة وبراهين معينة -شعورياً أو لا شعورياً- دون غيرها التي تتوافق مع الصور النمطية والخبرات السابقة لديه دون قراءة الرؤى الأخرى

(Del Vicario, 2017). وتهتم نظرية الانحياز التأكيدي بالتفسير، واصدار الاحكام سواء العلمية والإنسانية والأكاديمية، لكنها تركز على فكرة انتشار التفسير الخاطئ كظاهرة بشرية، كون الإنسان يميل إلى الغالب إلى تأكيد ما يؤمن به من افكار (McSweeney, 2021, p.1065). فهناك آراء وافكار متطرفة في المجتمع –وقد تكون منها افكار علمية وأكاديمية- تدفع الناس إلى صياغة آرائهم على أساس التحييز التأكيدي والتأثير الاجتماعي (Del Vicario, 2017, p.2). وهذا التحيز هو تكيفي يمكن تسميته التفسير المطابق للواقع، وهو يساعدنا على التأثير في الناس والبنية الاجتماعية بحيث يجعلهم يتطابقون مع معتقداتنا، حينما نؤهل مصادر تدعم ما نؤمن به، ونتجاهل البيانات المتناقضة لذلك، فأن ذلك يكون مفيداً من الناحية التوافقية الاجتماعية، وهذا ما نسميه (مطابقة الواقع)، وهي خاصية تكيفية للانحياز التأكيدي (Peters, 2020, p.1352). وبعض نتائج الانحياز التأكيدي قد تكون جيدة لأنها قد تؤدي إلى نتائج إيجابية حول أحداث معينة وتكون سبب ظاهري لها، مع غياب السبب الحقيقي، لكن تضفي هذه النتائج سمة العقلانية غير الحقيقية على الاحكام، ويبدو هذا تفكيراً طبيعياً بين البشر (Nickerson,1998, p.192)؛ لأن الدافع هو الجانب الرغبوي للفرد والإعجاب بفكرة معينة يحفز نحو تصديق افتراض معين، وعَدَهُ أكثر من مجرد رأي، بل قد يكون معياراً يطلق الاحكام على اساسه، لذا نجده يبحث بما فيه الكفاية عن مصادر تؤكد هذه الاحكام، بأساليب عدة يعتقد انها عقلانية وعلمية (Rist, 2023, p.2). ويعتمد الأفراد على توقعات معينة في تفسيرهم للأحداث، يحاولون تبنيها دون غيرها، يُبنى كثير منها على أحداث سابقة والتفسيرات الشخصية لهذه الأحداث (Baumeister & Bushman, 2011, p.413). وإن هذه التفسيرات تبنى على افكار تستعمل لملء الفجوات في تصورات الفرد عن الآخرين أو تمثيلاته العقلية عنهم، التي يمثلها الانحياز التأكيدي (Confirmative Bias) والذي يشير إلى السلوك غير الواعي لتأكيد المعلومات الموجودة لدينا مسبقاً بمعلومات جديدة، وفي ذات الوقت نرفض ونتجاهل المعلومات التي تخالف وجهات نظرنا أو معتقداتنا، حتى أن كانت معلومات منطقية ومن مصادر موثوقة، وقد يؤدي ذلك إلى عدم فهمنا للأمور بشكل صحيح، خاصة إذا رفضنا التغيير بكل اشكاله واعتبرناه خطراً يهددنا ويهدد كل ما نؤمن به (Lidén. 2018, p.46-48).

وقد استند البحث الحالي إلى نظرية نيكرسون (Nickerson,1998) في الانحياز التوكيدي، لا سيما وقد فسرت آلية معالجة المعلومات للفرد حينما يتبنى فكرة دون غيرها، ويستمر في البحث عما يعزز هذه الفكرة من الأدلة الداعمة لها، ويتبع ذلك سلوك الفرد الماضي في اثبات فرضياته.

اجراءات البحث

منهج البحث

استند البحث الحالي على المنهج الوصفي، لا سيما بأنه المنهج القادر على تعميم النتائج على المجتمع؛ وهذا ما سعى اليه البحث الحالي؛ استحصال نتائج يمكن من خلالها التوصل إلى خصائص المجتمع حيال ظاهرة معينة.

مجتمع وعينة البحث

تم تحديد مجتمع البحث الحالي، وهم فئة الشباب العراقيين (ذكوراً واناثاً)، الذين تتراوح اعمارهم بين (18- 49) سنة، والذين توصلت اليهم الباحثة الكترونياً من خلال نشر اداة البحث عن طريق الـ Google Drive. واعتمد البحث الحالي على عينتين، الأولى هي عينة التحليل الاحصائي والبالغ عددها (222) فرد، تم اختيارها بطريقة عشوائية لأغراض اجراء تمييز الفقرات، والاتساق الداخلي للفقرات من خلال علاقة الفقرة بالدرجة الكلية، فضلاً عن اجراء التمييز بطريقة الفاكرونباخ. أما العينة الثانية وهي عينة البحث الاساسية، فقد بلغت (565) فرداً أُختيرت عشوائياً، بواقع (437) من الذكور بنسبة (77,3%)، و(128) من الاناث بنسبة (22,7%)، وبمستويات تحصيل دراسي مختلفة تراوحت بين الابتدائية وحتى الشهادة العليا، وكما موضح في الجدول (1).

جدول (1) عينة البحث وفقاً للتحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة المئوية
ابتدائية	10	1.8
متوسطة	35	6.2
اعدادية	222	39.3
بكالوريوس	259	45.8
ماجستير	25	4.4
دكتوراه	14	2.5
المجموع	565	100%

كما تباين أفراد العينة في عملهم بين من يعمل في القطاع الحكومي، ومن يعمل في القطاع الخاص، واخرين لا يعملون وكما موضح في الجدول (2).

جدول (2) عينة البحث وفقاً للعمل

العمل	العدد	النسبة المئوية
القطاع الحكومي	200	35.4
القطاع الخاص	158	28
لا يعمل	207	36.6
المجموع	565	100%

كما كانت اعمارهم لم تتجاوز الـ (47) سنة، وإن معظم الاعمار ضمن الفئة (18-27)، وكما موضح في الجدول (3).

جدول (3) عينة البحث وفقاً للعمل

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
(18-27)	342	60.5
(28-37)	179	31.7
(38-47)	44	7.8
المجموع	565	100%

وتوضح الاشكال (1، 2، 3) توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيرات التحصيل الدراسي والعمل والفئة العمرية.

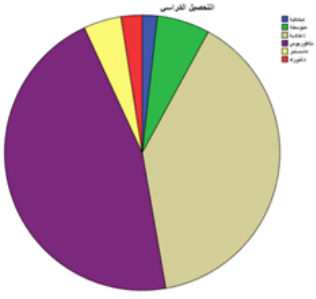

شكل (1) توزيع أفراد العينة وفقاً للتحصيل الدراسي

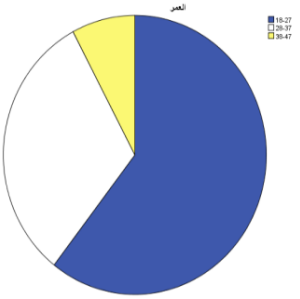

شكل (2) توزيع أفراد العينة وفقاً للفئة العمرية

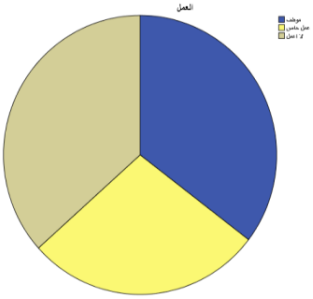

شكل (3) توزيع أفراد العينة وفقاً للعمل

اداة البحث

بعد الاطلاع على الادبيات السابقة وما تحتويه من مقاييس تتعلق بالانحياز التأكيدي وجدت الباحثة أن مقياس (العاني، 2015) هو الانسب، إذ انه مطبق على فئات مختلفة من المجتمع العراقي. ويتكون المقياس من (14) فقرة يقابلها خمسة بدائل هي (موافق جداً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق اطلاقاً) يقابلها الاوزان (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي، ويعكس التصحيح في حال الفقرات العكسية. كما اضافت الباحثة اسئلة اخرى توجه للعينة لمعرفة توجهاتهم الدينية المذهبية، والقبلية، والسياسة، وبما أن احتجاجات تشرين لسنة 2019 هي الحدث السياسي الأكثر بروزاً وتأثيراً في الوسط الشبابي خلال العقد الاخير فكان السؤال للتوجه السياسي حول المشاركة في هذه الاحتجاجات، والتوجه نحو التحزب السياسي. والاسئلة التي اضيفت للمقياس لتحديد العينة هي: هل انت مع احتجاجات تشرين؟ هل انت مع التحزب السياسي؟ هل انت مع التوجه الديني مع المذهب؟ هل انت مع الصف العشائري؟ وتكون الاجابة عليها باختيار احد البديلين (نعم، لا). وللتحقق من استمرارية ملائمة المقياس لعينة البحث، تم استخراج الخصائص السيكومترية للمقياس، وكما يأتي:

1- تمييز المقياس: للتحقق من صلاحية الفقرات تم استخراج القوة التمييزية لفقرات مقياس الانحياز التأكيدي لعينة التحليل الاحصائي البالغة (222)، وباستعمال الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، للمقارنة بين الاوساط الحسابية للمجموعتين العليا والدنيا في كل فقرة من فقرات المقياس. وقد اسفرت نتائج التمييز عن صلاحية جميع الفقرات كون قيمها التائية المحسوبة اكبر من القيمة التائية الجدولية (1,98) عند مستوى (0,05) بدرجة حرية (118)، وكما هو موضح في الجدول (4).

جدول (4) القيم التائية للفرق بين المجموعتين العليا والدنيا في فقرات مقياس الانحياز التأكيدي

رقم الفقرة	المجموعة العليا		المجموعة الدنيا		القيمة التائية المحسوبة
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	4.1667	0.88618	3.3000	0.84973	5.468
2	4.8000	0.51420	4.1167	0.92226	5.013
3	3.8333	1.13745	2.4500	0.94645	7.241
4	3.7667	1.19840	2.3167	0.98276	7.247
5	4.1167	0.88474	3.1667	0.84706	6.008
6	4.8167	0.39020	4.4000	0.74105	3.854
7	4.5500	0.72311	3.5167	0.92958	6.796
8	4.2333	0.96316	2.8833	1.09066	7.187
9	4.6333	0.60971	3.6167	0.86537	7.439
10	4.3333	0.87656	3.1667	0.90510	7.172
11	4.6667	0.68064	3.3667	0.80183	9.574
12	4.6000	0.66892	4.0500	0.67460	4.484
13	4.7333	0.51640	3.8667	0.76947	7.244
14	4.6667	0.62887	3.7667	0.81025	6.797

2- علاقة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس: للتحقق من الاتساق الداخلي بين الفقرات ودرجات المقياس الكلية، كان لابد من استخراج علاقة الفقرة بالدرجة الكلية لمقياس الانحياز التأكيدي، باستعمال معامل ارتباط بيرسون، وقد اسفرت نتائج هذا الاجراء عن صلاحية جميع الفقرات كون قيم معامل الارتباط المحسوبة لها اكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية (0,139) بدرجة حرية (220) عند مستوى (0,05)، وكما موضح في الجدول (5).

جدول (5) قيم معامل ارتباط بيرسون لفقرات مقياس الانحياز التأكيدي

رقم الفقرة	قيمة معامل ارتباط بيرسون المحسوبة	رقم الفقرة	قيمة معامل ارتباط بيرسون المحسوبة
1	0.407	8	0.489
2	0.346	9	0.471
3	0.479	10	0.460
4	0.508	11	0.541
5	0.445	12	0.383
6	0.292	13	0.424
7	0.492	14	0.453

3- الثبات: للتحقق من اتساق فقرات المقياس فيما بينها، واستقرارية المقياس فيما لو طبق على عينات اخرى، تم التحقق من ثبات المقياس، باستعمال طريقة الفاكرونباخ، وقد بلغت قيمة معامل الثبات بهذه الطريقة (0,69) ويُعد هذا ثباتاً مقبولاً.

التطبيق النهائي

تم توزيع المقياس الذي أُعد بوساطة برنامج (Google Drive)، عشوائياً بطريقة الكترونية على مجاميع مختلفة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وكانت العينة من شرائح مختلفة في مرحلة الشباب.

الوسائل الاحصائية

استعملت الباحثة مجموعة من الوسائل الاحصائية لبناء المقياس واستخراج النتائج وفقاً للأهداف، في برنامج الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وكما يأتي: (1) الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لاستخراج تمييز الفقرات، والفرق في الانحياز التأكيدي وفق الجنس، والتوجه السياسي الاحتجاجي، والتوجه السياسي الحزبي، والتوجه الديني المذهبي، والتوجه القبلي. (2) معامل ارتباط بيرسون، لاستخراج علاقة الفقرة بالدرجة الكلية لمقياس الانحياز التأكيدي. (3) معأدلة الفاكرونباخ لاستخراج الثبات لمقياس الانحياز التأكيدي. (4) الاختبار التائي لعينة واحدة، لمقارنة الوسط الحسابي بالوسط الفرضي لمقياس الانحياز التأكيدي.

نتائج البحث

بعد أن اجاب أفراد العينة على مقياس الانحياز التأكيد، وتثبيت التوجهات الدينية المذهبية والقبلية والسياسية (مشترك باحتجاجات تشرين، غير مشترك باحتجاجات تشرين)، وكانت اجابة أفراد العينة كما هي موضحة في الجدول (6).

جدول (6)

الاسئلة المضافة إلى مقياس التحيز التأكيدي لتحديد نوع العينة

السؤال	الاجابة			
	نعم	النسبة المئوية	كلا	النسبة المئوية
هل انت مع احتجاجات تشرين؟	495	87.6	70	12.4
هل انت مع التحزب السياسي؟	124	21.9	441	78.1
هل انت مع التوجه الديني مع المذهب؟	180	31.9	385	68.1
هل انت مع الصف العشائري؟	75	13.3	490	86.7

وتوضح الاشكال (4، 5، 6، 7) توزيع أفراد العينة وفقاً لتوجهاتهم السياسية والفكرية.

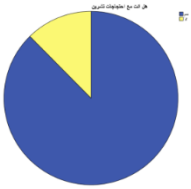

شكل (4) توزيع أفراد العينة وفقاً لتوجههم السياسي الاحتجاجي

شكل (5) توزيع أفراد العينة وفقاً لتوجههم السياسي الحزبي

شكل (6) توزيع أفراد العينة وفقاً لتوجههم الديني المذهبي

شكل (7) توزيع أفراد العينة وفقاً لتوجههم القبلي

1- التعرف على الانحياز التأكيدي لدى الشباب، للتحقق من هذا الهدف تم استعمال الاختبار التائي لعينة واحدة لمقارنة الوسط الحسابي للعينة البالغ (54.837) مع الوسط الفرضي للمقياس (42)، وقد اسفرت النتائج عن دلالة القيمة التائية المحسوبة إحصائياً والبالغة (34,029) كونها اعلى من القيمة التائية الجدولية (1,96) عند مستوى (0,05) بدرجة حرية (221) وكما موضح في الجدول (7).

جدول (7) الاختبار التائي لعينة واحدة لمقارنة الوسط الحسابي بالوسط الفرضي لمقياس الانحياز التأكيدي

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية	القيمة الجدولية
54.837	5.827	42	564	52.359	1.96

ومن الزاوية الاجتماعية، فإن المجتمع العراق يتسم بكونه ميالاً إلى النزعة الجدلية، والى سلوك المعارضة وخاصة الفكرية، وتقديس الموروثات الفكرية، والى الجزم والقطعية في الآراء حتى من الطبقة المثقفة؛ بالرغم من أنَّ المنهج العلمي لا يعرف التأكيد والجزم (الوردي، 1965: ص312-315). فالفرد داخل المجتمع يتأثر بموروثاته الفكرية والثقافية، ومن السهل عليه النقاش ضمن نطاقها والادلاء بالأدلة وفقاً لها، رغم عدم دقة هذه الأدلة في الغالب، وهو ما يخفض التفكير الناقد لدى أفراد هذه الجماعات (لوبون، 1991: ص57-62). وقد يصل الميل إلى فكرة معينة إلى حد النرجسية العقلية، لدرجة أن البعض يعتقد أن آرائهم هي الاحكام النهائية (فروم، 1947: ص86). فالحقيقة هي عبارة عن تناقض ونزاع، يراها الفرد حسب ما تقتضيه مصالحه ورغباته، ويبقى الأفراد يتنازعون ويتجادلون جيلاً بعد جيل، متأثرين بأوهامهم الفكرية (الوردي، 1959: ص191-192). وهذا ما اكده نيركسون في بحث الأفراد المتواصل عما يؤكد معتقداتهم، لانهم يعدونها هي الأكثر صدقاً؛ لذا يكون البحث باتجاهها يحمل وزناً موضوعياً أكثر (من وجهة نظرهم). وبالرغم من استراتيجياتهم في البحث قد تسفر عن نتائج إيجابية، لكنها ليست عقلانية بالمطلق، لأنها غالباً ما تكون مظللة بسبب ارتباطها بالرغبة في العثور على الأدلة الدامغة التي تؤكد توجهاتهم الفكرية (Nickerson,1998, p.177-179). هذا لانهم يسعون إلى مطابقة الواقع وفقاً لرؤاهم، للتأثير في المجتمع ليكون اقرب لأفكارهم ومعتقداتهم التي يميلون لها ويؤمنون بها (Peters, 2020, p.1351).

2- التعرف على الفرق في الانحياز التوكيدي وفقاً لمتغيرات:

أ- الجنس، وهنا تم استعمال الاختبار التائي لعينتين مستقلتين للمقارنة بين الوسط الحسابي للذكور البالغ (54,741) والوسط الحسابي للإناث البالغ (55,164)، واسفرت النتائج عن أن القيمة التائية البالغة (0,721) غير دالة إحصائياً لأنها اصغر من القيمة التائية الجدولية (1,96)، والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8) الاختبار التائي لعينة واحدة لقياس الانحياز التأكيدي

الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	درجة الحرية	القيمة التائية	القيمة الجدولية
ذكور	54.741	5.758	437	563	0.721	1.96
اناث	55.164	6.070	128			

ب- العمر، وقد بلغت القيمة الفائية المحسوبة (0.577) وهي أصغر من القيمة الفائية الجدولية (3,01) عند مستوى (0,05) بدرجتي حرية (2، 562)، اي لا توجد فروق دالة إحصائياً في الانحياز التأكيدي وفقاً للعمل، والجدول (10) يوضح ذلك.

جدول (9) البيانات الوصفية للعينة وفقاً للعمر

الفئة العمرية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
18-27	54.9269	5.57044	342
28-37	54.8827	6.30433	179
38-47	53.9545	5.83077	44
المجموع	54.8372	5.82776	565

جدول (10) تحليل التباين الاحادي يوضح الفرق في الانحياز التأكيدي وفقاً للعمر

القيمة الفائية	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.577	18.701	2	37.402	بين المجموعات
	34.017	562	19117.618	داخل المجموعات
		564	19155.019	الكلي

ج- التحصيل الدراسي، ويوضح الجدول (11) الاوساط الحسابية في الانحياز التأكيدي لكل تحصيل دراسي، وقد تم استعمال تحليل التباين الاحادي، إذ بلغت القيمة الفائية المحسوبة (1,696) وهي أصغر من القيمة الفائية الجدولية (2,23) عند مستوى (0,05) بدرجتي حرية (5، 559)، اي لا توجد فروق دالة إحصائياً في الانحياز التأكيدي وفقاً للتحصيل الدراسي، والجدول (12) يوضح ذلك.

جدول (11) البيانات الوصفية للعينة وفقاً للتحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
ابتدائية	52.2000	5.47317	10
متوسطة	53.6286	7.21145	35
اعدادية	54.9279	5.72636	222
بكالوريوس	55.2664	5.64609	259
ماجستير	52.7600	6.66633	25
دكتوراه	54.0714	4.74689	14
المجموع	54.8372	5.82776	565

جدول (12) تحليل التباين الاحادي يوضح الفرق في الانحياز التأكيدي وفقاً للتحصيل الدراسي

القيمة الفائية	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
	57.259	5	286.295	بين المجموعات
1.696	33.754	559	18868.725	داخل المجموعات
		564	19155.019	الكلي

د- العمل، وقد بلغت القيمة الفائية المحسوبة (0,932) وهي أصغر من القيمة الفائية الجدولية (3,01) عند مستوى (0,05) بدرجتي حرية (2، 562)، اي لا توجد فروق دالة إحصائياً في الانحياز التأكيدي وفقاً للعمل، والجدول (14) يوضح ذلك.

جدول (13) البيانات الوصفية للعينة وفقاً للعمل

التحصيل الدراسي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
موظف	54.7100	6.15755	200
عمل خاص	54.4494	5.79539	158
لا اعمل	55.2560	5.51847	207
المجموع	54.8372	5.82776	565

جدول (14) تحليل التباين الاحادي يوضح الفرق في الانحياز التأكيدي وفقاً للعمل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية
بين المجموعات	63.315	2	31.657	0.932
داخل المجموعات	19091.705	562	33.971	
الكلي	19155.019	564		

وعند اجراء مقاربات لهذه النتائج مع عدد من البحوث التي تناولت مفهوم الانحياز التأكيدي؛ فقد كانت النتيجة المتعلقة بالجنس متفقة مع بعض الدراسات مثل دراسة (رحيم، 2018) ودراسة (العادلي، 2017)، ومخالفة لدراسة (العاني، 2015) و(راضي، 2019) اللتان وجدتا فرقاً دالاً في الانحياز التأكيدي وفقاً للجنس ولصالح الذكور. كما جاءت مختلفة عن دراسة (الحملاوي وعمر، 2023) والتي وجدت الفرق لصالح الاناث، والتي اشارت ايضاً إلى وجود الفرق في الانحياز التأكيدي وفقاً للدرجة العلمية ولصالح الدرجة الادنى، وهذا ايضا متباين مع نتيجة البحث الحالي التي لم تجد فرقاً في الانحياز التأكيدي وفقاً للتحصيل الدراسي، الا انها توافقا معها في عدم وجود الفرق الدال في الانحياز التأكيدي وفقاً للعمر.

ذ- التوجه السياسي الاحتجاجي، وقد بلغ الوسط الحسابي للأفراد الذين كانوا مع التوجه الاحتجاجي (54,903)، أما الأفراد الذين كان توجههم السياسي ضد الاحتجاجات فقد بلغ الوسط الحسابي لهم (54,371)، وكانت القيمة التائية المحسوبة (0,714) غير دالة إحصائياً لأنها اصغر من القيمة التائية الجدولية (1,96)، والجدول (15) يوضح ذلك.

جدول (15) الاختبار التائي لعينة واحدة لقياس الانحياز التأكيدي

التوجه السياسي الاحتجاجي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	درجة الحرية	القيمة التائية	القيمة الجدولية
مع احتجاجات تشرين	54.903	5.824	495	563	0.714	1.96
ضد احتجاجات تشرين	54.371	6.868	70			

ر- التوجه السياسي الحزبي، وقد كان الوسط الحسابي للأفراد مع التوجه التحزب السياسي (54,193) في حين بلغ الوسط الحسابي للأفراد ضد التحزب السياسي (55,018)، وكانت

القيمة التائية المحسوبة للمقارنة بين الوسطين غير دالة إحصائياً، حيث بلغت (1,393) وهي اصغر من القيمة التائية الجدولية (1,96)، والجدول (16) يوضح ذلك.

جدول (16) الاختبار التائي لعينة واحدة لقياس الانحياز التأكيدي

التوجه السياسي الحزبي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	درجة الحرية	القيمة التائية	القيمة الجدولية
مع التحزب السياسي	54.193	5.141	124	563	1.393	1.96
ضد التحزب السياسي	55.018	5.999	441			

ز- التوجه الديني المذهبي، وقد بلغ الوسط الحسابي للأفراد الذين كانوا مع التوجه الديني المذهبي (55,494)، أما الأفراد الذين كان ضد التوجه الديني المذهبي فقد بلغ الوسط الحسابي لهم (54,529)، وكانت القيمة التائية المحسوبة (1,837) غير دالة إحصائياً لانها اصغر من القيمة التائية الجدولية (1,96)، والجدول (17) يوضح ذلك.

جدول (17) الاختبار التائي لعينة واحدة لقياس الانحياز التأكيدي

التوجه الديني المذهبي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	درجة الحرية	القيمة التائية	القيمة الجدولية
مع التوجه الديني المذهبي	55.494	5.512	180	563	1.837	1.96
ضد التوجه الديني المذهبي	54.529	5.951	385			

هـ- التوجه القبلي، وقد بلغ الوسط الحسابي للأفراد الذين كانوا مع الصف العشائري (55,60)، أما الأفراد الذين كان ضد الصف العشائري فقد بلغ الوسط الحسابي لهم (54,720)، وكانت القيمة التائية المحسوبة (1,218) غير دالة إحصائياً لأنها اصغر من القيمة التائية الجدولية (1,96)، والجدول (18) يوضح ذلك.

جدول (18) الاختبار التائي لعينة واحدة لقياس الانحياز التأكيدي

التوجه القبلي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	درجة الحرية	القيمة التائية	القيمة الجدولية
مع الصف العشائري	55,60	5.758	75	563	0.721	1.96
ضد الصف العشائري	54,720	6.070	490			

بالرغم مما تشير إليه الادبيات من أنَّ التجمعات الحزبية والسياسية والايديولوجية، تدفع بأعضائها إلى التفكير الموالي لهذه التجمعات التي ينتمون لها، ويبالغون في التحيز التأكيدي لتأكيد ايديولوجياتهم (Lerman & Acland, 2020, p.227)، إلا أنَّ نتائج البحث الحالي جاءت مؤكدة عدم وجود الفروق فيما لو كان الأفراد منضمين إلى هذه الجماعات ذات التوجه الحزبي أو العقائدي. وهذا قد يكون مرده أما إلى: أن الأفراد غير المنضمين إلى هذا التجمعات الايديولوجية على الأغلب فهم منضمين أو متوجهين فكرياً لجماعة اخرى ولها نفس قوة الموروثات العقائدية والتنظيرية، وبالتالي سيكونون هم الآخرين كثيري التحيز التأكيدي كما هي المجموعة الأولى. أو أن المجتمع العراقي بكافة توجهاته الايديولوجية والثقافية والعقائدية المتباينة يرزح تحت موروثات راسخة وعقد

اجتماعية فكرية طويلة الامد؛ من الصعب أحداث تغيير كبير في تابعيها، واسهام التفكير النقدي في بحثهم عن الحقائق. ومن اعقد هذه الموروثات التي تعارض الفكر العقلاني الحقيقي هي تلك المرتبطة بالمقدسات، لأنها تظهر كنظم متكاملة، شمولية، تدعي الاحاطة بكل الأدلة، وتشعر الأفراد بالطمأنينة لتبنيها، رغم تشوه الحقائق ووجود كثير من الانحرافات بين ثناياها (نصر، 2017، ص44).

الاستنتاجات

إنَّ الاوهام الإدراكية القت بظلالها على التحيزات المعرفية لأفراد المجتمع، ومن أهمها الانحياز التأكيدي. وشمل هذا البعد عن البحث النقدي فئات كثيرة متنوعة منه، بمختلف الاعمار والمستويات العلمية؛ فلم يكون هناك تأثير لمتغيرات، مرتبطة بطبيعة الأفراد ومستواهم الثقافي وتباينهم الايديولوجي والعقائدي، في اختلاف الانحياز التأكيدي.

المصادر

ابراهيم، سماح محمود (2020) فعالية برنامج تدريبي قائم نموذج تجهيز المعلومات الاجتماعية في تعديل التحيزات المعرفية وتحسين الاندماج الجامعي لدى طلاب السنة الأولى بالمرحلة الجامعية، *المجلة التربوية*، كلية التربية، جامعة حلوان، العدد (80)، (ص 7750- 780).

الاسدي، عباس حنون مهنا (2013) *الاساليب المعرفية مدخل للشخصية*، بغداد، دار العدالة.

الحملاوي، منال منصور و عمر، نفيسة فوزي (2023) الانحياز التأكيدي كمتغير معدِّل للعلاقة بين اليقظة العقلية واتخاذ القرار والسعادة في العمل للمعلمين طلاب الدراسات العليا، *مجلة التربية*، كلية التربية جامعة الازهر، المجلد 42، العدد 200، الجزء 1، ص331-445.

رحيم، سجى علي (2018) *الانحياز التأكيدي وعلاقته بصورة الذات لدى طلبة الجامعة*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.

سباق، اسماء محمود (2023) انماط التحيزات المعرفية وعلاقتها بمركز التفكير في نظام (الانيكرام) لدى عينة من طلاب الماجستير والدكتوراه بكلية التربية بقنا، *المجلة التربوية*، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد (108)، الجزء(1)، ابريل، (ص307- 329).

العادلي، عذراء خالد (2017) *الانحياز المعرفي وعلاقته بالاسلوب المعرفي (العياني – التجريدي) لدى طلبة الجامعة*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية.

العاني، ذر منير مسهر (2015) *الانحياز المعرفي والانحياز التأكيدي وعلاقتهما بالتفكير الجمعي*، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب.

عزيز، اوان كاظم وصالح، عامر مهدي (2019) التحيز المعرفي وعلاقته بمستوى الطموح لدى طلبة الجامعة، *مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية*، 26 (10)، ص 249-272.

فروم، اريش (1947) *جوهر الإنسان*، ترجمة: سلام خيربك، دار الحوار، اللاذقية.

لوبون، غوستاف (1991) *سيكولوجية الجماهير*، ترجمة: عادل زعيتر، الدرا المصرية للعلوم.

نصر، جعفر نجم (2017) *اللاهوت المزيف، الاسلام والسياسة وفخ الايدلوجيا، منظورات متعددة*، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت.

هادي، ابتسام راضي (2019) الانحياز التأكيدي وعلاقته بالثقة بالنفس لدى اساتذة كلية التربية الاساسية، *مجلة كلية التربية الاساسية*، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي التاسع عشر لكلية التربية الاساسية، ص321-348.

الوردي، علي (1959) *مهزلة العقل البشري*، دار علم الاجتماع، لبنان.

الوردي، علي (1965) *دراسة في طبيعة المجتمع العراقي*، دار دجلة والفرات، بيروت.

Baumeister, R. & Vohs, K (2007) *Encyclopedia of Social Psychology*, SAGE Publications, Inc., OI: https://doi.org/10.4135/9781412956253

https://sk.sagepub.com/reference/socialpsychology

Baumeister, R. & Bushman, B. (2011) *Social Psychology and Human Nature*, 2nd ed., Wodsorth Cengage Learning, Canada.

Benson.,B.(2019). *Why Are We Yelling? The Art of Productive Disagreement*. New York: Portfolio/ Penguin.

Del Vicario, Michela (2017) Modeling Confirmation Bias and Polarization, *Scientific Reports*, Vol.7, No. , Article number: 40391, DOI: 10.1038, pp.1-9.

Dickinson, D. (2022) Political Ideology, Mood Response, and the Confirmation Bias, Discussion Paper Series, *IZA – Institute of Labor Economics*, IZA DP No. 15428, pp.1-117.

Gilovich, T., Griffin, D. & Kahneman, D. (2002**)** *Heuristics and Biases, The Psychology of Intuitive Judgment*, Cambridge university press .

Oliver, R. (1974) Expectancy Theory Predictions of Salesmen's Performance, *Journal of Marketing Research*, Vol. (11) (3), pp.243–253. https://doi.org/10.2307/3151139

Passer, M. etal (2008) *Psychology*, Library of Congress Cataloging in Publication Data.

Lerman, A. & Acland, D. (2020) United in States of Dissatisfaction: Confirmation Bias Across the Partisan Divide, *American Politics Research*, Vol. 48(2) pp.227–237.

Lidén, M. (2018) *Confirmation Bias in Criminal Cases, Thesis for the degree of Doctor of Laws*, Uppsala University. ISBN 978-91-506-2720-6.

Mackay, C. (1932) *Extraordinary Popular Delusions and The Madness of Crowds*, (2nd ed.), Boston. In: (Nickerson, R., 1998).

McSweeney, B. (2021) Fooling Ourselves and Others: Confirmation bias and Trustworthiness of Qualitative Research, part1, *Journal of Organ Change Manag*, 34 (5), pp.1063-1075.

Nickerson, R. (1998) Confirmation Bias: A Ubiquitous Phenomenon in Many Guises, *Review of General Psychology*, by the Educational Publishing Foundation, Vol. (2), No. (2), pp. 175-220.

Peters, U (2020) *What Is the Function of Confirmation Bias?* Published online: 20 April 2020, Erkenntnis (2022) 87:1351–1376.

https://doi.org/10.1007/s10670-020-00252-1

Rist, T. (2023) Confirmation Bias Studies: Towards a Scientific Theory in Humanities, *Journal of Social Sciences*, vol. (3), (123), pp.1-16.

Rollwage, M. et al (2020) Confidence drives a neural confirmation bias, *Nature Comunication*, Vol0 11:2634.https://doi.org/10.1038/s41467-020-16278-6 www.nature.com/naturecommunicationss

Statman, M. (2006) *Cognitive Biases Series*, formeloumbia university .

Sutton, J. (2024) *Confirmation Bias: Seeing What We Want to Believe*, https://positivepsychology.com/confirmation-bias/

Wason, P. (1960) On The Failure to Eliminate Hypotheses in A Conceptual Task, *Quarterly Journal of Experimental Psychology*, Vol.(12), part (3), pp.129–140.

أسواق العُنف وسياسة التنمية[1]

جورج إلويرت
الأنثروبولوجية الاجتماعيَّة، جامعة برلين الحُرة
ترجمة (عن الألمانيَّة) عبير عباس الجبوري

مُجمَل: لقد ازداد عدد وكثافة الصراعات في البلدان النامية على مدى العقد الماضي بشكل ملحوظ، سواء على الصعيد المحلي، الإقليمي أو حتى الدولي. بيد أن كيفية تقييم أسباب ومسارات هذه الصراعات والتنبؤ في تطوراتها تبقى غير واضحة. ومع ذلك، فقد سلطت الأبحاث الميدانية الحديثة في العلوم الاجتماعية والتي تم تطبيقها في مناطق الصراع الضوء على نتائج تلك الصراعات والتي تم تلخيصها من قبل عالم الإثنولوجية البرليني **جورج إلويرت** Georg Elwert في سلسلة من الأعمال تنضوي تحت مصطلح عام إستخدمه وهو "الأسواق العنيفة أو أسواق العنف" Gewaltmärkte. والمقال التالي هو عبارة عن نسخة مختصرة ومنقحة من مساهمة اعتمدها المجلس الاستشاري العلمي للوزارة الاتحادية للتنمية الاقتصادية (بالتعاون مع U.Hiemenz) كبيان، وقد نشرته الوزارة الاتحادية للتنمية الاقتصادية في خريف عام 1998. وهذه الحقيقة مهمة لدرجة التمني لو تم الأخذ بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا المقال والمتعلقة بالسياسة الإنمائية الألمانية من قبل الحكومة الألمانية الجديدة بعد عام 1998، لكن للأسف لم يكن هذا هو الحال. وقد أكدت النزاعات الأخيرة تحليلات إلويرت ولا تزال المقترحات ذات الصلة بالموضوع سارية إلى اليوم. وخلف الأسباب السطحية للصراع، يلعب السلوك الاقتصادي المُعَقلَن دوراً في استخدام العنف. حيث يستغل "تجار العنف/ رواد أعمال العنف" و "أصحاب المشاريع العنيفة" العواطف والمشاعر مثل الكراهية، وفي المقام الأول الخوف من أجل الحصول على مزايا اقتصادية مرجُوَّة. إنهم يعملون في ذات الوقت داخل مناطق النزاع بالسرقة، الابتزاز وتصريف المسروقات وخارج هذه المناطق في الأسواق الدولية للماس والذهب والمخدرات والأسلحة. وفي سياق حالات النزاع، يعتبر من المنطقي الحديث عن ظهور "أسواق العنف" التي ينظمها أصحاب المشاريع العنيفة أو "أمراء الحرب" بدوافع الربح. ومن ثم يمكن لهذا الجانب الاقتصادي أن يفسر أيضاً إعادة إنتاج حالات النزاع المستقرة ذاتياً.

الحروب الأهلية، ما هي إلا تجارة

«سوق العنف» هو مجال عمل تحدده في الغالب أهداف تجارية. حيث تتم فيه السرقة، تبادل ونقل السلع، الابتزازات المالية، الإتاوات و أموال الحماية والجباية، رسوم الطرق وما إلى ذلك. إذ تتمتع كل جهة فاعلة بعدة خيارات ابتداءً من السرقة وصولاً إلى التجارة. وبناءً على ذلك يتبين أن عبارة «سوق العنف» تشمل حقائق وتغطي جرائم تتجاوز علاقات التبادل المرتبطة عادةً بـ«السوق»[2]. وتحت

[1] Georg Elwert (2001). Gewaltmärkte und Entwicklungspolitik. *Wissenschaft und Frieden*, 3.

[2] من هذا المنظور الاقتصادي، فإن أسواق العنف هي تلك الأسواق التي يتم فيها عرض وطلب وسائل ممارسة العنف/القوة الاستراتيجي/ة (الأسلحة والذخائر والمركبات العسكرية والوقود المكمل لها والمرتزقة ومكملاتها من السلع الأساسية). ويمكن أن تنشأ مثل هذه الأسواق إذا أدى ضعف احتكار الدولة لاستخدام القوة وسيادة القانون إلى أسعار موردين تقل عن أسعار الطلب الحالية -(الحدود الدنيا لأسعار الموردين المحتملين لهذه الموارد) إلى ما دون أسعار المشترين الحاليين (أقصى استعداد للدفع مقابل هذه الموارد).

سطح الصراعات الأخلاقية، الأيديولوجية والسلطة السياسية يهيمن الدافع الاقتصادي المتمثل في الربح المادي. و يمكن لأسواق العنف هذه أن تنشأ في مساحات مفتوحة للعنف، أي أنه يمكن أن يغيب عنصر احتكار العنف[1]. وأماكن العنف المفتوحة هي تلك التي لا تحتوي على قواعد ثابتة تحد من استخدام العنف، حيث يكون فيها العنف غير منظم وتتاح إمكانية إنشاء إجراءات روتينية لكن لا يمكن إنشاء قواعد ثابتة. كذلك من الممكن أيضاً انتهاك المعاهدات بين الأطراف المتحاربة. وحتى داخل الفصيل الواحد يمكن للعنف أن يفكك علاقات المحسوبية بين أمراء الحرب وعقلائهم، قادتهم، وحتى المرتزقة. ففي فضاء العنف لا يمكن استبعاد القتل، حتى لو كان ذو عائد ليس اقتصادي بالنسبة لمعظم الجهات الفاعلة.

تجدر الإشارة إلى أن الجنرالات، زعماء القبائل، زعماء الميليشيات ورؤساء الأحزاب و من يقودون القوات تطلق عليهم تسمية "أمراء حرب" "warlords". وأمراء الحرب هم رجال أعمال يستخدمون القوة/العنف والزعامة لغرض عقلاني مقصود كوسيلة فَعّالة تخدُم الغاية الأساسية في مبدأ تحقيق اقتصاد السوق، إلا إن ما يميز هؤلاء عن رواد الأعمال في اقتصاد السوق العادي هو أنهم يستخدمون العنف بشكل إضافي و ليس بشكل حصري كأداة لتحقيق الربح. وهذه الصورة للأشخاص المغامرين في المقام الأول تؤكدها التقارير الأكاديمية القليلة الصادرة عن مراكز القتال والملاحظات حول نفس المجموعة من الأشخاص - كما كان الحال في إثيوبيا قبل ثلاث سنوات - الذين لا يزالوا يغامرون في مجال السلام. ولا تتوافق وجهة النظر هذه مع الصور النمطية عن الحروب الأهلية التي تنشرها وسائل الإعلام في الغالب، والتي تستخدم العواطف والتقاليد في تفسيراتها. كما تؤكدها التقارير العلمية القليلة الواردة من مراكز القتال وملاحظات نفس المجموعة من الناس التي تواصل نشاطها كرجال أعمال في وقت السلم، كما هو الحال قبل ثلاث سنوات في إثيوبيا.

[1] وبطبيعة الحال، فإن تفكك احتكار استخدام القوة لا يعزى إلى دوافع اقتصادية مباشرة في أغلب الأحيان. ففي المرحلة الأولى من تطور حالات العنف التي نناقشها هنا، تكون يد الدوافع السياسية هي العليا وليست الاقتصادية.

إنَّ الحروب الحديثة تتطلب تخطيطاً استراتيجياً ولوجستياً، ولا يمكن أن يستمر الصراع العسكري بدون تخطيط متأنٍ للإمداد بالأسلحة والذخيرة والغذاء والوقود. فالعمل العسكري الاستراتيجي واللوجستي يتطلب عقلاً هادئاً، وليس تعبئة دائمة للعواطف. فمنذ نهاية الحرب الباردة، فقدت القوى الكبرى شرعية التدخل العنيف في مثل هذه الحالات، وفي الوقت نفسه تضاءلت السيطرة على مبيعات الأسلحة. فحيثما تلتقي المناطق المفتوحة للعنف والموارد التي يمكن استنزافها والأسواق المستعدة للشراء، ستظهر أسواق للعنف، وإذا بقيت الظروف الحدودية على حالها (خاصة مع عدم الرغبة في التدخل والسيطرة على تجارة الأسلحة)، ستزداد وتيرة العنف بدلاً من أن تنخفض. وأسواق العنف قد ظهرت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ولكنها لا تزال موجودة حتى اليوم في الصومال وإثيوبيا والسودان وسيراليون وليبيريا وليبيريا وغينيا وشمال مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وموزمبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير) وأنغولا ولبنان والقوقاز وأفغانستان وطاجيكستان وشمال بورما وكولومبيا والبوسنة وقريباً مقدونيا.

ظهورالأسواق العنيفة

كيف يمكن أن تنشأ أسواق العنف؟ إن احتكار استخدام القوة لا ينهار فجأة؛ بل بشكل تدريجي وبسرعة متزايدة. في المقام الأول يحدث ذلك نتيجة للسرقات (بأشكالها وأساليبها المختلفة) وممارسة السلوك التعسفي من قبل الحكام المحليين الذين تتغاضى عنهم أو تتسامح معهم الدولة. وفي معظم الأحيان ينهار احتكار استخدام القوة من الداخل. و بعبارة أخرى، فإن الاعتداءات الحكومية تنتهك المفهوم القائم لدى الشعب حول الاستخدام المشروع للقوة، وبالتالي تضفي الشرعية على العنف المضاد -حركات التحرر- أو محاكاة هذا التعسف بأدنى المستويات. ويمكن للسياسة الإنمائية\التنموية اليقظة هنا أن تَحول دون تلك البدايات عن طريق الشروع في حوار بين المانحين (الجهات المانحة) والحكومات المتلقية للأموال (المستفيدة) في مثل هذه الحالات، عن طريق جعل المعونة وتخفيف عبء الديون مشروطاً. وحيثما يَفرُض النمو الاقتصادي متطلبات خاصة على مؤسسات حل النزاعات والحماية القانونية، قد يتبين أن هذه المؤسسات غير موثوقة أو حتى ضعيفة للغاية. ثم تتبادر إلى الذهن فكرة المساعدة الذاتية، التي من المفترض أن تُعِين الناس على تحقيق العدالة. وغالباً ما تتخذ هذه "المساعدة الذاتية" أشكالاً عنيفة، لا سيما في المجالات الحيوية مثل حقوق الأراضي، كما سبق و أدى النزوح و عمليات طرد المجموعات السكانية في نيجيريا، ساحل العاج وآسيا الوسطى إلى ساحات مفتوحة للعنف سواء بشكل مؤقت أو حتى دائم.

يمكن أن يؤدي عدم التوازن الاقتصادي أو التكنولوجي في المجتمعات المحلية التي تخلو من الاحتكار المركزي للعنف (مثل الطلب على الخدمات الكشفية و الذهب أو الإمداد المناسب بأسلحة أكثر كفاءة) إلى فشل السيطرة الداخلية على العنف. وقد رأى "IK" الأيك [1]، الذين كانوا غالباً من

[1] مجموعة إثنية تقطن شمال شرق أوغندا وكينيا .

الصيادين وجامعي الثمار في السابق، في الحرب الأهلية الأوغندية فرصة لتوظيف أنفسهم ككشافة مما أدى إلى انحلال جزئي للسيطرة الأخلاقية الداخلية وبالتالي إلى مجاعة بين كبار السن والنساء والأطفال المهجورين. وفي مرتفعات غينيا الجديدة، تحولت العداوات إلى حروب حينما أصبحت الأسلحة النارية الآلية متاحة وحلت محل الرماح والأقواس والفؤوس والهراوات أو الصولجانات. أما في الصومال، فقد ظهرت بعض الميليشيات من وحدات الدفاع الذاتي للبدو الرحل الذين كان عليهم تأمين الوصول إلى الآبار والغذاء دون حماية الدولة. وقد تم تزويدهم بالأسلحة من قبل شركائهم في تجارة الماشية، الذين كانوا يعتمدون اقتصادياً على إمدادات الماشية للبدو الرحل. وسرعان ما اكتشف الشباب الذين كانوا يسيطرون على هذه الأسلحة (على عكس النظام العشائري التقليدي) أن أخذ الرهائن والمرافقة وابتزاز أموال الحماية مربحاً أيضاً.

تسلط هذه الأمثلة الضوء على كل من مشكلة تجارة الأسلحة الدولية والحاجة إلى احتكار استخدام القوة الذي تكفله سيادة القانون؛ ولا يعد أي من هذين المجالين من المجالات التقليدية لسياسة التنمية، بيد أنهما يؤثران بشكل كبير على عمليات التنمية. فانهيار احتكار استخدام القوة يعد شرطاً ضرورياً ولكنه ليس كافياً لظهور الأسواق العنيفة. فعلى أقل تقدير، يجب أن يكون أمراء الحرب المستقبليين على دراية بالقواعد الاقتصادية. وهذا ما يفسر لماذا ينحدرون هؤلاء(في القوقاز وآسيا الوسطى) من دائرة الناشطين السابقين في السوق السوداء. علاوةً على ذلك، يجب أن تتوفر الأسلحة والذخيرة والوقود بأسعار مقبولة. ومن المرجح أن يكون الانخفاض في أسعار أسلحة الحرب الذي لوحظ في أفريقيا منذ أوائل التسعينيات قد ساهم في انتشار أسواق العنف هناك.

وأخيراً وليس آخراً، لا بد من توافر الموارد التي يمكن أن تُستنزف، كما أن الفقر المدقع بين الضحايا يحول دون ظهور أسواق العنف (على سبيل المثال في المناطق الجبلية العالية في أفغانستان وطاجيكستان) ومن ناحية أخرى، فإن تركيز الثروة وإمكانية الوصول إلى الموارد القابلة للاستغلال بشكل قانوني أو غير قانوني يساعد على ظهور أسواق العنف وانتشارها. وعندما تجتمع المساحات المفتوحة للعنف واقتصاد السوق معاً يمكن أن تكون هناك حلقة تغذية مرتدة إيجابية (توسع المصالح الاقتصادية المساحات المفتوحة للعنف) وتتحقق مصالح السوق على نطاق متزايد في المساحات المفتوحة للعنف. والنتيجة هي نظام الاستقرار الذاتي للسوق العنيف (في زائير، على سبيل المثال، أبقت المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أسواق العنف نشطة منذ الستينيات).

أداء وديناميَّة الأسواق العنيفة

إن قرار نهب بعض السلع أو الحصول عليها من خلال التجارة مفتوح دائماً في أسواق العنف. ومن أجل اتخاذ قرارات استراتيجية وإبقاء خياراتهم مفتوحة، يحتاج أمراء الحرب إلى كسب الوقت. وينتج عن ذلك مثلث استراتيجي من القوة والتجارة والوقت بالنسبة لهؤلاء الفاعلين، حيث يقوم أمير الحرب بالمفاضلة بين هذه الأقطاب، فيحسب العلاقة بين التكلفة والعائد. ويتبع إنتاج العنف

ضرورات اقتصادية، حيث يسعى أمراء الحرب إلى خفض تكاليف العنف. وتشمل الموارد التي لا غنى عنها الأسلحة والذخائر والوقود، ولكن ليس من المستحسن أن يحقق أمراء الحرب وفورات هنا على حساب الجودة. ومن ناحية أخرى، من الممكن التوفير في أجور المرتزقة وبالتالي فإن "النهب"، أي السرقة المنهجية التي يقوم بها الجنود، هو شكل واضح من أشكال إعادة إنتاج القوة القتالية، بل قد يكون هناك سوق للنهب حتى، ويدفع الناس أجراً مقابل المشاركة في الغارات المنظمة[1].

أما بالنسبة لسياسة التنمية، فمن المهم بشكل خاص ملاحظة أن المعونة الغذائية يمكن أن تستخدم أيضاً لإمداد القوات (كما هو الحال في ليبيريا) ويمكن تحويل معسكرات اللاجئين إلى ثكنات مسلحة تنتظر نشر قواتها القتالية ومحاربيها (كما هو الحال في شرق أفريقيا لقوات من الصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا). وبالنسبة لأمراء الحرب، فإن هذا النوع من التجنيد يقلل من التكلفة لتلبية الطلب الاجتماعي على الهيبة. فحينما لا يصبح الشاب رجلاً إلا بعد أن يجتاز المهام المحفوفة بالمخاطر (مثل سرقة الماشية)، أو حتى عندما يكون استخدام العنف شرطاً من شروط طقوس التلقين، يمكن تجنيد الشباب باعتبارهم "متطوعين" ذوي دوافع قوية.

لفترة قصيرة من الزمن - ولا سيما في المرحلة الأولى من سوق العنف - يمكن للوعد بالعدالة والحرية، أو بشكل أدق: الأمل في حل النزاعات الكامنة أو القضاء على الحكم التعسفي، أن يحشد المتطوعين (أي الفاعلين غير مدفوعي الأجر). وتوليد الخوف هو شكل غير مكلف إطلاقاً لتعبئة العمالة، والدعاية هنا هي الأداة المهمة للإنتاج. ومن وجهة نظر اقتصادية، يمكن أن يجد "العنف الذي لا معنى له" معناه بهذه الطريقة، فالخوف من قصاص الضحايا لا يترك أي خيار آخر سوى الإنضمام إلى جيش أو اللجوء لطلب دعمه بهدف الحماية الشخصية. حيث أن الخوف من الإنتقام يؤدي إلى استقرار النظام، حيث يؤدي الخوف من الوقوع ضحية للعنف إلى هجمات وقائية استباقية، عادة يكون غير مخطط لها بشكل ستراتيجي و تتصاعد تلك الضربات بسرعة وقد تنتهي بقتل الجيران الذين كانوا قريبين من بعضهم البعض قبل ذلك. وتبرز التقارير الواردة من رواندا والبوسنة أهمية الدعاية الإذاعية والتلفزيونية، حيث لعبت الإذاعة في رواندا (التي تم إنشاؤها من أموال المساعدات الإنمائية) دور في توليد وتحفيز عامل الخوف الذي أثار المذبحة بعد ذلك.

هناك فرق كبير بين الأسواق العنيفة الحالية والتي كانت في القرن المنصرم وذلك يمكن عزوه إلى أن الدعاية الإلكترونية اليوم تصل إلى أعداد كبيرة من الناس بشكل أسرع وبتكلفة أقل، وبالتالي يمكن تحويل خوف الناس غير المحدد سابقاً إلى مشاركة جماعية في مؤسسات عسكرية تخص

[1] في يوغوسلافيا، استفادت المنظمات التطوعية من دعم "جنود نهاية الأسبوع" الذين كانوا يُنقلون إلى "الجبهة" بعد ظهر يوم الجمعة في حافلات مقابل أجر مناسب وأسلحة مستعارة، ليعودوا محملين بالأسلحة مساء الأحد. وحتى حقيقة السماح للساديين الذين استلموا أتعابهم مقابل السعي لإشباع رغباتهم هي حقيقة اقتصادية بهذا المعنى.

تحقيق أرباحها الاقتصادية لقلة قليلة. وآلية الانتقام والخوف من الانتقام توضح بأن الانتماءات المتعددة في السابق (على سبيل المثال حسب اللغة أو الدين) تساهم بأن يظلوا الناس في وضع المحايد تجاه الجهات المسلحة الفاعلة. أما حالياً فيمكن أن يساهم ذلك بالانتشار على نطاق أوسع. ومنطق الاستراتيجية العسكرية في الفصل بين (العدو والصديق) يمكن أن يأخذ شكل "التطهير العرقي" عندما يُعاد تشكيله أيديولوجياً. فالخوف من الإعلان كعدو وبالتالي ضحية محتملة و الخوف من الانتقام يُحَوِّل المدنيين الذين لم يتم تعبئتهم سابقاً إلى "مساعدين في عملية التطهير" ومن دون أجر. فقد شجَّعت المساعدات الإنمائية غير المشروطة بتقنيتها المفهومة مثل هذه الدعاية التي تحتاج إلى تصحيح. حتى التجارة في السلع مهمة أيضاً بالنسبة للأسواق العنيفة، فبالنسبة لتجار اللصوص المتنقلين مكانياً، تعتبر السلع المتبادلة مهمة للغاية لاسيما تلك التي يسهل نقلها أو حتى إخفاؤها. لهذه الأسباب ترتفع التجارة في الأشياء الثمينة في السوق العنيفة ويصبح الماس والذهب والزمرد، وحتى الأتربة النادرة ومصافي الصلب والحيوانات المحمية ذات أهمية عالية، لأنه يمكن أن يتم نقل كميات كبيرة من القيمة بعملية واحدة. كما أن الاتجار بالعقاقير أو المخدرات في آسيا الوسطى الهيروين - على سبيل المثال - والأسلحة مربح أيضاً. وحيثما ظهرت أسواق مفتوحة للعنف، يمكن أن تزداد التجارة في الجزء عالي القيمة بسرعة، كما يمكن ملاحظته حالياً في طاجيكستان، مثلاً.

بالنسبة للتجارة غير المشروعة، فإن تهريب المخدرات والأسلحة، يمكن أن يجذب الحماية المرافقة المحترفة من قبل أمراء الحرب، ويتم في ظل ظروف معينة، الشحن وتجارة المستودعات المؤقتة (Entrepot trading/ Transshipment port)، أي التخزين المؤقت في منطقة "آمنة" ومن ثم تسلُك التدفقات التجارية (طرق التهريب) بعدها الطرق (الالتفافية) عبر مناطق النزاع. وفي بعض أسواق العنف، خصوصاً تلك التي تجذب الاهتمام الدولي و تكون مصاحَبة بتغطية إعلامية واسعة

النطاق، حيث تُخاض المعارك من أجل هدف مثالي، يتم أيضاً تداول سلعة لا يعتبرها المشترون البعيدون سلعة: الضحية ذات الدوافع الأيديولوجية. حيث يتم التضحية بأرواح المعارضين أو حتى أبناء المجموعة نفسها من أجل قضية تساوي شيئاً معيناً بالنسبة لأناس مهاجرين أو أشخاص أجانب مهتمين بمصير العالم. وعلى ما يبدو فإن هناك شعارات قائمة في اللعبة مثل "الغرب الحر"، و"الثورة العالمية الاشتراكية"، و"شرف أمتنا"، و"خلاص عقيدتنا".. الخ.

موارد كبيرة يمكن نقلها من الخارج إلى سوق العنف، إذا ما قام أمراء الحرب بالتدخل وتشغيل هذه السلعة من خلال بناء قوة خاصة مدربة خطابياً ومتواصلة دولياً. وهكذا، استطاع جوناس سافيمبي أن يبيع معاركه في أنغولا من أجل الثورة الماوية العالمية سواءً لصالح الاشتراكية أو لاحقاً من أجل الدفاع عن الغرب الحر ضد الاشتراكية قبل أن يعود إلى عمله الأساسي بصناعة الماس في أنغولا وزائير. وكشكل وسيط بين التجارة والسرقة، فإن جمع أموال الحماية (وتسمى أيضا الرسوم الجمركية) وأخذ الرهائن لهما أهمية كبيرة. أما الحماية المرافقة أو مايعرف بمواكب الحماية هي من تتمتع بأهمية خاصة في الوقت الراهن. مهربو الماس والذهب في زائير الحالية، وتجار القات في الصومال، ومهربي الزمرد في كولومبيا، فضلاً عن القوافل التي تحمل المعونات الغذائية في السودان والصومال وليبيريا والبوسنة، تجعل هذا الفرع من الاقتصاد أهم مصدر دخل لأمراء الحرب في فترات معينة.

"الحرب الأهلية" كشرط طويل: استقرار أسواق العنف

إحدى نتائج الوضع العنيف هو تضاؤل فرص العمل في القطاعات الاقتصادية البديلة، حيث تدخل المداولات والإنتاج الصناعي والتجارة السلمية والزراعة في أزمات ثم تنهار بشكل كامل عند استمرارها بالاعتماد على المدخلات من الخارج. تنخفض الأجور والدخول في هذه القطاعات وكذلك هو الحال في قيمة المال المستثمَر. أما بالنسبة لذوي الدخل المحدود (أصحاب الأجور القليلة) والكاسبين فيصبح من المنطقي بالنسبة لهم بل وغالباً ما يكون خيار البقاء الوحيد لهم هو التحول إلى مرتزقة و/أو لصوص. ويُنصَح رجال الأعمال باستثمار سيولتهم النقدية في بناء قوَّة وشراء الأسلحة. لذلك ليس من المستغرب أن أمراء الحرب في الصومال (على سبيل المثال)، كانوا ينشطون في السابق (خلال فترة السلم) بشكل رئيسي كتُجار جُملة أو أصحاب مشاريع سياسية (حتى كشركاء في التعاون الإنمائي أيضاً).

يستقر السوق العنيف من تلقاء نفسه من خلال الضغط على فروع العمل البديلة وفقدان فرص تكاثرها إلى حدٍ كبير، حيث يتم امتصاص العمالة ورأس المال إلى القطاع الاقتصادي العنيف من خلال الأجور الأعلى - نسبياً - وفرص الربح الأعلى و يشمل الاستقرار أيَضا الجهود المبذولة في المجال الرمزي الأيديولوجي. واستعراضات الأسلحة أمام الكاميرات وأطقم التلفزيون العالمية ما هي إلا جزء من الأساليب الدعائية الناجحة التي تستخدمها هذه التجارة بقدر ما هي جزء من الأساليب

الوحشية الاستعراضية. حيث تهدف الصورة الذاتية الايديولوجية و التي تضع العنف في المقدمة إلى تثبيت واستقرار المكانة في سوق العنف ومن بين أمور أخرى كثيرة، فذلك يجعل من السهل تصدير "الحماية". يتبع اختيار الضحايا حسابات معقدة للغاية، فليس كل من لديه شيء يُسرق، فأمراء الحرب يحتاجون أيضاً إلى شركاء تجاريين ومؤيدين وقوات محايدة. ولكي يشعروا بالأمان، فإنه من المفيد أن يتبع العنف خطوطاً رمزية واضحة ومحددة مسبقاً. وتخدم الشارات الدينية والأزياء الحضرية أو الريفية واللهجات الإقليمية وما إلى ذلك هذا الغرض وتخلق انطباعاً بالمواجهة العرقية أو الدينية. ومع ذلك، فلا يمكن لأي شريك تجاري أو حليف أن يكون متأكداً من عدم الوقوع كضحية لأطماع حلفاء الأمس، فكل تحالف من التحالفات (في الصومال مثلاً) سبق له و انكسر مرة على الأقل.

انهيار أسواق العنف

أسواق العنف موجودة دائماً أو لمدة محدودة أقصاها "فقط" بضعة عقود، وترتبط أسباب انهيارها بكل من هيكلها الداخلي وبيئتها. لا تنشأ أسواق العنف وتوجد في فراغ، بل تنشأ من نظم اجتماعية ذاتية التنظيم، وهي على هذا النحو تعتمد على التبادل مع بيئتها وتستمر في هذا التبادل (بأشكال متغيرة). ونظراً لأن الأسواق العنيفة تُدَمِر إلى حد كبير الهيكل المؤسسي الداخلي والإمكانات الإنتاجية في البلاد، فإنها تعتمد بشكل كبير على العملاء والموردين والبنوك والخدمات الأخرى خارج منطقتها و من السهل لها التغاضي عن أهمية قطاع الخدمات.

إن الأسواق العنيفة تحتاج إلى بنية تحتية خارجية، فقد استفاد أمراء الحرب الصوماليين مثلاً بشكل كبير من مراكز التدريب والمستشفيات المتخصصة وكذلك المصارف وشركات التأمين والبورصات وهيئات التحكيم التجارية في قارات أخرى (ما يمكن إثباته مثلاً هي قارتي: أمريكا الشمالية وآسيا). وبالتالي، فإن التبادل عبر حدود النظام الخاص هو أحد النقاط الحرجة في الأسواق العنيفة، حيث يمكن للحصار و العوائق التي تعترض هذا التبادل أن تُدَمِّره من الخارج. ومع ذلك، من الصعب حالياً الاستشهاد بأمثلة على حالات الحصار الناجحة. كانت موزمبيق بعد سقوط الشيوعية في جمهورية جنوب أفريقيا (التي كانت توفر البنية التحتية الخارجية للعنف في السابق) إحدى هذه الحالات.

كان للتدخل الألماني بغية مقاطعة الأسلحة ضد إريتريا وإثيوبيا تأثير وقائي وينبغي أن تصبح عرقلة البنية التحتية الخارجية بأكملها للأسواق العنيفة مهمة السياسة (الإنمائية) الأوروبية. ويمكن أن تتغير أولويات الأطراف والأفراد المعنيين بمرور الوقت. ولا يستند استخدام العنف إلى دوافع الربح فقط. وكما هو موضح أعلاه، بدون الدوافع الثانوية لا يمكن إدامة أسواق العنف. ويمكن أن تصبح أو تتحول الدوافع الثانوية - مثل الجهود الرامية إلى إنشاء مجتمع عرقي قومي جديد - إلى دوافع أولية، والتي تؤسس بعد ذلك نظاماً جديداً مستهدفاً. حيث يثبت التاريخ الأوروبي

هذا الأمر أيضاً، فقد أصبح قادة جيوش المرتزقة في حرب الثلاثين عاماً رجال دولة متمكنين في السلطة ورجال أعمال مسالمين. و قد يكون استنزاف الموارد الناجم عن العنف قد ساهم في التهدئة النسبية في ذلك الوقت (كما هو الحال في لبنان اليوم). بالتالي فإن الانتقال من السوق العنيفة إلى ظروف أكثر سلمية يمكن أن يتحقق من خلال استنفاذ الموارد، الحصار الخارجي أو التحولات الداخلية في الأولويات، حيث تظهر مساحات متناقضة للعمل خلال الفترة الانتقالية.

فرص التدخل في سياق التعاون التنموي

لقد قدم التحليل السابق عدداً من القرائن حول كيفية تأثير التعاون الإنمائي على ظهور وتفكك الأسواق العنيفة. من حيث المبدأ، يمكن التمييز بين المساعدات والمعونات الوقائية و المساعدات والمعونات من خلال التدخل، والمساعدات بغية تثبيت السلام.

المساعدة الوقائية

إن تعزيز اليقين القانوني من خلال دعم بناء المؤسسات، لا سيما في مجال الحقوق في الأراضي، يمكن أن يمنع الميل نحو حل النزاعات بالعنف وبالتالي إعاقة ظهور مساحات مفتوحة للعنف. و في الفترة التي تسبق حالات الحرب الأهلية المحتملة يكون من المنطقي بشكل خاص الاستجابة لـ الانهيار الوشيك للاحتكار المحلي في استخدام القوة على شكل سيادة القانون من خلال وسائل أهمها: **(1)** التدخلات في السياسة الخارجية عبر القنوات الدبلوماسية المباشرة أو عبر المنظمات فوق الوطنية، (2) سحب المعونة الإنمائية (خاصةً عندما تؤدي إلى استقرار الإدارات التي تعتبر التعسف أمراً

مفروغاً منه باعتباره حقاً من حقوقِها وتعتبره من ضمن صلاحياتها)، (3) المساعدات الموجهة (على سبيل المثال من المنظمات الإنسانية والمؤسسات السياسية) لتعزيز مؤسسات سيادة القانون أو بعض الجهات الفاعلة. ودعم الصحافة المسؤولة وحظر التحريض على الأقليات يمكن أن يحرم أصحاب المشاريع العنيفة من استخدام وسائل إثارة الفزع. و قد يكون من العبث أن تُقَدَّم المساعدات الإنمائية بهدف تطوير وتعزيز وسائل الإعلام الجماهيري من دون أن تكون مصحوبة بمشروطية سياسية. فإذا استُخدمت وسائل الإعلام الجماهيري هذه في التحريض على الكراهية (وفقاً للمصطلحات القانونية الألمانية) والتحريض على العنف، فسيتعين استعادة المعونة. قد يبدو هذا الأمر طوباوياً بعض الشيء لكنه لن يكون إلا امتداداً لمبدأ قانوني وطني.

المساعدة من خلال التدخل

إن ما يطلق عليه هنا اسم التدخل بالمعنى الرسمي البحت، يمكن أن يكون ما هو إلا جزء من التعاون الانمائي وبما أن مثل هذه التدخلات لا يمكن أن تكون ناجحة بدون عنصر السياسة الإنمائية، فلا بد من عرض السياق العام هنا. وكل المصالح الاقتصادية سواء (التهريب واستثمار عائدات التجارة والسرقة والابتزاز واحتجاز الرهائن في بلدان ثالثة آمنة) أو توريد و إمدادات الأسلحة يمكن أن تتأثر بسبب الحصار. وبالطبع، ليس من السهل تحقيق مثل هذا الحصار، فهو يتطلَّب كثافة في العمالة أو تعقيدات تكنولوجية على حدود مناطق الحرب ويتطلب كذلك أن تكون القوات التي تقوم بمهمة مراقبة الحدود قادرة على استخدام الأسلحة لفرض واجباتها (على عكس ما حدث أو ما كان يمارس في النزاع اليوغوسلافي) وفي الوقت نفسه، يجب أن يُدرَك هذا الحصار أيضاً على أنه حصار للخدمات وخاصة حركة الأموال، وهو ما يمكن أن تصفه الدول المحايدة بأنه تعدٍ على "حريتها المصرفية". وبالإضافة إلى الحصار، فقد يكون من الضروري في بعض الحالات إنهاء العنف من خلال ضمان مؤقت للاحتكار المحلي في استخدام القوة من قبل القوات الخارجية. وبالطبع، تتطلب هذه المهمة الأمنية (وليست العسكرية في الواقع) أربعة أمور: أولا: يجب أن يكون التسلح واللوجستيات لقوات التدخل مساوية لتلك التي تمتلكها الجهات الفاعلة الداخلية، وثانياً: يجب أن يكون استخدام القوة العقابية ملزماً بالمعايير الدستورية ويجب ضمان ذلك على الصعيد المؤسسي، وثالثاً: يجب حصر السلاح تحت السيطرة، ورابعاً: التوسط في حل النزاعات اليومية، خصوصاً إذا كان العنف يأخذ شكل مساعدة ذاتية "للحصول على الحقوق" فيجب أن لا يشتعل مرة أخرى.

من الضروري العمل على بناء وتطوير أفكار المجتمع المحلي عن مفهوم العدالة و كذلك تعزيز ذلك في المؤسسات المحلية، إذا ما أُريدَ إرساء أساس للتطوير الذاتي لسيادة القانون من قبل القوى المحلية. وهذا يتطلب الكفاءة الاجتماعية والثقافية للمتدخلين، والتي غالباً ما توجد في إطار التعاون

المعتاد مع البلدان النامية، ولكنها للأسف غالباً ما تكون مفقودة في هذه المواقف المصيرية. أن أكثر أشكال التدخل انتشاراً في الوقت الحاضر هو إرسال الأطباء والممرضين وتوزيع الأغذية والملابس على ضحايا العنف. وكلما تم تجميع الناس معاً في مخيمات، أصبح تجنيد القوات أسهل وليس أصعب بالنسبة لأمراء الحرب (كما أظهر مثال اللاجئين الروانديين في زائير). حيث إن مخيمات اللاجئين، التي تُستخدم كثكنات ومعسكرات قوات لصالح أمراء الحرب ويتم دعمها بتوزيع المساعدات الغذائية، تؤدي إلى نتائج عكسية في التدخل. وستكون مفاهيم الإمداد اللامركزي أكثر ملاءمة هنا، فلا يمكن منع وصول إمدادات المعونة بشكل كامل إلى المجموعات المستهدفة بل بشكل جزئي من خلال ابتزاز أموال الحماية أو "الرسوم الجمركية" أو الدفع مقابل الحراسة أو السرقة. وفي الحقيقة فأن عمليات التسليم هذه تُقَوّي أمراء الحرب أكثر من ضحاياهم، لكن يمكن تجنبها من خلال الرصد الاجتماعي العلمي (لتدفقات السلع، ديناميكيات التحالفات، أشكال التجنيد، وإعداد موظفي التنفيذ الخاصين بهم.. وما إلى ذلك).

استقرار السلام

إن ما تم ذكره أعلاه حول الحاجة إلى استخدام سلطة الدولة في ظل سيادة القانون والحاجة إلى صحافة موثوقة و متحملة للمسؤولية يشير أيضاً إلى ضرورة التعاون الإنمائي في مرحلة ما بعد النزاع. وبصورة خاصة يعتبر دعم إنشاء مؤسسات محلية لحل النزاعات حاجة ملحة في هذه المرحلة، ويمكن أن تكون "لجان تقصي الحقائق"، التي تفرض من خلال إجراءاتها أطراف النزاع الالتزام ضمنياً بنفس القيم، خطوة أولية في هذا الاتجاه. كما يمكن لأشكال التسوية بين الضحية والجاني أن تعزز هذا البناء المؤسسي وتنمي الوعي المشترك بالقانون. وهنا، يجب ضمان كل من الصلة بالمفاهيم القانونية المحلية واستحضار معلومات عن تجارب البلدان الأخرى، حيث يمكن أن يكوّنا كلاهما معاً أداة للوصول إلى تعاون إنمائي حقيقي قائم على الشراكة.

بما أن ظروف الحرب تعطي الأولوية لقيمة المحارب، فإن احتمالية وجود الخطر المُهَدِد للسلام يكمن في أنه قد يتحقق لكن كهدنة مؤقتة فقط (استراحة محارب أو هدوء سلاحي فقط لا غير). وهناك نظام يحدد استقرار المكانة والهيبة في ساحات العنف المفتوحة، حيث يربط ذلك النظام فرص الشباب في اكتساب الشرف والهيبة بأعمال العنف ضد الغرباء أو الانتقام من "انتهاكات الشرف". وطالما أن نظام الهيبة هذا موجود، سيستمر جيش الإحتياط الموازي في النمو، حتى في وقت السلم، لإبقائه على أهبة الإستعداد وتحت تصرف الاستراتيجيون المحتملون للحرب الأهلية. ومع ذلك، ليس هذا هو الحال بالضرورة، فمن الممكن أيضاً فتح مسارات جديدة للاعتراف الاجتماعي، تلك هي المهمة الصعبة ولكنها ليست بالمستحيلة. كذلك يمكن لتعزيز طموح تنظيم المشاريع و ريادة الأعمال في أشكالها السلمية أن يعيد توجيه الطاقات التي يمكن أن تكون مُدَمّرة ويخدم كل من المكانة والربح على حد سواء (كما أظهرت التطورات في إثيوبيا).

المراجِع

Elwert, Georg, Stephan Feuchtwang, Dieter Neubert (eds.) (1999): Dynamics of Violence. Processes of Escalation and De-Escalation in Violent Conflicts. Berlin, Duncker & Humblot.

Jean, François und Jean-Christophe Rufin (dir.) (1996): Économie des guerres civiles. Paris, Hachette.

Koehler, Jan und Sonja Heyer (Hrsg.) (1998): Anthropologie der Gewalt. Berlin, VWF, S. 205-216.

نظرية ستيل في توكيد الذات

التهديد الجمعي واستراتيجيات التعامل

علي عبد الرحيم صالح
دكتور، باحِث متخصص في علم النفس الاجتماعي

مُجمَل: تستعرض هذه الدراسَة مُقدمات مفهوم تهديد الهويَّة ومحدداته، وتركز على نظريَّة ستيل في توكيد الذات، وما تتضمَّنه من الفرضيَّات الأربعة: مفهوم الذات الايجابي، والنزاهة الذاتيَّة، ومجالات الذات، والتعامل مع التهديد، وما تحدده من الاستجابات الدفاعيَّة: التجنب الدفاعي، وانتقاص الرسالة، وتحويل الانتباه، والانشغال، وتعزيز القيم، والإنكار، والتوكيد على أن يتسم الأفراد بمرونة النظام الذاتي، بمعنى أن الأفراد عندما يواجهون تهديداً ما فأنهم يستطيعون استعمال مختلف استراتيجيات التعامل وفق نوع الموقف المهدد.

يرجع الاهتمام بتهديد الهوية في علم النفس إلى بدايات القرن العشرين، وذلك عندما أهتم مجموعة من علماء النفس الاجتماعي بمفهوم التعصب والتنافس والصراع والعدوان بين الجماعات، إذ تناول الباحثون هذه المفاهيم نتيجة الدمار الذي طال أوروبا في القرن العشرين لا سيما ما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقيام بعض الجماعات بعمليات الابادة ضد الاقليات العرقية والدينية (مثل اليهود) التي واجهت مخاطر تهديد الهوية.

وقد ظهرت دراسات تهديد الهوية في فرضيات وتفسيرات نفسية واجتماعية متعددة، التي يمكن تلمسها في نظرية وليم جراهام سمنر حول التمركز العرقي ethnocentrism عام 1906، إذ أفترض أن أعضاء الجماعة عندما يعتقدون أن عرقهم مفضل على الجماعات الأخرى، وهو مركز كل شيء، فأن هذا يدعو الجماعة إلى احتقار الجماعات الأخرى، مما ينتج عنه التعصب العرقي، ويولد نزعة نحو إبادة الجماعات المنافسة (Bizumic,2014,p.3). وقد تأثر بهذه النظرية مظفر شريف الذي أجرى تجاربه في اربعينات القرن العشرين، ووجد أن تهديد الهوية يظهر نتيجة الصراع بين الجماعات على الموارد وفرض القوة والهيمنة على الجماعات الأخرى، فما أن يشعر أعضاء الجماعة أن هناك جماعة تهددهم في الحصول على الموارد والحاجات، حتى يتوجهوا إلى ازاحتها، والقضاء عليها، مثل الصراعات التي نشأت بين البيض والسود، والطبقة البرجوازية والعمالية.. وغيرها (Baumeister, &Vohs,2007,p.725).

وبسبب نتائج الحرب العالمية الثانية وظهور أبادة الهولوكست ضد اليهود، قام مكتب التحقيقات الأمريكية بتكليف عالم النفس الاجتماعي ثيودور أدورنو عام 1950 بإجراء سلسلة من دراسات التحيز تهدف إلى تفسير لماذا وجهت التهديدات للهوية السامية اليهودية ومعاداتها، وقدم أدورنو ملف تحت عنوان الشخصية المعادية للديمقراطية The Antidemocratic Personality، وتوصل إلى أن تهديدات الهوية تظهر نتيجة وجود استعدادات نفسية لدى الجماعة نشأت بسبب

نظامها الاجتماعي والتربوي القاسي (أساليب عقابية مفرطة) الذي يتربى عليه أعضاء الجماعة، مما أدى ذلك إلى كبت هذه الخبرات، والخوف من توجيهها نحو مصدرها الأصلي المتمثل بالوالدين والمربين (صورة الجماعة)، ومحاولة توجيهها إلى مصادر أخرى (جماعة خارجية)، لذلك يتشكل بسبب هذا النظام ما أطلق عليه أدورنو بالشخصية التسلطية التي هي مجموعة من السمات الشخصية المتلازمة مثل العدوانية وتوكيد القوة ومعاقبة الذين يخالفون الجماعة والالتزام بالقيم التقليدية (Martin,2001,p.1-2).

ورغم الشهرة التي نالتها نظرية الشخصية التسلطية لأدورنو، إلا أن الفضل الكبير في تطور أبحاث العلاقات بين الجماعات ترجع إلى جوردن البورت (1954) Gordon Allport، الذي أجرى مجموعة من الدراسات النفسية حول التعصب والصراع الاجتماعي، ومحاولته توضيح آليات التهديد التي تحدث بين هذه الجماعات، كذلك قدم مفهوم الجماعة الداخلية ingroup والجماعة الخارجية Outgroup، وأفترض أن التهديد بين الجماعات يحدث عندما يشكل الأعضاء اتجاهات وأفكار سلبية نحو بعضهم البعض من دون وجود أدلة كافية عليها، مما ينتج عن ذلك مجموعة من الصور النمطية ومشاعر من الحقد والكراهية يوجهها اعضاء الجماعة الداخلية نحو الجماعة الخارجية (Worle,2021,p.4).

إن عمل البورت حول التعصب بين الجماعات الداخلية والخارجية أثار أفكار عالم أخر يدعى هنري تاجفل Tajfel، الذي حاول في عام 1954 دراسة تهديد الجماعات عبر عملية معرفية تدعى بالتصنيف المعرفي، إذ اعتقد أن التعصب بين الجماعات ينتج عن سلسلة من العمليات المعرفية، التي تؤدي إلى اتخاذ احكام التحيز، فعلى سبيل المثال كان لدى النازيين أحكام متطرفة تجاه اليهود، وليس بسبب النظام الاجتماعي الذي نادى به أدورنو سابقا. ووجد تاجفل أن قيام الأفراد بتصنيف العالم الاجتماعي إلى جماعات مختلفة كفيل بأن يؤدي إلى ظهور عمليات التهديد، إذ يرى هؤلاء الأعضاء أنهم أكثر تشابها مع بعضهم البعض، وبالوقت نفسه يختلفون عن الجماعات الأخرى (Stroebe,1982,p.1).

ونتيجة الدراسات المستمرة التي قدمها تاجفل حول التصنيف الاجتماعي والمقارنة بين الجماعات والتميز الاجتماعي، فأنه قدم مع زميله تيرنر عام 1979 نظرية نفسية واجتماعية متكاملة حاولت أن تبين كيفية حدوث التغيير الاجتماعي social change في العلاقة بين الجماعات الاجتماعية، وسعي الناس إلى التعامل مع تهديد الهوية والحفاظ على هوية اجتماعية ايجابية في عالم حافل بعدم المساواة الاجتماعية(Sablonnière et al.,2013,p.256). وبفضل هذه النظرية تم دراسة تهديد الهوية بشكل واسع في دراسات علم النفس الاجتماعي.

مفهوم تهديد الهوية

يشير تهديد الهوية Identity threat إلى أدراك اعضاء جماعة معينة أن هناك افعال وأحداث تبخس قيمة الجماعة التي ينتمون إليها، فيشعرون أن هويتهم قد تصبح غير مميزة، وأن جماعتهم

ستكون أقل مكانة وقوة وهيبة من الجماعات المنافسة، لذا تشكل هذه الافعال والأحداث خطرا على قيمة ومكانة جماعتهم، وتشكل تحديا لانتمائهم وتماسكهم الاجتماعي (سيزر وآخرون، 2010، ص913). وينتج عن تهديد الهوية حالة من الازعاج والضيق الذي يحفز الأعضاء على التخلص منه في ضوء السعي إلى استرجاع صورة الجماعة الايجابية، وتوكيد قيمتها واسترجاع مكانتها قبل ظهور التهديد (Froehlich et al.,2022,p.2). كذلك ينتج عن تهديد الهوية حالة من أدراك عدم الكفاية للجماعة perceived incompetence of the group ، أو أنها غير مقبولة لاسيما عندما يعتقدون أن جماعتهم غير معترف بها بشكل كافٍ ككيان مستقل، ولا تتمتع بخصائص فريدة، أو عندما يتم التشكيك بقوة الجماعة وسلوكها الأخلاقي. هذا التهديد يؤثر على قبول الأفراد لعضويتهم الاجتماعية، ومدى اندماجهم في الجماعة مالم يتم التعامل مع التهديد بصورة مباشرة (Ellemers,2010,p.2). وعادة ما يظهر تهديد الهوية نتيجة مجموعة من المواقف التي تقلل من قيمة أعضاء الجماعة، مثل مواجهة الصور النمطية السلبية، فعلى سبيل المثال كانت الهوية العرقية السوداء توصم بالغباء والكسل والعنف، ويوصم المسلمين بالتطرف والإرهاب؛ كذلك يظهر التهديد في عمليات التنافس والاستبعاد الاجتماعي، وذلك عندما تحاول جماعة ما حرمان جماعة أخرى من المشاركة في الحياة الاجتماعية والحصول على الموارد الاقتصادية والفرص السياسية بصورة كافية، وتنشأ تهديدات الهوية أيضا في التجريد الإنساني، أي عندما يتم تجريد جماعة معينة من الخصائص الإنسانية، ووسمها بالخصائص الحيوانية المتدنية (Steele et al.,2002,p.380)

إن تهديد الهوية في الموقف الاجتماعي قد يواجهه جميع أعضاء الجماعة، أو قد يتعامل معه الفرد لوحده عندما يدرك أنه تم استبعاده أو تجاهله أو عدم احترامه بسبب عضويته في جماعة معينة، وفي كلا الحالتين نجد أن هذا التمييز يجعل الأفراد يمرون بحالات انفعالية سلبية مثل الغضب والحزن والنبذ، ويؤثر على شعورهم بالرفاهية والرضا عن الجماعة ويهدد مشاعرهم في الانتماء. ومن السلوكيات والمواقف التي تثير تهديدات الهوية تعرض أعضاء الجماعة للاستفزازات والشائعات والصور النمطية والافلام والاعلام والاعلانات العنصرية وشعارات الكراهية..وغيرها (Slepian and Jacoby-Senghor,2021,p.392). ويتم أثارتها في مواقف التنافس السلبي، والانتخابات السياسية، والأزمات الاجتماعية والاقتصادية، والتظاهرات، وزيادة الهجرة، وصعود الايدولوجيات المتطرفة للحكم، وارتفاع مستوى الحرمان النسبي بين الجماعات (Manunta et al.,2022,p.894-895).

ولهذا فأن ما يميز تهديد الهوية أنه يؤثر على شعور أعضاء الجماعة بالرفاهية، ومستوى ارتقائهم، وأدائهم في العمل، فعلى سبيل المثال وجد "ستيل وأرنسون"(1995) Steele and Aronson أن استمرار تهديدات الهوية يؤدي إلى الإضرار بأداء أعمال الجماعة الفكرية، إذ توصلا إلى أن اداء الطلبة السود على المهام الأكاديمية والفكرية كان أقل من البيض عندما شعروا بخطر تهديد الصورة الجمعية لجماعتهم السوداء (Aronson et al.,1999,p.29) وتوصل شمادير وجونز وفوربس

(Schmader, Johns, & Forbes, 2008) أن الموظفين الذين يشعرون بتهديد الهوية في أماكن العمل يكون أدائهم أقل من المستوى المتوسط، إذ تعمل تهديدات الهوية إلى إثارة مستوى القلق، واستنفاد الطاقة والجهد، وانخفاض القدرة على استعمال الذاكرة العاملة (Schmader et al.,2008,p.336). كذلك وجد كريندل وريشيسون وكيلي وهيثرتون (Krendl, Richeson, Kelley, & Heatherton, 2008) أن تذكير النساء أنهن ضعيفات في الرياضيات يؤدي إلى تدني مستوى تحصيلهن الدراسي، وانخفاض مهاراتهن في أداء المهام الرياضية (Krendl, Richeson, Kelley, & Heatherton, 2008,p.168).

نظرية توكيد الذات Theory of self-affirmation

قدم عالم النفس الاجتماعي كلود ستيل Claude Steele من جامعة ستانفورد عام 1988 نظرية جديدة في علم النفس فتحت أبواب واسعة في دراسة العديد من السلوكيات الاجتماعية مثل التعصب والصور النمطية والصراع تدعى بتوكيد الذات self-affirmation. إذ اعتمد "ستيل" على أرضية نظرية ضخمة في التوصل إليها، مثل نظرية التنافر المعرفي والهوية الاجتماعية ومفهوم الذات، وأختبرها عبر العديد من الدراسات التجريبية، لذا كان هدف "ستيل" تعرف كيف يقوم الأفراد بتقليل تهديدات الصورة الذاتية (الشخصية والاجتماعية) عن طريق التأكيد على قيمة الذات والدفاع عنها (Steele,1988,p.261). لهذا السبب أطلق "ستيل" على هذه النظرية بالتوكيدية، لكون الفرد يحاول أن يثبت نفسه وهويته الاجتماعية عبر التركيز على كيفية تكيف الأفراد مع المعلومات أو التجارب التي تهدد مفهومهم الذاتي والاجتماعي والتقليل منها من أجل حفظ الذات من الضرر، فإذا قام الأفراد بالحفاظ على ذاتهم من هذه المهددات، فأنه من غير المرجح أن يتعرضوا للضيق، وهذا الحفظ يتم عادة عبر التعامل بشكل دفاعي عند مواجهتهم المعلومات التي تتعارض أو تهدد إحساسهم بالذات، وهو ما يؤدي إلى تحسين أدائهم وصحتهم والحفاظ على هويتهم (Cohen et al.,2000,p.1151).

وبهذا الصدد صاغ "ستيل" مجموعة من الفرضيات التي توضح نظريته، فهو يفترض (1) أن الناس تدفعهم الحاجة إلى رؤية أنفسهم وجماعتهم بطريقة إيجابية، و(2) عندما تتعرض هذه الصورة الذاتية للتهديد في أحدى الجوانب النفسية والاجتماعية فأنهم يشعرون بالتنافر الذي يثير حالة من الخوف والقلق والغضب، و(3) يتولد لدى الأعضاء دافع يحفزهم على استعادة هيبتهم وقوتهم لكون الناس لديهم رغبة قوية في الحفاظ على صورة ذاتية إيجابية. واعتمد "ستيل" في صياغة هذه الفرضيات على نظرية التنافر المعرفي لفستنجر، إذ أن الناس يحاولون دائما تقليل الحالة النفسية غير السارة عندما يتم يواجهون معلومات لا تتسق مع مفهومهم الذاتي حول هويتهم، لذلك يتبنون مجموعة من السلوكيات للتخلص من التنافر، والحفاظ على صورتهم الذاتية (Steele,1997,p.613). وقد صاغ "ستيل" وفق هذه الفرضيات مفاهيم نفسية خاصة تبين عملية التوكيد الذاتي لدى الأفراد، وتتمثل بالآتي:

1. مفهوم الذات الايجابي Positive self concept: عبارة عن مجموعة من المعتقدات والافكار والمعلومات التي يشكلها الأفراد حول أنفسهم، وهي مصدر مهم في فهم ذاتهم، وتحديد هويتهم الشخصية والاجتماعية. ويعتقد "ستيل" أن الناس ينزعون دائما إلى تشكيل مفهوم إيجابي حول أنفسهم، وجماعتهم بوصفهم قادرين على التحكم في النتائج التكيفية، ورؤية أنفسهم لائقين اجتماعيا واخلاقيا، لأن من دون ذلك ستصبح الذات لا تطاق، لكون الفرد سيكره نفسه وجماعته، ويشعر أنه يمتلك هوية شخصية واجتماعية سلبية (Cohen & Sherman,2014,p.333).
2. النزاهة الذاتية self integrity: صاغ "ستيل" هذا المفهوم ليشير إلى وجود دافع أساسي لدى البشر في الحفاظ استقامتهم الذاتية، ويقصد بذلك رغبة الناس في الاعتقاد أنهم يمتلكون القيم الإنسانية، ويفهمون أنفسهم كأشخاص صالحين ويتصرفون بطرائق تتفق مع الأعراف الثقافية والاجتماعية، ويحافظون على صورتهم الذاتية كأفراد جيدين وجديرين بما فيه الكفاية حتى يكونوا مؤهلين في مجالات الحياة. ويرى "ستيل" أن النزاهة الذاتية تعد دافعا عالميا وضروريا لأنه يجعل الناس يشعرون بالمزيد من الأمان، وأنهم محترمين ومقدرين من قبل الآخرين (Cascio et al.,2015,p.621).
3. مجالات الذات: يدعي ستيل أن الذات تتكون من مجالات مختلفة، تتمثل بالأدوار والقيم وأنظمة المعتقدات. تشمل الأدوار مسؤوليات الشخص، مثل كونه والدًا أو صديقًا أو عضوا فاعلا في جماعته؛ وتتمثل القيم بالتطلعات التي يعيش الناس وفقًا لها، بما في ذلك العيش بصحة جيدة ومعاملة الآخرين باحترام، في حين تشمل أنظمة المعتقدات والأيديولوجيات التي يتبناها الشخص مثل المعتقدات الدينية أو السياسية. إن هذه المجالات هي التي تتعرض للتهديد، فقد يواجه الفرد خبرات تهدد مفهومه لذاته بأنه ينتمي إلى جماعة تتبنى ايدلوجيات سلبية، أو أنه يتبنى قيم غير صحية، أو أنه عضو غير كفوء في جماعته، لذلك ترسل هذه الخبرات رسائل تهدد النزاهة الذاتية، وهي تشير ضمنا إلى أن الفرد ليس جيدا أو مناسبا في مجال ذي صلة به أو جماعته، وعندما يواجه الأفراد تهديدًا لأحدى هذه المجالات، فإنهم سيكونون متحمسين في الحفاظ على صورة إيجابية عن أنفسهم (Sherman, D. K., & Cohen,2006,p.183).
4. التعامل مع التهديد coping with threat: إن تعرض الأفراد للتهديد النفسي من خلال المعلومات والخبرات السلبية التي تتناقض مع فهمهم الذاتي وصورتهم حول جماعتهم غالبًا ما تستدعي مجموعة من الاستجابات لمعالجة هذه المعلومات التي تقوض قدرة الفرد على التوافق. وهدف هذه الاستجابات الدفاع عن الذات والحفاظ على سلامة الجماعة (Lindgren et al.2021,p.485)، كما أن لها نتائج مهمة على الصحة النفسية، فهي تحمي الناس من الشعور

بالخزي، وتقلل من الضيق والتوتر، وتحميهم من الارهاق، وتجعلهم يحافظون على مواردهم الذاتية(Taylor& Broffman,2011,p.1).

وبهذا الصدد توصل "ستيل" إلى مجموعة من الاستجابات الدفاعية التي تهدف إلى الحافظ على سلامة الذات من التهديد، وتمثلت هذه الاستجابات بالاتي:

1. التجنب الدفاعي defensive avoidance: ميل الفرد إلى تجنب التعامل مع المعلومات المهددة أو غير السارة.
2. انتقاص الرسالة message derogation: قيام الفرد برفض محتوى الرسالة أو ما تحمله من قيمه(Lindgren et al.2021,p.485).
3. تحويل الانتباه diversion of attention: امتناع الفرد في التفكير بالمهدد في ضوء تحويل انتباهه من المجال الذي تم تهديده في الذات إلى مجال آخر.
4. الانشغال engagement: القيام بنشاط ينتج عنه قيمة ذات صلة بالفرد وجماعته، مثل قضاء الوقت مع العائلة أو التطوع إلى مساعدة الجماعة (Sherman& Cohen,2006,p.183) .
5. تعزيز القيم promoting values: القيام بأنشطة تعزز قيم ومعتقدات وأدوار الفرد التي تعتبر مركزية في هويته، إذ أن التعامل مع التهديد في ضوء تعزيز القيم يساعد على تذكير الأفراد بالقيم التي يعرفون في ضوئها أنفسهم وجماعتهم (Cohen & Sherman,2007,p.787).
6. الإنكار denial: إنكار الفرد وجود المواقف المهددة كوسيلة للشعور بالراحة (Sherman& Cohen,2006,p.183).

وفي الختام يفترض "ستيل" أن من الضروري أن يتسم الأفراد بمرونة النظام الذاتي **flexible self-system**، بمعنى أن الأفراد عندما يواجهون تهديداً ما فأنهم يستطيعون استعمال مختلف استراتيجيات التعامل وفق نوع الموقف المهدد، كذلك أنهم عندما يواجهون ضعف في مجال معين (مثل أنا عامل سيء) فأنهم يستطيعون استيعابه بدعم قيمة في مجال أخر (مثل أنا رب أسرة جيد) وهذا ينطبق أيضا في السياق الجمعي (انا انحدر من طبقة فقيرة لكني انتمي إلى حزب قوي)، وبذلك إذا أدرك شخص ما تهديدًا في مجال معين، فأنه يمكنه استيعاب هذا التهديد من خلال دعم قيمة في مجال آخر، وهذا ما يسمح للناس بالتوافق عند التعامل مع التهديد، ومن دون ذلك فأن الأفراد سيصابون بالجمود، وسيجدون صعوبة في التعامل مع هذه الضغوط. لقد أثبتت الدراسات التجريبية صحة نظرية ستيل في توكيد الذات، لاسيما افتراض ستيل أن الأفراد يستعملون استراتيجيات التعامل مع التهديد في أوقات الخطر، وأن الناس يقللون استجاباتهم الدفاعية متى ما عزز شعورهم بسلامة ذاتهم وهويتهم الاجتماعية.(Cohen & Sherman,2014,p.336)

المراجِع

Aronson, J., Lustina, M. J., Good, C., Keough, K., Steele, C. M., & Brown, J. (1999). When White men can't do math: Necessary and sufficient factors in stereotype threat. Journal of Experimental Social Psychology, 35, 29-46.

Baumeister, R. F. &Vohs ,K.D.(2007). Encyclopedia of Social Psychology.New York: SAGE Publications.

Bizumic, B.(2014). Ethnocentrism.Journal of Social and Political Psychology 2(1):3-10.

Cascio, C. N. et al.(2015). Self-affirmation activates brain systems associated with self-related processing and reward and is reinforced by future orientation. Soc Cogn Affect Neurosci. 2016 Apr; 11(4): 621–629.

Cohen, G. L. & Sherman,D. K. (2014). The Psychology of Change: Self-Affirmation and Social Psychological Intervention. The Annual Review of Psychology;vol. 65:333‑71

Cohen, G. L. & Sherman,D. K. (2014). The Psychology of Change: Self-Affirmation and Social Psychological Intervention. The Annual Review of Psychology;vol. 65:333‑71

Cohen, G. L., & Sherman, D. K. (2007). Self-affirmation theory. In R. Baumeister and K. Vohs (Eds.), Encyclopedia of Social Psychology (pp. 787-789). Thousand Oakes: Sage Publications

Cohen, G. L., Aronson, J., & Steele, C. M. (2000). When beliefs yield to evidence: Reducing biased evaluation by affirming the self. "Personality and Social Psychology Bulletin, 26"(9): 1151-1164.

Froehlich, L., Brokjøb, L.G., Nikitin, J. & Martiny, S.E. (2022)Integration or isolation: Social identity threat relates to immigrant students' sense ofbelonging and social approach motivation in the academic context.JournalofSocialIssues,No29,p.1–27.

Hogg, M. A. & Vaughan, G. M. (2010). Essentials of Social Psychology.New York:Pearson Education Limited.

Krendl, A. C., Richeson, J. A., Kelley, W. M., & Heatherton, T. F. (2008). The negative consequences of threat: An fMRI investigation of the neural mechanisms underlying women's underperformance in math. Psychological Science, 19, 168-175.

Lindgren, K. P. et al.(2021). Theory-driven interventions: How social cognition can help.The Handbook of Alcohol Use understandings from Synapse to Society. New York: Academic Press.

Manunta, E et al. (2022). Threat and Feelings of Social Exclusion. Political Psychology, Vol. 43, No. 5, p.893-912.

Martiny, S. E., & Nikitin, J. (2018). Social identity threat in interpersonal relationships: Activating negative stereotypes decreases social approach motivation. Journal of Experimental Psychology: Applied. Advance online publication.

Sablonnière, R et al.(2013). Dramatic Social Change: A Social Psychological Perspective.Journal of Social and Political Psychology, 2013, Vol. 1(1), 253–272.

Schmader, T., Johns, M., & Forbes, C. (2008). An integrated process model of stereotype threat effects on performance. Psychological Review, 115, 336-356.

Sherman, D. K. (2013). Self-Affirmation: Understanding the Effects. Social and Personality Psychology Compass 7/11 ,p. 834–845

Sherman, D. K., & Cohen, G. L. (2006). The psychology of self-defense: Self-affirmation theory. In M. P. Zanna (Ed.) Advances in experimental social psychology, 38, pp. 183-242. New York, NY: Guildford Press.

Sherman, D. K., & Cohen, G. L. (2006). The psychology of self-defense: Self-affirmation theory. In M. P. Zanna (Ed.) Advances in experimental social psychology, 38, pp. 183-242. New York, NY: Guildford Press.

Slepian, M. L. & Jacoby-Senghor, D.(2020). Identity Threats in Everyday Life: Distinguishing Belonging From Inclusion. Social Psychological and Personality Science; Vol. 12, Issue 3,p. 392-406.

Steele, C. M. (1988). The psychology of self-affirmation: Sustaining the integrity of the self. In L. Berkowitz (Ed.), "Advances in Experimental Social Psychology" (Vol. 21, pp. 261-302). San Diego, California: Academic Press.

Steele, C. M. (1988). The psychology of self-affirmation: Sustaining the integrity of the self. Advances in experimental social psychology, 21, 261-302

Steele, Claude M. 1997. A Threat in the Air: How Stereotypes Shape Intellectual Identity and Performance. American Psychologist 52: 613–629.

Stroebe, W.(1982). Henri Tajfel (1919-1982), European Journal of Social Psychology: Volume12, Issue2,p.1-3.

Taylor, S. E.&Broffman, J. I. (2011). Psychosocial Resources: Functions, Origins, and Links to Mental and Physical Health. Advances in Experimental Social Psychology; Volume 44, Pages 1-57.

Worle, D. R (2021). Adorno et al. The Authoritarian Personality 1950. Johns Hopkins University press.

مَفاهيم

التنشئة السياسيَّة

المفهوم والديناميات والمراحِل

لماذا يفكر الناس ويشعرون ويسلكون بكيفيَّات مختلفة في الحياة السياسيَّة؟ وكيف تتحوَّل ملايين الأفكار والمشاعر والأفعال السياسية الفردية إلى أنماط عامة من الاستقرار – عدم الاستقرار، والطاعة – التحدي، والاستمرارية – التغير السياسي؟ تشكّل الإجابة على هذين السؤالين جوهر الاشتغال التنظيري والبحثي في ميدان التنشئة السياسية، ومن هذا الجوهر تنبثق الأهمية المحورية لهذا الميدان في مجال الدراسات النفسية والاجتماعية والسياسية، إذ يبحث فيه عن نمو العديد من التوجهات السياسية، كالاتجاهات نحو رموز السلطة والقانون والمجتمع، كما يبحث في تقييم الاتجاهات نحو رموز السلطة والقانون والمجتمع، كما يبحث عن تقييم الاتجاهات نحو موضوعات متغيرة على صعيد الحياة السياسية، والتفضيلات والمشاعر وأنماط المعرفة والمشاركة السياسية (Merelman, 1973, p.161). فهو يبيّن العناصر الثابتة والمتحرّكة في التوجّهات السياسية، ومدى كون هذا الثبات نسبي أو مطلق، ومحددات التغير والحركة، والعوامل المفضية إلى زحزحة العناصر الثابتة، ومدى الارتباط بين هذين النوعين من العناصر، وآليات التفاعل بينهما، والعوامل المؤثرة في نمو وفاعلية وعمق الحراك والحركات الاجتماعية والمجتمعية السياسية، والعوامل المؤثرة في النشاط والانعزال السياسي، فهو يهتم بالجذور الشخصية والاجتماعية للتوجهات السياسية. وقد تم التأسيس والتأصيل لميدان التنشئة الاجتماعية في عصر الثورات الاجتماعية في القرن الثامن عشر، عندما لم يعد المواطن مجر ظلال باهتة على الساحة السياسية، وأصبحت رؤى ومعتقدات واتجاهات الجماهير ذات ثقل وتأثير، واتضح أن النظام الاجتماعي يعتمد على ميول الجماهير بنفس درجة اعتماده على القوانين المكتوبة وسلوكيات النخبة، إن لم تكن متقدمة عليها.

أولاً: مفهوم التنشئة السياسيّة

تعرّف التنشئة السياسية Political Socialzation على أنها: ذلك المجال من مجالات التنشئة الذي يتم عن طريقه تأهيل الفرد ليصبح مواطناً، كائناً سياسياً، يمتلك المقدرة على التفاعل الايجابي ضمن نسق اجتماعي معيّن، ومن خلال الدور الذي يتقلده في إطار ذلك النسق، ويتم هذا ضمن نظام التدرج الاجتماعي السائد وطبيعته ومعاييره ودرجة المرونة والانفتاح فيه. كما تعرّف على أنها: العملية التي يكتسب من خلالها الفرد معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية، ويكوّن بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية وتحدد درجة نضجه وفاعليته السياسية في المجتمع، وتساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي طالما أنها تستهدف

تمرير الأفكار والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب ويحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتها الاجتماعية والطبقية. وتعرّف كذلك على أنها: عملية غرس المعلومات والقيم والممارسات الثورية، سواء كانت رسمية وبأسلوب مخطط، أو عفوي لخلق المواطنين الصالحين الذين يحتاجهم المجتمع (الحسن، 1999، ص211).

إلا أن هذه التعاريف تختزن تحيزاً نحو جانب محدد من عملية التنشئة السياسية، فالأول يميل إلى صورة المواطن الفاعل، بينما التنشئة السياسية أعم من أن تحدد بهذا الإطار، إذ يمكن أن توجد المواطن غير الفاعل، كما أن التعريفين الآخرين يتبنيان وجهتي نظر متعارضتين، إذ يتبنى أولهما الوظيفة المحافظة للتنشئة بوصفها تعمل على ترسيخ استقرار النظام السياسي، بينما يتبنى ثانيهما الوظيفة الثورية للتنشئة بوصفها تكرّس قيم ومشاعر الثورة في وجه النظام، بينما التنشئة السياسية قد تؤدي كلا الوظيفتين. وبناءً على ذلك يُمكن تعريف التنشئة السياسية على أنها: العملية التي يتم من خلالها اكتساب المشاعر والأفكار السياسية واستدماج القيم وتكوين المعتقدات والاتجاهات السياسية المكوّنة للذات السياسية للفرد التي تحدد موقفه وحركته في المجال السياسي.

وتتقاسم الاهتمام المعاصر بالتنشئة السياسية مقاربتين في التحليل، تتباينان من حيث محو التركيز، وتلتقيان على صعيد مسارات التحليل، هما: المقاربة النظميّة والمقاربة الفرديّة. فالمقاربة **النُظميّة تركّز على النظام**. إذ تسعى من خلال دراستها للتنشئة السياسية إلى القاء الضوء على خصائص وعمليات النظم السياسية، وتحليل الظروف والعمليات التي يتولّد منها الاستقرار أو عدم الاستقرار في الأنظمة السياسية، إذ تنطلق من افتراض " أن النظام السياسي – بغض النظر عن الوسائل التي يوظّفها لحفض وجوده – لا يتمكن من تأدية وظائفه واستمراريته عبر الزمن ما لم يعمل على إحراز تأييد مواطنيه من خلال التنشئة السياسية ". فجميع الأنظمة تحاول أت تخلّد هياكلها من خلال مؤثرات التنشئة السياسية ذات الصلة بالهياكل الأولية والثانوية التي يتمكّن الطفل من خلالها من اجتياز مرحلة الحلم، فالتنشئة السياسية عملية توصيل للثقافة السياسية، نتيجتها الطبيعية وجود توجّه نحو التظام السياسي وأدواره المختلفة وشاغلي هذه الأدوار، كما أنها تتضمن المامة بالقيم المؤثرة والمشاعر تجاه مدخلات المطالب إلى النظام ومخرجاته السلطوية، فالنظام كيان يعمل من أجل المحافظة على استمراريته من خلال تعليم مواطنيه القبول بالنظام السياسي القائم والثقة بقياداته وتوقّع أنماط سياسية معيّنة. بينما **تركّز المقاربة الفردية على الفرد**. فتعمل على دراسة السلوك والاتجاهات السياسية للفرد، وأسباب الميل نحو المشاركة في الحياة السياسية لدى البعض وعزوف البعض الآخر عنها، ونوعيات الناس الذين لديهم ميولاً ليبرالية أو محافظة أو راديكالية، ومعرفة المواطن بكيفية عمل الحكومات وآليات اكتسابه الانتماءات الجماعية والايديولوجية، والمعرفة السياسية، وقدرة التقييم والمفاضلة بين البرامج السياسية، والعوامل المساهمة في استمرار أو تغير هذه الانتماءات والقدرات والإدراكات، فتدرس

بدايات السلوك السياسي في حياة ما قبل البلوغ، وكيفية ظهور التغييرات اللاحقة في إطار الخبرات المستقبلية، فالفرد يكوّن توجهاته الخاصة نتيجة لعلاقاته مع النظام السياسي ومختلف الجماعات والأفراد. وفي إطار هذه العلاقة المتطورة بين الفرد ومجتمعه، تتضمن عملية التنشئة بعدين: الأول يتضمن تحديد أو الغاء بعض الخيارات السلوكية، مما يجعل البدائل السلوكية المتعددة تتفق بمرور الزمن، والثاني يتضمن جعل الفرد كائناً اجتماعياً سياسياً من خلال تطوير وتنمية الفرد بتزويده بالعديد من الانتماءات والعلاقات الاجتماعية، فهي تفتح وتمهد البيئة السياسية أمام الفرد وتقدّمه لإطار وبيئة اجتماعية معينة، تتضمن الولاء السياسي والقواعد والبرامج والشخصيات والرموز السياسية والسلوك السياسي، فهي – بتعبير آخر – تعمل على بناء الذات السياسية، أي المجموع الكلّي للتوجهات الفردية المتعلقة بالبيئة السياسية للفرد ودوره السياسي، والتي تتكوّن من الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي يحملها المواطن إزاء بيئته السياسية، بما يتضمنه من مشاعر وطنية أو ولاءات وانتماءات لأحزاب أو جماعات سياسية، وتبنّي مواقف ايديولوجية واتجاهات وتقييمات لقضايا وشخصيات وأحداث سياسية معينة، وإدراك للحقوق والمسؤوليات (داوسن وآخرون، 1980، ص24-26).

ثانياً: دينامية التنشئة السياسيّة

عملية التنشئة السياسية عملية مركّبة – معقّدة، تقوم على تداخل مكوّنات تتمثّل بـ: توجّهات وأنماط وقنوات ومراحل.

التوجهات السياسيّة

- **مشاعر سياسية أساسية:** تشكّل جوهر الذات السياسية، إذ تتضمن مجموعة أساسية من الارتباطات والولاءات السياسية، تتسم بالحدة، موجّهة نحو الأمة أو أية وحدات سياسية أخرى، وتتضمن ارتباطات برموز وأوضاع سياسية أساسية، وجماعات مهمة، قد لا تكون سياسية إلا أن لها مضامين وعواقب سياسية. ويعد هذا النوع من أقوى التوجهات وأكثرها قدرة على مقاومة التغيير، وتشكّل جوهر التوجهات التي يتم على أساسها بناء التوجهات السياسية اللاحقة.
- **معرفة وتقييم البنى والعمليات السياسية:** وهي مجموعة مختلفة من المعارف والتقييمات السياسية المحددة للمؤسسات والأدوار والعمليات السياسية، كدور رئيس الجمهورية أو المجلس التشريعي وحقوق وواجبات الفرد.
- **التوجهات نحو أغراض أو أهداف سياسية مؤقتة:** وهي وجهات نظر ومواقف آنية، إذ يتفاعل الفرد مع سياسات وبرامج وشخصيات وأحداث سياسية محددة، فيؤيد هذا ويعارض هذا ويعارض ذاك، وهي أقل استقراراً واستمرارية من النوعين الأولين (داوسن وآخرون، 1998، ص66-70).

أنماط التنشئة السياسيّة

- **الأنماط غير المباشرة**: وهي الأنماط التي يتم من خلالها اكتساب ميول ونزعات غير سياسية تؤثر في تطور التوجهات السياسية، فخبرات وتجارب المراحل العمرية المبكرة والتي تؤثر على السلوك اللحق، وهي في الغالب ليست سياسية صريحة، إلا أن لها نتائج سياسية كامنة وضمنية، وتتمثّل هذه الأنماط بـ:

- **الانتقال الشخصي:** نقل المشاعر والمدركات من موضوع إلى آخر بأسلوب شخصي ذاتي، فالطفل ينقل صورة السلطة المتمثلة بالوالدية إلى الرموز السياسية.

- **التدرّب المبدئي:** تعلّم أنماط من السلوك تفيد في مواقف أخرى، فالمشاركة في اتخاذ القرارات في الأمور غير السياسية تكسب الفرد مهارة اتخاذ القرار في المجال السياسي، إضافة إلى مهارة التعبير عن الذات وطرق الممارسة السياسية الفاعلة.

- **التعميم**: توسيع دائرة المفاهيم، فأبعاد المعتقد الأساس لدى الفرد كنظرته للطبيعة والآخرين والزمن والحركة والنشاط والطبيعة البشرية تكون لها علاقة متبادلة مع الاتجاهات السياسية المحددة.

- **الأنماط المباشرة:** وهي الأنماط التي يتم من خلالها اكتساب توجهات سياسية صرفة، وتتمثّل بـ:

- **المحاكاة**: قيام الفرد بمحاكاة توجهات ومواقف وسلوكيات الآباء والمدرسين والأصدقاء وزملاء العمل وقادة الرأي في المجال السياسي، بصورة ايجابية أو سلبية، كأن يتصرف بالضد من تصرفاتهم.

- **التوقع**: الأفراد الذين يأملون بالحصول على مواقع معينة يقتبسون القيم والسلوكيات المرتبطة بهذه المواقع قبل تقلّدها بوقت طويل.

- **التعليم**: قيام الأسرة والمدرسة والوكالات والمؤسسات السياسية بتزويد الأفراد بمعلومات مباشرة عن القوانين والحقوق والأنظمة.

- **الخبرة**: خبرة المشاركة في النشاطات وصنع القرارات السياسية تزود الأفراد بمعلومات وخبرة عن الحياة السياسية (داوسن وآخرون، 1998، ص131-148).

قنوات التنشئة السياسيّة

- **الأسرة**: تستند أهميتها في عملية التنشئة إلى سهولة وصولها إلى الأفراد، ففي السنوات التكوينية الأولى تكاد تحتكر عملية الوصول إلى الأطال، إضافة إلى أن قوة الروابط التي تربط أفراد الأسرة ببعضهم تسهم في زيادة أهميتها النسبية، إلا أن جملة من الباحثين يتحفّظون على الإفراط في تأكيد دور الأسرة في عملي التنشئة السياسية، إذ يرون أن الكثير من الأدوار

والعلاقات السياسية لا تتم إلا عند الكبر، ومعظم حالات المشاركة السياسية ترتبط بقضايا سياسية معاصرة وترتيبات حكومية محددة وزعماء وجماعات سياسية معينة، كما أن الأسرة عادة لا تهتم بإعداد أبنائها للحياة السياسية كما تهتم بإعدادهم للحياة الأسرية والمهنية. إلا أن ذلك لا يعني تقليل دورها، ولاسيما نقل المشاعر الأساسية السياسية، إذ تؤثر الأسرة في عملية التنشئة السياسية بثلاث طرائق: نقل توجهات سياسية صريحة (كالثقة بالحكومة أو تأييد حزب، وتنمية أحاسيس حول المشاركة السياسية) ونقل توجهات لها تأثير سياسي غير مباشر (كنظرة الفرد إلى العالم وكيفية التعامل مع الآخرين والشعور بالقيمة الذاتية والقدرة على اتخاذ القرار) وتحديد كيفية تعرض الفرد لمؤثرات التنشئة الأخرى (كتحديد الجماعات المرجعية). فقد وجدت الدراسات أن الأسرة تسهم إلى حد كبير في نقل توجهات أساسية سياسية، كالارتباط بالأمة والتوجهات العرقية والطبقية والدينية، ومجموعة انتماءات ومشاعر اجتماعية، ومشاعر أولية تجاه السلطة السياسية، واتجاه الامتثال لقواعد ورغبات من هم في السلطة، وإلى حد ما الانتماءات الحزبية، إلا أنها وجدت كذلك أن لها دوراً محدوداً في نقل اتجاهات وتفضيلات تجاه قضايا محددة. كما وجدت الدراسات أن هناك ثلاثة شروط تؤثر على دور الأسرة في نقل التوجهات السياسية، وهي:

- **توضيح الوالدين لاتجاهاتهم السياسية**: فقد يكون للوالدين آرء ولكن لا يقومون بنقلها، وقد لا تكون لديهم آراء لنقلها، فكلما زادت درجة صحة وتصور ومعرفة الإبن باتجاهات والديه زاد تأثره بها، وكلما زادت درجة أهمية الموضوع ودرجة الانتماء زاد التأثير.
- **ثبات وتوافق اتجاهات الوالدين**: تأثير أحد الوالدين يتضائل عندما يتخذ الآخر موقفاً مخالفاً له، ووجد أن الذكور غالباً ما يتأثرون – في حالة التعارض – بتوجهات الأم.
- **العلاقة بين الوالدين والأبناء**: قوة الروابط في محيط الأسرة تؤثر على نقل التوجهات، إذ وجد أن التطابق بين الآباء والأبناء يكون في أعلى درجاته عندما يمارس الآباء سيطرة متوسطة على أبنائهم، بينما يكون عدم التطابق في حده الأعلى عندما تكون السيطرة منخفضة أو عالية. كما أشارت الدراسات إلى أن الأبناء قد يسهمون في التنشئة السياسية للآباء، من خلال ما ينقلونه من خبرات ومواقف بعد انخراطهم في المحيط السياسي إلى آبائهم.

- **المدرسة**: تقوم المدرسة بأداء دور مهم في عملية التنشئة السياسية من خلال جملة من العناصر داخل الفصل الدراسي (المقررات الدراسية والنشاطات الرمزية والمدرّس) وخارج الفصل الدراسي (التركيبة الاجتماعية للمدرسة والنشاطات المدرسية غير الرسمية والنشاطات والجماعات الطلابية المدرسية).

- **المقررات الدراسية**: تعد من أهم الوسائل المحتملة للتنشئة السياسية، سلباً وايجاباً، فالمقررات المصممة لتعليم المواطنة تعمل على تعليم الطفل أهمية وكيفية المشاركة

السياسية، وتعريفه بحقوقه وواجباته، وغرس الشعور بفاعليته، وتعريفه بمدى كبير من البدائل والخيارات التي يمكن أن يتخذ منها ما يتوافق مع تفكيره الايجابي، وذلك بخلاف المقررات التي تمارس التلقين السياسي والايديولوجي، التي تتبنى وجه نظر محددة وضيقة تسعى إلى حمل الفرد على تبنيها حفاظاً على النظام القائم من خلال ترسيخ القبول والتبرير.

- **النشاطات الرمزية:** تعمل المدرسة من خلال نشاطات رمزية كتحية العلم والأناشيد الوطنية وتكريم الأبطال والاحتفالات بأحداث معينة على تعزيز المشاعر الأساسية.
- **المدرّس:** يمثل العنصر الموجّه للثقافة التعليمية والمتحدث السلطوي الملزم باسم المجتمع، وحامل لواء الآراء والقيم، وهو يمارس دوراً غير مباشر من خلال إصراره على الطاعة والتحكّم والسيكرة وتقليل المشاركة أو إفساح المجال للنشاط والفعل الفردي، وترسيخ قيمة النقد، فوجد إن المدرّس الديمقراطي يعزز الاتجاهات الديمقراطية، بينما يعزز التسلطي الاتجاهات التسلطية، كما وجد أن المدرّس يمكن أن يقوم بنقل القيم السياسية التوافقية العامة كما يمكن أن يقوم بنقل القيم السياسية الحزبية، وعليه أن يركّز على الأولى ويتجنّب الثانية، ليتيح للفرد أن يمارس دوره الفاعل في هذا المجال.
- **التركيبة الاجتماعية للمدرسة:** تركيبة المدرسة تتيح للفرد الاتصال بغيره من الأفراد، وتقدّم له صورة عن العالم الاجتماعي، مما يؤثر في نظرته للعالم، إذ تساعد على تنمية الانتماء للمجتمع بفئاته المتنوعة أو تعيقه، وقد تؤكد على التعاون بين الجماعات أو الصراع.
- **النشاطات المدرسية غير الرسمية:** اتحادات الطلبة والجماعات الرياضية تدرّب الفرد على المشاركة وتعلمه القيم الثقافية والحكم الذاتي واتخاذ القرار ومراعاة القانون.
- **النشاطات والجماعات الطلابية المدرسية:** فالمظاهرات والحركات والتنظيمات السياسية في المدرسة تؤثر على التعلم السياسي، إلا أن نسبة المشاركة في مثل هذه النشاطات محدودة، كما تميل إلى أن تكون ذات طابع راديكالي عاطفي، نظراً للقيود القليلة المفروضة على الطالب (داوسن وآخرون، 1998، ص155-214).

كما أشارت الدراسات إلى أن مستوى التعليم يرتبط بالكثير من جوانب الحياة السياسية، وذلك لأن المتعلّم أكثر إدراكاً لتأثير الحكومة على الفرد، ويتابع الأمور السياسية أكثر، ولديه ميول سياسية أكثر، وآراء حول نطاق واسع من المواضيع السياسية، وهو أكثر ميلاً للمشاركة في المناقشات مع قطاع واسع من الناس، ويشعر بالقدرة على التأثير في الحكومة، ولديه ميل لأن يكون عضواً نشطاً في بعض التنظيمات، وميل للتعبير عن ثقته بالبيئة الاجتماعية (Almond&Verba, 1963, p.380-381).

- **الفئات الاجتماعية**: تتشكل الاتجاهات والقيم للأفراد ويتم الحفاظ عليها وتعديلها من خلال الجماعة أو الروابط التنظيمية التي هم أعضاء فيها. إذ وجدت الدراسات أن هناك علاقة بين النزعات والميول السياسية وبين وضع الأفراد في الجماعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وأن الأفراد يميلون لاتخاذ آراء مشتركة ومتماثلة مع الأفراد الذين يقضون معهم وقتاً طويلاً ولهم معهم علاقات وثيقة، وأن هناك ميلاً لأن يتخذوا الرأي الذي يعتنقه معظم أعضاء الجماعة أو يقومون بتعديل آرائهم للتوافق مع الرأي السائد.

- **الجماعات الأولية والثانوية**: تشكل قنوات اتصال مهمة توفر للفرد المعلومات والأفكار وتحدد الإدراكات والمفاهيم حول المحيط الاجتماعي وتحدد وضع الفرد في البيئة الاجتماعية السياسية، وتتخذ مواقف تجاه مختلف القضايا، وقد وجد أن الجماعات الأولية تفوق الثانوية في التأثير على هذا الصعيد، ولاسيما في المراحل العمرية المبكرة، بينما تزداد أهمية الثانوية في مرحلتي الشباب والكبر.

- **التجمعات المجتمعية**: فئات عريضة من الأفراد تؤثر بطريقتين: **الأولى** العمل كنقاط أو أطر مرجعية أو انتمائية مهمة، فالناس يصبحون جزءً من تجمع مجتمعي على أساس امتلاكهم خصائص معينة، ومن خلال انتمائهم لتجمع معين، ولهذا يكونون ارتباطاً بهذا التجمع، فتقوم هذه الانتماءات بدور الإطارات المرجعية أو المصفيّات المفاهيمية لإدراكات وتصورات الأفراد حول المحيط السياسي ورؤيتهم للعالم، و**الثانية** تشكيل علاقات الأفراد بالجماعات والروابط الأخرى التي تعمل كقنوات للتنشئة، فوضع الفرد في التجمّعات يحدد بشكل كبير أنواع الخبرات والتعلم السياسي التي يتعرض لها. وقد وجدت الدراسات حول التفضيل الحزبي والخيارات السياسية العامة ومستوى المشاركة والمواقف الايديولوجية أن الأفراد المنتمين لطبقات اقتصادية أو مهن أو أجناس أو تجمعات اثنية أو دينية مختلفة، يميلون إلى أن تكون لهم توجهات سياسية متباينة، كما أشارت الدراسات إلى أن تأثير التجمعات المجتمعية يتأثر بعاملين، هما قوة الانتماء للتجمّع (كلما زادت درجة تماسك التجمع ازداد دوره كنقطة مرجعية سياسية مهمة) وأهمية التجمع (تعتمد على أهمية الجماعة وصلتها بالقضايا السياسية المعاصرة) (داوسن وآخرون، 1998، ص224-228).

- **وسائل الإعلام**: أخذت وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري تؤدي دوراً محورياً في المجتمعات الحديثة، وتتمثل هذه الوسائل في وسائط التواصل المختلفة مثل الصحف والمجلات والتلفاز والإذاعة والسينما والفيديو والأقراص المدمجة وغيرها، التي تنقل المعلومات والآراء والمواقف للجمهور، وتسهم في تشكيل نوع المعلومات التي يتلقّاها الجمهور ويتصرف على أساسها في الحياة اليومية (غدنز، 2005، ص532). فتنقل العديد من الرسائل والمعلومات اليومية عن الأحداث السياسية وتقييم هذه الأحداث من الحكومة إلى المواطن، ومن جماعة إلى الفرد أو إلى

جماعة أخرى، ومن النخب إلى الجمهور. إلا أن الدراسات بينت أن لها دوراً محدوداً في عملية التنشئة السياسية، وعللت ذلك بكون وسائل الإعلام غالباً ما تقوم بدور الناقل لمؤثرات سياسية نشأت وانطلقت من قنوات التنشئة الأخرى التي هي غالباً ما تعزز توجهات قائمة بدلاً من خلق جديدة، فهي إقناعية وليست تغييرية في الغالب، كما أن وسائلها يتم استقبالها وتفسيرها في محيط معيّن وفي إطار ميول ونزعات محددة اجتماعياً، كما أن تصورات الفرد المسبقة ومحيطه الاجتماعي يحدد أي من وسائل الإعلام يتعرّض لها الفرد، ويؤثر في الطريقة التي يفسّر بها الفرد ويستجيب لوسائل معينة (داوسن وآخرون، 1998، ص228-232).

مراحل التنشئة السياسيّة

تتمثل مراحل التنشئة السياسية بأربعة: الطفولة المبكرة والطفولة المتأخرة والمراهقة والرشد، وفيها تتجلّى ذروة دينامية التنشئة السياسية، فالسؤال الدينامي الأساس هو: " **في أي مرحلة من هذه المراحل ومن خلال أي قناة وبأي نمط يتم اكتساب توجّه من أنواع التوجّهات السياسية؟** ". إلا أن من المهم أن نتعرّف على أهم نظريات النمو البشري قبل الدخول إلى تفصيلات الإجابة على هذا السؤال، وهي: النظرية التحليلية النفسية ونظرية النمو المعرفي ونظرية التعلّم الاجتماعي.

- **النظرية التحليلة النفسية**: تركز على الرغبات والمشاعر والمخاوف لدى الأطفال، وترى أن عملية النمو هي عملية صراع بين الطفل الذي يسعى إلى الحصول على الحد الأعلى من اللذة عن طريق إشباع رغباته الفطرية وبين الوالدين الذين يفرضان متطلبات الواقع وقيوده الأخلاقية، وتمر هذه العملية بخمس مراحل: **الفمية** التي تؤثر في رؤية الفرد للعالم على أنه جيد أو سيء، مرضي أو مخيّب للآمال ومحفوف بالمخاطر، و**الشرجية** التي تنتج التمر أو الخضوع، و**القضيبية** حيث الخوف وبروز مفاهيم السلطة والتقمص، والكمون حيث يشتغل الفرد بالفعاليات المدرسية والهوايات وتنمية الصداقات، و**التناسلية** التي تتوافق مع البلوغ، فإذا لم يحصل توقف أو تثبيت عند مرحلة من المراحل الثلاث الأولى فسيكون الشخص سوياً، وإذا حصل فستعاني الشخصية من تشوهات. فالسنوات الأولى هي الأهم في تحديد شخصية الفرد، ولذلك نالت مراحل الطفولة المتأخرة والمراهقة والرشد اهتماماً محدوداً في النظرية (شلتز، 1983، ص49-56).

- **نظرية النمو المعرفي**: تركز على المعرفة والتفكير، وترى أن عملية النمو المعرفي تمر بأربع مراحل: **الحسية الحركية** التي يعتمد فيها الأطفال لإدراك ما يحيط بهم على أنظمتهم الحسية والحركية ويكتشفون فيها أن أنماطاً سلوكية معينة لها نتائج محددة، كما تنمو فكرة الاستمرارية والقدرة على التوصل لاستعمالات جديدة لأشياء قديمة، فالتفكير مقيّد بالمرئي، وما قبل العمليات التي يتصف فيها التفكير بالتمركز حول الذات، إذ ينزع الأطفال إلى رؤية العالم من منظورهم الخاص، وتنمو القدرة على معالجة الرموز، فيتم استخدام اللغة وتكوين

مفاهيم بسيطة واللعب التخيلي وتطوير التصنيف، والعمليات المحسوسة التي تنمو فيها القدرة على استخدام المنطق والتوقّف – بدرجة كبيرة – عن الاعتماد على المعلومات الحسية البسيطة في فهم طبيعة الأشياء، ويكتسب الأطفال القدرة على تمييز المظهر من المواقع، إلا أنهم غير قادرين بعد على المعالجة المنطقية للأفكار المجردة، والعمليات الصورية التي تتطور فيها القدرة على فهم المنطق المجرّد وتوليد بدائل كثيرة لحل نفس المشكلة، والقدرة على اختبار الاتساق المنطقي للمعتقدات (دافيدوف، 1980، ص788-792).

- **نظرية التعلّم الاجتماعي**: تركز على دور البيئة في التنشئة، ولم تفترض أي اتجاهات محددة للنمو، إذ تعتقد أن الطفل في تغير مستمر من خلال الاشتراط والنمذجة. فهي تركز على السلوك الملاحظ أكثر من التفكير والرغبات، وتؤكد أهمية الثواب والعقاب في عملية النمو، وبالرغم من أنها لا تغفل أثر الأسباب الماضية، إلا أنها تتعامل مع الأسباب المعاصرة، إذ ترى أن المنبهات في الموقف الحاضر هي التي تحفّز أنواعاً معينة من السلوك. ولذلك لا ترى ظرورة للإشارة إلى مراحل نمو أو تقدّم نحو أهداف محددة، ولا تؤمن بمرحلة مثالية (موسن وآخرون، 1986، ص45-46).

ومن خلال هذا العرض الإجمالي يمكن ملاحظة الاختلافات بين هذه النظريات من حيث التركيز على الرغبات النفسية وعمليات التفكير ودور البيئة. ويقترح بعض الباحثين إمكانية الاستفادة منها في مواقع مختلفة، ففي الطفولة المبكرة يمكن أن نلمح تظافر المحاور المختلفة للتركيز، بينما قدم المنظور المعرفي اضاءات مهمة في عملية التنشئة أثناء الطفولة المتأخرة وبدايات المراهقة، ويقدم منظور التعلم الاجتماعي إسهاماً فاعلاً في مرحلتي المراهقة والرشد، وفيمل يلي عرض إجمالي لهذه المراحل:

- **الطفولة المتأخرة**: يبتعد فيها الطفل عن التصورات الشخصية العاطفية، ويكتسب قدرة أكبر على استيعاب أفكار وعلاقات محددة وقدرة أكبر على فهم وتحديد واجبات معينة تتوافق مع أدوار سياسية معينة، ويبدي قدرة على التحليل السياسي والتمييز بين الأدوار وشاغلها، وتزيد إدراكاته ومعلوماته.
- **المراهقة**: يكتسب الفرد خبرات اجتماعية وينمي معايير داخلية للتقييم والممارسة وقدرات المشاركة والنزوع نحو التحرر والاستقلال، ويكتسب عناصر أساسية لذات سياسية ناضجة، حيث تصبح الانتماءات والارتباطات السياسية الأساسية بارزة المعالم. كما أن المشاعر العاطفية الحادة تجاه المؤسسات والرموز والسلطات السياسية تصبح مدعومة بمعرفة تتعلق بأدوار ووظائف أكثر خصوصية، ويكتسب الفرد المقدرة على التفكير تتمثّل بصياغة فرضيات والقيام بعمليات استدلالية وإنشاء بدائل على أساس مدى التكلفة والفائدة، وتزيد كمية

ونوعية المعلومات السياسية مصحوبة بفهم للظواهر السياسية، وزيادة في الاهتمام بالشؤون السياسية ومتابعة الأحداث والمشاركة في النشاطات السياسية.

- **الرشد**: يندمج الفرد أكثر في إطار اجتماعي ويقوم بإدوار اقتصادية واجتماعية مختلفة ويكتشف الالتزامات وأنظمة العضوية والعلاقات والمسؤوليات. فيكوّن آراء تجاه سياسات معينة ويتخرط على نحو واسع أو ضيق في نشاطات وأحداث سياسية محددة، ويبدي ردود فعل تجاه العديد من القادة، فبروز قضايا جديدة قد يستدعي آراء جديدة أو تغيير آراء قديمة. ويمكن في هذه المرحلة تغيير التوجهات السياسية الأساسية المكتسبة من خلال حدوث تغيرات أو أحداث على المستوى المجتمعي أو أحداث تؤثر في جماعات معينة أو حدوث تغيرات في الأوضاع الحياتية للأفراد (داوسن وآخرون، 1998، ص86-125).

ومن خلال هذا التناول المكثّف لمكونات دينامية التنشئة السياسية يمكن أن نخطط أنموذجاً عاماً مبسطاً، يمكن اتخاذه أساساً لتناول تفريعات وتفصيلات هذه العملية، من خلال إخضاعه للتحقق الأمبيريقي. والجدول (1) يبيّن هذا الأنموذج التفاعلي.

الجدول 1: الأنموذج التفاعلي لديناميات التنشئة السياسية

المراحل	التوجهات	القنوات	الأنماط
الطفولة المبكرة	مشاعر أساسية	أسرة / فئات	غير مباشرة
الطفولة المتأخرة والمراهقة	معرفة وتقييم البنى والعمليات	مدرسة	مباشرة وغير مباشرة
الرشد	توجهات نحو أغراض آنية	فئات / واقع	مباشرة

المراجِع

الحسن، إحسان محمد (1999) *موسوعة علم الاجتماع*. بيروت: الدار العربية للدراسات.

دافيدوف، ليندا (1980) *مدخل علم النفس*. ترجمة: سيد الطواب ومحمود عمر ونجيب خزام. القاهرة: مكتبة التحرير.

داوسن، ريتشارد وداوسن، كارن وبرويت، كينث (1998) *التنشئة السياسية: دراسة تحليلية*. بنغازي: منشورات جانعة قاريونس.

شلتز، دوان (1983) *نظريات الشخصية*. ترجمة: حمد دلي الكربولي وعبد الرحمن القيسي. بغداد: مطبعة جامعة بغداد.

غدنز، أنتوني (2005) *علم الاجتماع*. ترجمة: فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربي للترجمة.

موسن، بول وكونجر، جون وكاجان، جيروم (1986) *أسس سايكولوجية الطفولة والمراهقة*. ترجمة: أحمد عبد العزيز سلامة. الكويت: مكتبة الفلاح.

Almond, G. & Verba, S. (1963) *The Civic Culture*. Princeton: Princeton University Press.

Merelman, R. M. (1971) The Development pf Policy Thinking in Adolescence. *The American Political Scince Reniew*, V.65, pp.1033-1047.

قراءات

بين المِثَاليَّة والوَاقِعيَّة
الطُهرانيَّة الشيعيَّة ومُعضِلَة الحَدَاثة في العِراق

عقيل عباس

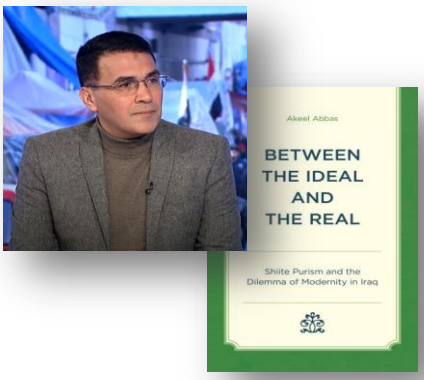

عقيل عباس، دكتوراه، متخصص في شؤون الشرق الأوسط، مقيم في واشنطن العاصمة، درَّس لسنوات في العديد من الجامعات الأمريكيَّة داخل الولايات المتحدة وخارجها. وتشمل اهتماماته البحثيَّة الهويَّات الوطنيَّة والدينيَّة والحداثة والديمقراطيَّة في الشرق الأوسط.

في كتابِهِ "بين المِثَاليَّة والوَاقِعيَّة: الطُهرانيَّة الشيعيَّة ومُعضِلَة الحَدَاثة في العِراق" Between the Ideal and the Real: Shia Purism and the Dilemma of Modernity in Iraq، الصادِرِ عن Rowman & Littlefield Publishers، في (2024)، تتكون الحُجَّة المُقدَّمة في فصول الكِتاب الخمسة من جزأين. الجزء الأول، المُفصَّل في الفصلين الأول والثاني، والذي تناول **تركيب الطُهرانيَّة الشيعيَّة وأدوات إنتاج المعرفة للحفاظ عليه**، وتتبَّع انبثاق الطُهرانيَّة الشيعيَّة الإماميَّة، المُصاغة خلال عصر تأسيس المذهب في القرنين الرابع والخامس. وكمبدأ تنظيمي للتشيُّع، فإنَّ الطُهرانيَّة تتمركز حول جُملَة افتراضات، تطوَّرت وانتشرت - عبر جهد المؤسسات الدينيَّة الشيعيَّة - لتشكل رؤية عالميَّة تقدم إجابات عن الأسئلة الرئيسيَّة للوجود الإنساني، كالعدالة، والإيمان، والتنوع، والسياسة، والدولة، وتقترحُ أدواراً معينة - ثابتة عموماً - للمؤمنين بناءً على هذه النظرة العالميَّة. إذ تُقسم هذه الافتراضات المعرفة - ومعها تجربة الحياة كامِلَةً - إلى عالمين متعارضين ومُتصارعين للأبد: الطاهِر والملوَّث. فالتشيع الإمامي ينتمي إلى الأول، في حين تنتمي جميع المعارف والتجارب غير الإمامية - التي لا تتوافق مع المعايير النقيَّة للإيمان الشيعي - إلى الثاني. وفي هذا الصراع المُتجدد المتواصِل، يقف "الطاهِر" الإلهي وتمثلاته الشيعيَّة الذي تتدفق منه المعرفة الكاملة والصحيحة والموثوقَة مقابل "الملوَّث" الذي يمثل المساحة الإنسانيَّة للتجربة والأخطاء الناتجة عن تلك التجربة بصرف النظر عن محاولة الإنسان ومقاصِده لتجنُّبها. وقد رافقت هذه الثنائيَّة التشيُّع الإمامي على

مدى قرون، لتُصبح السمة الخطابيَّة والنفسيَّة والاجتماعيَّة السياسيَّة المميزة للجماعة. وكاستراتيجيَّة لصناعَة الحدود، كانت هذه الثنائية مفيدة في بناء الهويَّة الشيعيَّة الإماميَّة و"حمايتها" من "الضياع" أو "الغَرَق" في بحر السُنَّة الغامر، الذي أحاط بالشيعة الإماميين في العالم العربي بشكل خاص. فيهتم هذان الفصلان – كثيراً - بالتحديَّات الفكريَّة المُرتبطة باتساق المعرفة داخل الإيمان الشيعي، وكيف قاد ذلك إلى اختراع أدوات معينة لإنتاج المعرفة. وعلى الرغم من أنَّ هذه الأدوات تمكَّنت من التغلب على هذه التحديَّات، وحافظت على التماسك النسبي للطُهرانيَّة الشيعيَّة، وبضمنها الحفاظ على الإيمان ذاته، فإنَّ هذه الأدوات لم تحقق النجاح نفسه في مواجهة نوع آخر من التحديَّات: تحديَّات الحَدَاثة.

يتعاطى الجزء الثاني من الحُجَّة - بفصولِهِ الثلاثة – مع **التحديَّات المختلفة التي فرضتها الحداثة بقوَّة على الطُهرانيَّة الشيعيَّة**. فبعكس تحديَّات ما قبل الحداثة التي واجهتها في القرون الأولى، والتي استطاعت الاستجابة لها بفاعليَّة، كما تبيَّن في الفصلين الأول والثاني، لم تتمكن الطُهرانيَّة الشيعيَّة من الاستجابة بفاعليَّة للتحديَّات الحديثة. فيركز الفصل الثالث – مَثلاً - الوطنيَّة العراقية، وكيف أنَّ صعودها - في خضم المواجهة مع الجيش البريطاني وسلطات الانتداب أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى - أجبر المؤسَّسة الدينيَّة الشيعيَّة على التراجع عن مفهومها المثالي للذات والآخر المُعتمد على الانفصال الطُهراني نحو مُقارَبة واقعيَّة تؤكد التعايش والتعاون مع مختلف أشكال الآخريَّة، الفكريَّة والإنسانيَّة، وتتقبل الحقائق "الملوثة". وبخلاف الحُجَّة الشائعة بأنَّ رجال الدين الشيعة قادوا المعركة الوطنيَّة ضد البريطانيين، يجادل الفصل بأنَّ المؤسَّسة الدينيَّة الشيعيَّة اضطرَّت - في الواقع - إلى اتباع الخط الوطني "غير النقي" الذي طوَّرته القوى "العلمانيَّة" والحديثة الصاعدة في المجتمع العراقي، لتجنُّب فقدان التأثير الاجتماعي والسياسي. وركز الفصل الرابع على كيفيَّة تسيُّد القيم الطُهرانيَّة عبر طقوس الحِداد الحسيني، وخاصة الشعر الشعبي، مجادلاً بأنَّ وظيفة هذا التقليد الأدبي والديني برمَّته كانت - بنجاح إلى زمنٍ قريب - تقويَة وترسيخ الطُهرانيَّة بين الشيعة العاديين. ولكن بعد 2003، عندما وقع العراق في قبضَة حكم الأحزاب الشيعيَّة الإسلاميَّة، بدأت أجزاء مُهمَّة من هذا التقليد بتطوير أفكار وثيمات تتعارض مع الطُهرانيَّة المتأصلة فيه، لتنتهي بتحدي – بالنتيجة – التشيُّع الإمامي التقليدي. كما درس هذا الفصل عدداً من النصوص الشعريَّة الحسينيَّة ليبين القيم الطُهرانيَّة فيها والتحدي الذي تواجهه هذه القيم. كما دَرَس الفصل الخامس مفهوم المكوناتيَّة كمظهر سياسي للطُهرانيَّة الشيعيَّة في العراق بعد الغزو الأمريكي سنة 2003. إذ يُقدَّم هذا المفهوم - بشكل اختزالي - في الكتابات السياسيَّة الغربيَّة على أنَّه ترتيب لتقاسم السلطة على أساس إثني وطائفي باسم المكوناتيَّة، وهي صيغة "ديمقراطيَّة" شائِعَة في المُجتمعات المُنقسمة تحت اسم الديمقراطيَّة التوافقيَّة؛ بينما يجادل هذا الفصل بأنَّ المكوناتيَّة – كاختراعٍ سياسي عراقي فريد - ذهبت إلى أبعد من الصيغة الديمقراطيَّة التوافقيَّة نحو تثبيت رؤية شيعيَّة طُهرانيَّة مُحدَّثَة للحياة الوطنيَّة في العراق. كما يصف كيف

اعتُمِدَت المكوناتيَّة على هذا النحو وروج لها تحالف المؤسَّسة الدينيَّة الشيعيَّة والأحزاب الشيعيَّة الإسلاميَّة، وكيف أدى ذلك إلى إخفاق تجربة الحكم بعد 2003، وأخيراً، يسلط الفصل الضوء على المقاومة ضِدَّ المكوناتيَّة وضِدَّ أنصارها، خاصة بين الشيعة. وتتطرَّق الصفحات الأخيرة من هذا الفصل إلى الحركة الاحتجاجيَّة التي اندلعت في تشرين الأول 2019 كجزء من تحدٍ أكبر للمكوناتيَّة بشكل خاص، وللطُهرانيَّة الشيعيَّة بشكل عام.

بذلك يصف كتاب "*بين المثاليَّة والواقعيَّة*" سبب إخفاق بناء الدولة والتحول الديمقراطي في العراق من خلال تقديم منظور جديد واستثنائي، فالحُجَّة الرئيسيَّة المُقدَّمة تتمثَّل بأنَّ الأسباب الرئيسيَّة للإخفاق تكمن في التحالف الإشكالي بين الأحزاب الإسلاميَّة الشيعيَّة العراقيَّة والمؤسسة الدينيَّة. ولتقدير هذا المنظور الجديد، يأخذك الكتاب إلى تاريخ التشيُّع العراقي كمجموعة من المعتقدات المذهبيَّة واللاهوتيَّة عن العالم والخبرة المَعيشة للشيعة العراقيين العاديين. ويرى الكتاب أنَّ هذا الفهم منع الشيعة من اعتمادِ كثير من مُنتجات الحَداثَة، كالوطنيَّة والفرديَّة والإنسانيَّة والحكم الديمقراطي، من خلال تثبيت هويَّة جمعيَّة أصليَّة تربط الناس بالماضي، وهو نوع مُحدد من الماضي يعتمد على التفوق العقائدي والمظلوميَّة التاريخيَّة. والاثنانِ مُجتمعان يُنتجان تأثيراً سلبياً يتمثل في حرمان الشيعة العراقيين العاديين من الشعور الشخصي بالفاعليَّة والمساهمة في الشكيَّة الروحيَّة العامَّة بالمُختلف. كما يوثق الكتاب مقاومة الناس لهذه المُقارَبَة المُقيدة للواقع في مجموعة متنوعة من السياقات. واستناداً إلى بحث تاريخي ومذهبي مُكثف في الماضي البعيد للشيعة، يربط الكتاب الماضي بالحاضر من خلال دراسة العواقب المؤسفة التي تتولَّد عن الإصرار على السماح لقيم ما قبل الحداثة بتحديد تجربة الحياة الحديثة.

العِصيان

مِن التبعيَّة إلى التمرُّد

فريدريك غرو

ترجمة: جمال شحيد

فريدريك غرو Frédéric Gros فيلسوف فرنسي، مُتخصص بالدراسات الفوكويَّة، وأستاذ العلوم الاجتماعيَّة في معهد باريس للدراسات السياسيَّة Sciences Po Paris، من أهم أعماله: دول العُنف (2006)، وفلسفة المشي (2008)، والعصيان (2017)، والعار: شعور ثوري (2021).

يفتتح الكتاب حديثه باستعارة مقولة "**لا تكمن المشكلة في العصيان بل في الطاعة!**" لينطلق منها إلى الإشارة إلى الكم الهائل من الكوارث والمظالم في العالم التي لم يكن هناك تحرك ضدها ولا حتى مقاومتها، بل قبولها والتعايش معها وكأنها أمر طبيعي. فيناقش الكتاب بدايةً تغول المظالم الاجتماعية والتباين في الثروات، وأن الفقر المدقع يزداد دائماً، ونخبة قليلة تزداد ثراءً، وما يحمل ذلك من آلام ومصاعب وأمراض وبؤس للأكثرية الساحقة من المحرومين، والعالم لم يحرك ساكناً إزاء ذلك، فما هو السبب ولماذا هذه السلبية تحدث؟

يشتغل الكتاب على تحليل البنية النفسية والاجتماعية والسياسية الخاصة بالموقف السلبي من القضايا الاجتماعية العادلة، بسرد سلس ومتماسك وتأصيل تاريخي للكثير من مناقشاته، فهو يبدأ بالأحداث التاريخية التي لها علاقة وينتهي بما هو عليه الواقع الآن وكيف وصل الحال إلى هذه الدرجة من السلبية واللامبالاة. يتحدث عن الموروث والتدين وكيف أن مجيئهما بالأصل هو من أجل الحرية وعصيان للوضع القائم آنذاك، وكيف تحول إلى أداة للعبودية بالتدريج بحجة أن المجتمع والأفراد يحتاجون لذلك لأنهم لا يتحملون المسؤولية، وهم بحاجة دوماً لرعاة ودعاة، والذي لا يطيع مقررات الوضع الراهن بما هو عليه من مظالم وتزييف وسلبية يتعرض للمضايقة ولعبثية العنف الأعمى وعلاقات القوة، وتكلفة العصيان الباهظة.

فالأفراد يذعنون لأنهم لا يستطيعون أن يعصون، لا يستطيعون الفكاك من العالم الاجتماعي ومن الصعب عليهم أن يتفقوا للتمرد، فهناك الكثير من الموانع الطبيعية التي تحول دون ذلك، مثل التشكيك والأنانية والآراء المختلفة والنفعية وغيرها، فإذا لم يحصل الاتفاق أتت الطاعة للنظام القائم، وما حقيقة النظام إلا إذعان هرمي للسلطة. والحل هو أن يكف الناس عن الدعم والطاعة فقط ولا يحتاجون إلى عصيان وثورات، فأصحاب السلطات تكمن قوتهم في المطيعين المذعنين من الأفراد. وحتى ظاهرة الصنمية فهي في جوهرها تكمن في رغبة الفرد في أن يشعر بوجوده في مكان آخر "شخص آخر"، وفي الرغبة بالاستمتاع عن بعد بوجود مضيء، وبالإحساس بأنه شخص مهم من خلال وعبر من يصنمه ويهيمن عليه.

فالإذعان هو علاقة قوى تاريخية ويمكن أن يتغير بالنتيجة ليكون التمرد نقيضه ومستقبله القريب وانتقامه. إذ يناقش الكاتب القائلين بطبيعية التسلسل الهرمي الاجتماعي وأنه لا يمكن أن يكون الأفراد جميع الأفراد متساوين في الكفاية وعلى ذلك ينبغي أن يضع كل واحد منهم في مكانه الذي ينسجم معه، وهذا هو الذي يوجد التفاوت الاجتماعي، فهو فارق في الإمكانات والقابليات. وقد أبرز الكاتب اشكالات على هذه الفكرة من خلال أننا كيف أن نضع المعايير لمعرفة مثل هذه التفاوتات الطبيعية؟ وكيف علينا أن نضع كل واحد في مكانه؟ ثم كيف علينا أن نضمن عدم انحرافات الأفراد إذا رأوا مباهج السلطة والنفوذ؟!.

أيضاً يحدث الإذعان نتيجة صيرورة المجتمع السياسي والعقود الاجتماعية، فما أن يحل العقد الاجتماعي يصير للفرد "أنا" سياسية تقوده للطاعة بصورة آلية، إذ تصبح مقولة النظام العام

والمصلحة العامة الأنا العليا والضمير السياسي التي تتبجح بها السلطات لكل من يتمرد ويخرج عليها معترضاً، فإنها طالما تواجه الشعوب المعترضة والمتظاهرة بأن ذلك السلوك ضد المصلحة العامة ولا ينتج إلا الفوضى ولا يخدم المجموع، لذلك يجد الفرد نفسه أمام معضلة أخلاقية لا فكاك له منها إلا بالتمرد والعصيان المكلف والعسير.

أن هذا الكتاب من الكتب الأصيلة والمهمة في تفكيك البنى النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتفاعلها لظاهرتي الطاعة والعصيان السياسي، إذ يؤلف الأفكار والتنظيرات ويقدمها بطريقة منطقية رائعة ومشوقة لدعم فرضياته، كما يحمل البعد الرسالي في حساسية موضوعة وخطورته على طبيعة العلاقة بين السلطة والشعب.

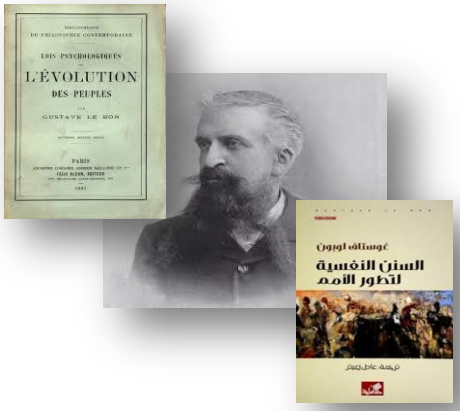

السُنن النفسيَّة لتطور الأُمم

غوستاف لوبون

ترجمة: عادل زعيتر

غوستاف لوبون Gustave Le Bon (1841-1931) عالِم موسوعي فرنسي، كتب في الطب والفيزياء وعلم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجي، من أهم أعماله: الأُسس النفسيَّة لتطور الأُمم (1894)، وسيكولوجية الحشد (1895).

يعد هذا الكتاب من الكتب التأسيسية والتأصيلية لما يعرف اليوم بتخصص علم النفس عبر الثقافي وعلم النفس القومي، فهو نتاج عالم متبحر دقيق ساح في العالم وتعرف على أغلب الأمم والأعراق واكتشف ما يميزها عن بعضها حضارياً وما هي الأسباب العميقة التي تقف وراء هذا التمايز، فقد اجترح للحقيقة مقاربة فريدة وغاية في الأهمية، شأنه في ذلك شأن الذين نظَّروا للتطور البشري وشؤونه عبر تخصصاتهم واهتماماتهم وأعطوا تصورات كلية لدينامية هذا التطور وأسبابه.

فالأخلاق النفسية العميقة الثابتة للأعراق والأمم هي التي تحدد طبيعة التطور، إذ أن نوعية التطور الحضاري للأمم يعبر في جوهره العميق عما يعتمل في نفوس تلك الأعراق من امتزاج للجبلة النفسية مع ما يناسبها من محركات بيئية، فما نراه من اختلافات حضارية فمرجعه الى اختلاف البنية النفسية لهذه الأمم، وأن هذه البنية تتشكل عبر تاريخ طويل ومتوارث عبر الاجيال، ومن خلالها وبسببها تتحدد طبيعة التطور البشري. وحتى الأمم التي يقال عنها بأنها ليست أعراق صافية، التي امتزجت مع أعراق وأمم أخرى بفعل الحروب والهجرة، قد أصبحت – عبر السنين الطويلة – أعراق وأمم جديدة بفعل الاندماج والتأثير البشري، وهذا ما يطلق عليه بالأعراق والأمم التاريخية.

فالخطة التطورية التي يركز عليها الكتاب لا تعبأ بما يلاحظ من التغييرات التي تحدث للطبيعة أو الأخلاق النفسية الأساسية للأمم في غضون زمن قصير أو تأثير البيئات عليها، فإن ذلك لا يمس جوهر تلك الطبيعة الثابتة وإنما يعمل على تغيير الأخلاق النفسية الثانوية التي عادة ما تكون قابلة للتغيير بحكم تكوينها، أما الطبيعة النفسية العميقة فهي تظهر ما أن تهدئ عاصفة البيئة أو الأحداث الطارئة لترجع إلى استقراراها النفسي، وهذا لا يعني أن الطبيعة أو الأخلاق النفسية الأساسية لا تتغير وانما تغييرها يكون عبر قرون وتدريجياً، فهي تشبه إلى حد كبير الصفات التشريحية التي تتصف بالثبات ولا تتغير إلا عبر طفرات وتأخذ وقتاً طويلاً جداً لتعم كل أو أغلب أفراد العرق أو الأمة.

فالكتاب يعطي تصوراً بانورامياً للأسس النفسية الكامنة وراء تطور الأمم الحضاري، فهو يدلنا على مساحة كبيرة غاطسة في عمق ما يبدو لنا من طبيعة سير الأمم وتغير الحضارات، وإن كانت بعض تنبؤات تلك النظرية على بعض الأمم تعاني من خلل ما، إلا أن ذلك لا يعني بحال التقليل من قيمتها المعرفية وقابلية البحث فيها تأييداً ونقداً، فهي قد دلتنا على مساحة واسعة للتفسير المنطقي فيما يخص التفاوت الحضاري بين الأمم من وجهة نظر مغايرة ولافتة لا بد من الالتفات إليها، ولعل عدم الاهتمام البحثي فيها لحد الآن راجع لصعوبات سايكومترية كبيرة ومعقدة لا تمكن الباحثين من الاشتغال في ظواهرها والتوصل إلى نتائج علمية رصينة، كما أنها تحتاج إلى جهود وكلف كبيرة لا سيما في التعرف على فروق الطبيعة النفسية بين الأمم.

الشخصيَّة العراقيَّة: سجالات بين التعظيم والتبخيس

الندوة العلميَّة للجمعيَّة العراقيَّة لعلم النفس السياسي

19 نيسان 2024

مُجمَل: عقدت الجمعية العراقية لعلم النفس السياسي ندوة فكرية حوارية بالتعاون مع أكاديمية بغداد للعلوم الإنسانية في بغداد، يوم الجمعة 19 نيسان 2024، بعنوان "الشخصية العراقية: سجالات بين التعظيم والتبخيس"، استغرقت ساعتين ونصف. انطلقت الندوة من نقدها للتصورات النمطية المبسطة والتعميمية عند الكتابة عن شخصية الفرد العراقي، والتي توزعت بين تعظيمها من جهة، وتبخيسها من جهة أخرى. فسعت إلى نقد تلك التحيزات الذاتوية والمنهجية والأيديولوجية عبر تقديم مقاربات علمية سلطت الضوء على متغيراتٍ نفسية واجتماعية وأنثربولوجية تتفاعل جدلياً في سلوك الفرد العراقي ووعيه وذاكرته. وقد شارك في الندوة خمسة باحثين من اختصاصات أكاديمية متنوعة: الأب الدكتور جان جاك بيرينيس (تحدي الشخصانيَّة بين الفرد والمُجتمع)، الأستاذ إبراهيم العبادي (الشخصية العراقية بين الجرح النرجسي وعقلية الضحية)، الدكتور سعدون محسن ضمد (الشخصية العراقية بين سلطة النماذج الإرشادية الغربية وتأثيرات العولمة)، الدكتور لؤي خزعل جبر (الذاكرة والثقافة والشخصية في العراق: السياقات المأساوية والنزعات الاحتجاجية)، الدكتور فارس كمال نظمي (نظرة نقدية لبعضٍ مما كُتِبَ وقيلَ عن الشخصية العراقية). وبعد انتهاء المداخلات الخمسة، فُتح باب النقاش مع الجمهور، إذ أجاب الباحثون عن الاستفسارات الموجهة لهم لإغناء ما سبق أن طرحوه والتوسع فيه.

تحدي الشخصانيَّة، بين الفرد والمجتمع

الأب جان جاك بيرينيس

أنا ممتن جداً للأب أمير لدعوته للمساهمة في هذا المؤتمر. لست متأكدا من أنها كانت فكرة جيدة أن يطلب مني ان ألقي هذه المحاضرة، لأنني لست مختصا في الفلسفة أو علم الاجتماع، وأنا متأكد من أنه كان يمكن أن يجد أناس أفضل هنا في بغداد. ومع ذلك فقد قبلت لأنني أردت أن أعبر عن إعجابي بما يحدث هنا في اكاديمية بغداد للعلوم الإنسانية. لقد تابعت نشأت الأكاديمية منذ البداية ولدي إعجاب كبير بالذين أبقوها كمؤسسة فعالة في السنوات الصعبة، بل واعطوها الفرصة للازدهار بجهودهم ومثابرتهم وأملهم في المستقبل. زيارتي الأولى للعراق كانت قبل 30 عاماً. منذ ذلك الحين، أتيت حوالي 20 مرة ويجب أن أعترف بأنني معجب دائماً بالمثابرة والصمود والإيمان بمستقبل العراق الذي وجدته هنا، وخاصة بين الرهبان والأخوات الدومينيكان. موضوع اليوم هو عن الشخصية العراقية. من الواضح أنني لست الشخص الذي يمكنه تناول هذا الموضوع بالتحديد. ما يمكنني تقديمه هو بعض الملاحظات العامة.

ميلاد الفرد

في الغرب، اكتسب الفرد استقلاليته تدريجياً عن المجتمع في عصر النهضة (1400-1600). حتى ذلك الحين، لم يكن الفرد موجوداً حقاً، حيث تم تعريف كل شخص في المقام الأول من خلال عضويته في جماعة أو مجموعة من الأفراد. في المجتمعات التقليدية، كانت العشيرة أو القبيلة أو العائلة الممتدة هي التي تحدد الفرد: أنا «ابن» ولا وجود لي خارج هذا المجتمع الذي يحددني ويحميني ويتحكم بي أيضاً. في مثل هذه البيئة، لا تتزوج من تريد: فالعائلة هي التي تقرر؛ لا تعيش حيث تريد: بل تعيش في القرية، في الحي، حتى في منزل العائلة. وبالتالي، ليس للفرد وجود مستقل حقاً، لأن البشر يوجدون أولاً من خلال الأسرة ومن خلالها، والمجموعة العرقية، والطائفة الدينية التي ولدوا فيها. ليس هناك نطاق واسع للفردية. ان اصل كلمة الاستقلالية autonomous هو من كلمتين يونانيتين: auto تلقائي: أنا، نفسي؛ وnomos: القاعدة، أو النمط. لذلك، "الاستقلالي الذاتي" يعني أنني أستطيع إدارة حياتي كما أريد، بشكل مستقل عن عائلتي أو عشيرتي أو مجتمعي الديني. وهذا غير ممكن في المجتمع التقليدي، حيث يوجد قدر كبير من السيطرة الاجتماعية على الأفراد. يمكننا التحقق من ذلك عندما نفكر في وضع المرأة في المجتمع التقليدي، والصعوبة التي يواجهها الشاب في اختيار مهنة دون موافقة والديه، والاستحالة الكاملة لتغيير الدين. وبطبيعة الحال، يختلف هذا من بلد إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، لكنه مع ذلك سمة مميزة إلى حد ما في المجتمعات التقليدية. لماذا وكيف تغيرت الأمور في الغرب منذ القرن السابع عشر و الثامن عشر فصاعداً؟

أسباب هذا التغيروخطو اته الأولى

هذا يتطلب شرحا طويلا إلى حد ما، لأن الظاهرة معقدة. لكن يمكنني أن أذكر هنا بعض العناصر فقط: خلال العصور الوسطى، حدث توازن جديد بين المدن والريف. أصبحت المدن أكثر نفوذا لأنها

كانت مقرا للجامعات. قبل ذلك، كانت الحياة الفكرية في أوروبا تقتصر بشكل رئيسي على الأديرة، في الريف. وبعد بضعة قرون، ظهرت تيارات فلسفية عرفت بفلسفة التنوير، والتي تحدت المكانة الممنوحة لله والقوى التقليدية للإقطاعيين في المجتمعات التقليدية. أحد أشهر كتاب هذه الحركة الفلسفية كان فولتير (1694-1778)، الذي أدان التعصب الديني وتجاوزات السلطة ودافع عن حرية التعبير. كان دينيس ديدرو (1713-1784) فيلسوفاً مهماً آخر في حركة التنوير هذه. وكان هناك أيضاً ضغط اجتماعي للتحرر من قيود المجتمع الإقطاعي: أثناء الثورة الفرنسية، تم قطع رأس الملك لويس السادس عشر، وقام ممثلو الشعب بصياغة واعتماد "إعلان حقوق الإنسان والمواطن"، الذي تنص المادة الأولى منه على ما يلي: "يولد الناس ويبقون أحراراً ومتساوين في الحقوق". وتنص المادة 10 على ما يلي: "لا يجوز معاقبة أي إنسان على آرائه، حتى آرائه الدينية، بشرط ألا يخل التعبير عنها بالنظام العام الذي يفرضه القانون". وكان لهذا النظام من القيم أن ينتشر في الغرب وتدريجياً في جميع أنحاء العالم: 1848: إلغاء العبودية في المستعمرات الفرنسية؛ وإعلان إلغاء العبودية في الولايات المتحدة في عهد رئاسة أبراهام لينكولن عام 1865؛ استقلال هايتي، وهكذا.

في القرن العشرين، انتشرت النزعة الفردية بشكل متزايد في المجتمع

وسائل الراحة في الحياة الحديثة (محلات السوبر ماركت، خدمة التوصيل عبر أمازون) تعني أن الجميع يمكن أن يعيشوا بشكل مستقل، دون الحاجة إلى الآخرين، على الأقل في المظهر: أستطيع الحصول على كل شيء عندما أريد ذلك، إذا كان لدي المال، لا احتاج ان اعتمد على شخص آخر. وروجت حركة فلسفية تسمى الوجودية لهذا المثل الأعلى للفرد: يجب أن يكون كل فرد هو السيد الوحيد لأفعاله ومصيره والقيم التي يقرر تبنيها. وكان جان بول سارتر أحد مؤسسي هذه الحركة الفلسفية، إلى جانب سيمون دي بوفوار التي روجت لحقوق المرأة. تكتب: «حتى الآن، تم خنق إمكانات المرأة وعدم اتاحتها للإنسانية، وقد حان الوقت، من أجل مصلحتها هي ومصلحة الجميع، أن تُمنح أخيراً كل الفرص». وإن أحد المظاهر المتطرفة لهذه الثقافة الفردية ولأولوية الفرد هي نظرية الجندر التي أخذت تنمو مؤخراً في العديد من المجتمعات الغربية: لا أختار فقط المكان الذي أريد أن أعيش فيه، ومن أرغب في الزواج منه، الحق في الإيمان بالله أو عدم الإيمان به، وما إلى ذلك، ولكن يجب أن أكون قادراً على اختيار جنسي وفقاً لهذا الرأي. ويمكننا أن نرى أن السعي الجامح لتحقيق هذا المثل الأعلى الفردي يؤدي إلى أزمة عميقة في الأساس الذي يقوم عليه المجتمع: التنوع والاختلاف.

الرجل/ المرأة ككائن اجتماعي، كائن علاقات

إن الأهمية المتزايدة للفردية، أولاً في الغرب ثم في الثقافة العالمية التي يهيمن عليها الغرب، أدت إلى إهمال متزايد للبعد البنيوي للإنسان: الرجل/المرأة هو كائن اجتماعي، كائن علاقات، لا يمكنه بناءها دون الآخرين. فكائن العلاقات: يولد كل إنسان في أسرة مكونة من أب وأم. عادة ما يكون لديهم إخوة

وأخوات، وهم يشكلون أسرهم. وما بعد الأسرة الأساسية، هناك الأسرة الممتدة: الأعمام، والعمات، وأبناء العم، وما إلى ذلك. يتم بناء هويتي كشخص ضمن هذه العلاقات. البشر كائنات علائقية. ولكن وفقاً لإيمانويل مونييه (1905-1950)، مؤسس الشخصنة، وهي حركة فلسفية في القرن العشرين، فإن البشر يتكونون أيضاً من علاقة مع شيء يتجاوز أنفسهم، وهو الارتقاء، الذي يطلق عليه المؤمنون اسم الله، ويطلق عليه الأخلاق أو النظام، أو "القيم" من قبل غير المؤمنين. وهذا البعد المتسامي تؤكده بشكل خاص الديانات الإبراهيمية (اليهودية والمسيحية والإسلام)، حيث تؤكد ثلاثتها على الكرامة السامية للإنسان، لأن الإنسان في هذه الديانات الثلاث مخلوق على صورة الله. ولهذا السبب يعارض المسيحيون واليهود والمسلمون كل ما يقوض الحياة، سواء في البداية (الإجهاض) أو في النهاية (القتل الرحيم).

بعض التحديات المعاصرة

تؤكد هذه الأفكار أعلاه على حقيقة أنك تصبح شخصاً حقاً عندما تجد التوازن الصحيح بين الانتماء إلى المجتمع والفردية. لقد كان هذا هو الحال لعدة قرون، ولكن عصرنا يقدم لنا تحديات جديدة. على الرغم من أننا نواجه تهديدا أقل شدة اليوم مما كنا عليه في الماضي من التعرض للسحق من قبل المجموعة الاجتماعية والأسرة والعشيرة، إلا أنه يمكننا أن نرى أن هناك عدة عوامل تعزز الفردية: انهيار الأسرة في المجتمعات الغربية وأزمة القيم الأسرية حول العالم، وأهمية شبكات التواصل الاجتماعي في حياة الشباب وحتى الكبار، ونمو الانجذاب نحو الفردانية، لأننا نشهد في مجتمعنا المعولم عودة إلى النزعة الجماعية، وهي عودة يمكن أن تكون مخيفة. والأهمية المتزايدة لحركات الهجرة في جميع أنحاء العالم تؤدي إلى الانطواء على الذات بدل من خلق مجتمع مفتوح يرى في الآخر ميزة. كل هذا يؤكد الدور الرئيسي للأسرة والتعليم والأديان في مساعدة الناس على بناء توازن عادل بين الانتماء إلى جماعة وتحقيق احتياجات الذات. ومن خلال تاريخه الغني وشخصيته الغنية، يمتلك العراق الكثير من الأصول التي تساعد الإنسان على النمو الشخصي بطريقة متوازنة بين الفرد والمجتمع.

الشخصية العراقية بين الجرح النرجسي وعقلية الضحية

ابراهيم العبادي

تعرضت بلاد الرافدين إلى أحداث جسام طوال تاريخها العريق، وكان الإنسان العراقي الذي عاش وانتمى وانجز وكابد وكدح على هذه الارض، يستجيب لكل هذه المثيرات المرتبطة بوجوده والمؤثرة على تفكيره وتصوراته ومعتقداته وأدواره الاجتماعية، والهدف السامي من وجوده على هذه الارض. وهذه الاستجابات النفسية استدمجها الانسان العراقي في شخصيته رغم توالي الغزوات والهجرات واختلاف الثقافات والأديان، التي تعاقبت على أرض العراق حتى استقرت أخيراً. ونحن نتحدث عن الشخصية العراقية، ولا نريد بها الشخصية الفردية، بل نريد الحديث عن الشخصية الجماعية

التي تمازجت وتداخلت واندمجت فيها سمات الافراد القوية الشائعة نفسياً وثقافياً وسلوكياً، فتشكلت صورة خارجية عما يسمى بالشخصية الوطنية أو القومية بتعبير المفكر القومي المصري "سيد ياسين". نحن نتحدث عن الذات الجمعية أو شخصية الجماعة العراقية كما تبدو للخارج، ومجال حديثنا هو علم النفس الاجتماعي وظواهره، كما تبدو للناظر والباحث والمدقق. وسؤالنا الأساسي: كيف نقرأ سلوك العراقيين جماعياً في الوقت الراهن؟ وكيف نحلل هذا السلوك، أي إلى ماذا نعزوه؟ إلى عوامل موقفية زمنية، أم عوامل نزوعية جبلية جينية؟ وماهي المتغيرات والمكبوتات والظواهر الطافية من جبل الثلج العراقي، وما هو المخفي والغائر الذي يحرك هذه الظواهر؟ هذه الاسئلة هي مدار بحثنا المختصر وفقا لمنظورات علم النفس السياسي.

الجرح النرجسي وعقلية الضحية

من ملاحظة السلوك الجمعي العراقي في السنوات التي تلت احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003، وظهور الهويات الفرعية وانطلاق الجدل السياسي على أشده في العراق، مصحوباً بضياع وقت ثمين أهدرته الفوضى السياسية والارهاب والغرائزية السياسية في البلد، يمكن اكتشاف وملاحظة ظواهر سلوكية تُنبئ بعمق أزمة الانسان العراقي، وهي أزمة عميقة لها ارتداداتها على شعوره ولا شعوره الجمعي. فحيثما أدرتَ وجهك لا تجد غير الشكوى والتظلم والندب الجماعي والاحتجاج والنظرة السوداوية والتعبير عن الأسف والفوضى والسلبية. وحينما تستمع عما قيل ويقال عن العراقيين تندهش من حجم المفارقة بين ما كانوا وما أصبحوا عليه. يُقال الآن عن العراقيين خارجياً، بل هذا ما يقوله العراقيون عن أنفسهم أيضاً: إن العراقيين أناس اذكياء مجادلون، قلما يتوحدون على موقف، تسود بينهم ظاهرة الاختلاف بوضوح، يعجزون عن معالجة مشكلاتهم الكبرى الا بمساعدة من غيرهم، كثيرو التبرم والشكوى والتظلم، يحنون إلى ماضٍ عتيق وقريب يسمونه الزمن الجميل، يضيقون بمساحة الحريات فيتمنى كثير منهم العودة إلى حكم الرجل القوي. هذه الانطباعات لا تعدّ انطباعات سريعة مستعجلة لا تصمد أمام البحث السيكولوجي المعمق، لا بل صار ممكناً التوثق منها وقياسها سيكومترياً، فهي فعلاً ظواهر سيكو-سوسيولوجية وسيكو-سياسية، وهي مجال بحث نعتقد انه سيمتد لمدة من الزمان لأنها فعلاً تنطوي على مشكلات جديرة بالدراسة. ومن الظواهر التي لفتت اهتمامي وكنت ألمسها تعبيراً سلوكياً مكتوباً ومشافهة، هو شعور فئات من العراقيين الطاغي بأنهم ضحايا لقوى خارجية وداخلية، سلبتهم القدرة على التحكم بحاضرهم ومستقبلهم، وجعلتهم أسرى معادلات سياسية لا يستطيعون كسرها بسهولة. ولكي يحافظوا على وجودهم ويواصلوا مسيرة حياتهم، فانهم باتوا يتكيفون مع هذه العقلية، عقلية الضحية ويعزون كل ما جرى ويجري لهم من صعوبات ومشكلات وتحديات إلى قوى تتآمر عليهم، تريد سلبهم ثرواتهم، وتعمل على تجريدهم من خصوصياتهم الدينية وهوياتهم الذاتية وأسلوب حياتهم، وفرادتهم لكونهم أمة ذكية استحوذت يوماً وستستحوذ على مركز العالم!!! وكيف يستقيم هذا مع ذاك؟ ولماذا يتآمر العالم بأسره على العراق دون غيره ويحظى بهذا التركيز العالمي؟ ولماذا

ينشغل ساسة ودول كبرى وعظمى قريبة وبعيدة بالعراق العظيم؟!! يأتيك الجواب السهل بأننا مركز الحضارة القديم والوسيط، وسيتقرر مصير الحضارة البشرية في العراق ومن العراق أيضاً!! كيف؟ هنا يستحضر العراقي ما يعتقد به من تصورات ورؤى وحقائق واساطير وميثولوجيات، فيعيش حالة من النرجسية الجماعية أو لنسمها النرجسية الوطنية. فالعراق مؤسس الحضارة البشرية ومعلم الانسانية القراءة والكتابة وموطن بزوغ الديانات، وما نشأ منها من ثقافات وأفكار ومذاهب، وهو موطن الإبداع البشري للملاحم والاساطير والمدارس الكلامية والفلسفية والأدبية والصوفية، وقد استوعب الملل والنحل فتعايشت على أرضه. هذا التمركز على الذات واعلاء تقديرها والتمايز والتفرد في ضوئها هو الذي انتج على مدى القرون شخصية الفرد العراقي مهما تنوعت أعراقه وأصوله. يحق لنا هنا استعارة فكرة عالم النفس كارل يونغ (1875-1961) عن اللاشعور الجمعي، الذي يراه كمخزن للتجارب البشرية منقولة لكل واحد منا. فقد ورث الانسان العراقي سايكولوجية أسلافه كما ورث جيناتهم، وما يزال العراقي يبحث عن التمايز والتفرد ويصر على رؤية ذاته المتميزة حتى في أشد حالات التقهقر والنكوص الحضاري. وحينما يلتفت العراقي إلى واقعه ويقارنه مع ماضيه الزاهر المتخيل، ويقارن هذا الحاضر المتخم بالمشكلات والتخلف المادي والحرمان النسبي مع شعوب وبلدان قريبة وبعيدة سبقها العراق في مضمار الحضارة والمدنية والعلم والادب والمنجز الثقافي، فإنه يصاب بالإحباط ويشعر إنه عجز عن مجاراة الآخرين في ميدان الحياة، وإنه فشل في تحقيق الطموحات الكبرى. فيحاول البحث عن الأسباب التي تخفف من إحباطه وتخفض توتره وقلقه المزمن، لكن تقديره المتضخم لذاته يمنعه من الاعتراف بأن بعضاً من تلك الأسباب تعود إليه ذاتياً، وإن اسباب القصور والتقصير سببها داخل الذات الجماعية في أغلبها وليس خارجاً عنها، سواء بنوعية الساسة والحكام الذين أنتجهم ومازال ينتخبهم، وسواء بالسلوك السياسي الذي ما زال يسلكه والذي قوض الأمن والاستقرار والهدوء، وهي الحاجات الانسانية القصوى ليتفرغ الانسان بعدها إلى تحقيق الذات وتنمية الحس الابداعي والجمالي لديه ومنافسة الآخرين منافسة ايجابية. فهنا مسايرة واذعان وخضوع وسادية ومازوخية وعنف متوحش مسكوت عنه ضارب في عمق المشاعر والافكار والنسق الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

أعراض الجرح النرجسي ومسبباته

وقد تعتبر النرجسية سمة من سمات الشخصية تجعل الفرد ينخرط بشكل مزمن في تقديره لذاته وزهوه بها بشكل صريح وعلني امام الآخرين. والنرجسي يعتبر نفسه أكثر تميزاً وتفرداً عن الاخرين، والنرجسية الجماعية تنشأ من التقدير المبالغ به للذات الجماعية، بكونها مبدعة ومتميزة ومنفردة وذات تاريخ مفعم بالإنجاز. وفي ضوء هذه المقدمات النظرية نجد أن العراقي أو الشخصية العراقية تعجز عن نقد الذات ولا تكف عن التفكير السلبي وتعزو كل ما تواجهه إلى الخارج، فمركز الضبط والسيطرة لديها خارجي. وفي اعتقادي ان عدم الاعتراف بالأخطاء والرفض الشائع لأي مراجعة علمية سواء في منظومات الفكر والثقافة والبناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، سببها الحاجة إلى تبرئة

الذات وإنكار مسؤوليتها عما حصل ويحصل وتعليق المسؤولية وعزوها إلى الخارج. وتشيع هذه الظاهرة بوضوح في العراق، ويعبّر العراقيون عن براءتهم من كل ذنب أو عيب أو تقصير، ويلقون تبعة ما تعرضوا له إلى تخطيط الاعداء ودهائهم وتدخلاتهم. فالنظام المستبد جاءت به أمريكا والماسونية العالمية، والحروب كانت بتخطيط أجانب، وما السلطويون إلا اداة تنفيذ لأنهم عملاء وجهلة وسطحيون أو مخدوعون، وتخلف العراق وارتهانه بالديون كان بغرض منعه من التقدم وكسر قوته لأنه إنْ تُرك لحاله فسيحكم العالم ويدير الحضارة البشرية. فتسكن العراقي عقدة التصويب والتخطئة، تصويب أفعال الذات وتخطئة الآخر القريب والبعيد. فترى العراقيين يشكو بعضهم بعضاً، العامة تشكو الخاصة، والدهماء تشكو من بيده السلطة، وصاحب السلطة والثروة يشكو العامة والجمهور. كان الشيعي يشكو السني لأنه استبد بالسلطة طويلاً، ولما استدار الزمان وصار الحاكم محكوماً، ارتفع صوت المطالبة بالعدل الاجتماعي والتوازن السياسي وحتمية قسمة السلطات والثروات والاوقاف إلى حصص واستحقاقات. كان الصوت مختنقاً مكبوتاً في عهد الخوف والبطش، وحينما حلت الديمقراطية والحريات، انفلت عقال الناس، وازدحمت الأحزاب وتناسل المتحدثون باسم الطوائف والملل والجماعات، واستطال لسان النقد حتى السماجة، وحلت الرثاثة والاستعراضية والتبجح والتخوين والانتقام والثأر والتنافس غير الحميد.

ماهي عقلية الضحية وكيف يعيشها العراقي؟

هناك فرق بين أن يعيش الانسان عقلية الضحية وبين أن يقع الانسان ضحية لاضطهاد أو ظلم أو تعسف أو معاملة قاسية أو بطش سلطة دكتاتورية أو حتى ضغط اجتماعي، أو تخضع الجماعة أو الطائفة لتطهير عرقي أو ابادة جماعية أو إقصاء سياسي أو اجتماعي أو كليهما، فيعيش الفرد والجماعة أذى الاضطهاد، ثم ينجو منه ويندمج لاحقاً في الحياة ويحصل على حقوقه واستحقاقاته وتغدو تجربته درساً عملياً للأجيال. ففي عقلية الضحية يستدخل الانسان أو يستدمج مشاعر الضحية لتغدو هاجساً امنياً، فيعيش مشاعر الاضطهاد والتهميش والقلق الوجودي على مستقبله، حتى بعد زوال مرحلة الاضطهاد الفعلية، بل يبقى يدور في دائرة الضحية طالباً المساعدة والعطف والخدمة والانصاف والتعويض. إنه يسعى لجعل الجميع في خدمته، يعوضونه ما خسره وما فاته، يعترفون له بجرائمهم وخطاياهم، ليس الجناة الفعليين فحسب بل أجيالهم اللاحقة. وهذا النمط السلوكي يسمى "عقلية الضحية" Victim Mentality، ويعني ميل الاشخاص أو أفراد الجماعة إلى تعريف أنفسهم دائماً بأنهم ضحايا يستحقون التعاطف، ويجدون في هذا المسلك ارتياحاً يوظفونه لتحصيل التعويض المادي والمعنوي. وعلى المستوى الجماعي Collective Victimhood تعني: جماعة كابدت محناً وكوارث وتعرضت إلى مظالم في جزء من تاريخها، فتصبح ذاكرتها الجماعية مشبعة ومعبئة بفكر الاضطهاد والاستهداف، ويغدو الأمن والدفاع عن الذات الجماعية قيمة مجتمعية مركزية في سلوكها الجماعي تفوق الاهتمام والحاجة الطبيعية. واهم مظاهر شعور الفرد أو الجماعة إنهما ضحية استبطان حالة الشك والتوجس الدائم والريبة والقلق المَرَضي من الآخرين،

فصاحب عقلية الضحية لا يرى في سلوك الآخر غير الشر والنوايا السيئة، إنه لا يثق بالآخرين ولا يتفاعل معهم وتقوده مخاوفه إلى العجز عن مواجهة الواقع. وتتسم نظرته إلى الحياة بالتصلب والانغلاق والعصبية والعدوان والرفض. وتكون علاقاته مبنية على المغالبة والعناد والثأر والانتقام ورفض التسويات، لا التعاون المثمر والثقة والتسامح والصلح. ولا أبالغ إذا قلتُ إن اغلب العراقيين ميالون إلى تعريف أنفسهم بإنهم ضحايا لجناةٍ في مقطع تاريخي محدد. ومن واقع هذا الشعور تجد الشكوى والألم وذم السلطات ومطالبتها بالرفق والعدل والتيسير على الناس، في مقابل عدم الثقة وكراهة السلطات وقوانينها واساليبها، حتى لو كانت هذا القوانين والاجراءات منصفة ومفيدة وذات جدوى عامة. فالشكوى والتظلم والشعور بانعدام العدل والانصاف وضياع الاستحقاقات، ظاهرة معروفة في أوساط العراقيين. فنادراً ما يشعر العراقي بأنه تحصّل على حقوقه، وإنه راضٍ عمن يحكمون ويسوسون. والسلطات عرفت أيضاً إن العراقيين لا يرضون بسهولة على حاكم أو صاحب سلطة أو من بيده المال والصولجان، بل إن تقلبات أزمانهم أفقدتهم الثقة ببعضهم البعض، فصار البعض يشكو البعض الآخر، وصار اللوم والتشكي ورفع العقيرة بالتظلم سمة عامة في شخصية العراقي، والجميع يشكون ويلومون القوى المستكبرة والمحتلة والمتآمرة التي كادت وتكيد بالعراقيين ليل نهار. وسيطرة عقلية الضحية تعني ميل الاشخاص أو الجماعة إلى رؤية أنفسهم ضحية على الدوام، وحاصل ذلك سيكولوجياً هو الريبة الدائمة واستذكار التاريخ والتجارب السيئة واستحضار النوايا السوداء وتسميم العلاقات البينية بين الجماعات والمكونات والاحزاب بداعي الحذر والدفاع عن مصالح الذات المستهدفة بالأذى أو الابادة أو الاقصاء، ينتج عن ذلك التعصب والانغلاق والعدوان ورفض التسويات والحلول الوسط وانعدام الرغبة في العيش المشترك وتبادل المصالح. بل تحل اولويات من نمط اخرى هي الثأر والانتقام، والتسابق الشرس على الاستحواذ والاستيلاء واغتنام الفرص.

الشخصية العراقية بين سلطة النماذج الارشادية وتأثيرات العولمة

سعدون محسن ضمد

ينفتح النقاش حول تبخيس الشخصية العراقية أو تعظيمها على الكثير من المواضيع، يأتي بمقدمتها فهم هذه الشخصية فهما يرتبط بمدى مسؤوليتها عن الإخفاقات أو مساهمتها في تحقيق المنجزات. ومثل هذا الفهم يرتبط بمسارين بحثيين: مسار وجود وعدم وجود الشخصية الاجتماعية. ومسار القدرة على تحديد مجموعة الاحداث والظروف والشروط التي تشترك بإنتاج حدث اجتماعي ما. وفي حدود هذه الورقة البحثية، وفيما يتعلق بالمسار الأول لن نتحدث عن وجود وعدم وجود شخصية عامّة، لكن سنتحدث عن مناسبة النموذج الارشادي لبحث الشخصية العراقية. أما فيما يتعلق بالمسار الثاني فسنبحث في إمكانية تحديد مجموعة المؤثرات التي تساهم في بناء الفعل الاجتماعي التاريخي.

أولا: سلطة النموذج الارشادي

إن استعمالنا لمفهوم "النموذج الارشادي" لا يستند إلى تبنٍ كامل للفرضيات التي طرحها توماس كون في كتابه "بنية الثورات العلمية" وخاصة فيما يتعلق بحاكمية النموذج الارشادي ومقدار السلطة التي يمارسها على الباحثين في ميدان ما. وعلى نتائج الأبحاث التي يتم انتاجها في مجال تخصصي معين. لكننا سنستعمل هذا المفهوم للإشارة إلى ظاهرة نعتقد، جميعا، أنها موجودة وينجح هذا المفهوم في الإشارة اليها، وهي ظاهرة اشتراك العاملين في مجال تخصصي ما، باستعمال مناهج علمية وأدوات بحثية محدَّدة، واستنادهم أيضا إلى نماذج نظرية بعينها. فالنموذج الإرشادي بحسب توماس كون هو: «العملية المُعترف بها عالميا والتي تمثّل في عصر بذاته نماذج للمشكلات والحلول بالنسبة لجماعة من الباحثين العلميين»[1]. ومن هنا نجد أن الباحث في التاريخ يختلف، في الأدوات والمناهج والموجهات النظرية عن الباحث في الأنثروبولوجيا الطبيعية. هذا الاختلاف ناشئ من اختلاف مجموعة الشروط والمعايير والمتحكمات المرعيَّة في الحقول التخصصية المختلفة، والتي نجح توماس كون في الإشارة إليها بمصطلح "النموذج الارشادي".

إن استعمال النموذج الارشادي، عملية لا بد منها. لأن العقل البشري لا بد أن يعمل وفق منهج بعينه، ويستعمل أدوات محدّدة. لكن المشكلة أن إرغام العقل على العمل ضمن شروط محدَّدة تتضمن تقييدات في المنهج والأدوات، ستؤدي إلى تحديد رؤيته أو تأطيرها في نطاق بحثي ضيق. لا بل هناك، من المختصين في مناهج البحث، من يؤكد على أن الابتكارات العلمية والتأسيسات النظرية، حدثت في ظل ظروف عمل كان ضغط النموذج الإرشادي فيها ضعيفا، وهذا ما يؤكده مثلا محمد عابد الجابري عند حديثه عن غاليليو، الذي يَعْتَقد بأنه كان منفلتا من ضغوطات النماذج المتّبعة بعصره ولذلك فقد «اهتم بالكشف عن العلاقات التي تربط بين الظواهر، الشيء الذي كان مهملا من قبل، وترك جانبا، البحث عن "المبادئ" و"الأسباب" الميتافيزيقية التي استحوذت على الفكر القديم. وبذلك احدث غاليليو قطيعة ابيستمولوجية – معرفية – بين الفكر الجديد والفكر القديم»[2]. كما أن توماس كون، أكد غير مرَّة بأن النظم التربوية والتعليمية، وهي تصنع النماذج الإرشادية التي تقود مسيرات العلوم تقع بنحو من أنحاء الجمود العلمي الذي يمارس «سطوة قوية خفية على العقل العلمي. وأن قدرتها على فرض هذه السطوة هي أحد الأسباب الرئيسية للفعالية الخاصة المميزة لنشاط البحث العادي التقليدي أو القياسي ومسار تطوره في أي لحظة زمنية»[3]. كما أن "كون" يؤكد من جهة أخرى على أن «العلم القياسي، الذي إذا ما تأملناه عن كثب، سواء على أساس تاريخي أو في إطار المعمل المعاصر، لبدا هذا المشروع وكأنه محاولة لدفع الطبيعة قسرا داخل

[1] كون، توماس، بنية الثورات العلمية، ت؛ شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة 168، ص22.

[2] الجابري، محمد عابد، مدخل إلى فلسفة العلوم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 2002، ص246.

[3] توماس كون، م. ن، ص33

إطار معد مسبقا وجامد نسبيا زودنا به النموذج الإرشادي»[1]. لا بل هو يذهب أبعد من ذلك، فيؤكد بأن «ليس من أهداف العلم القياسي في أي ناحية من نواحيه استحداث، أو تسليط الأضواء على أنواع جديدة من الظواهر، والحقيقة أن الظواهر التي لا تتلاءم مع الإطار غالبا ما تغفلها الأنظار تماما»[2]. فإذا اضفنا إلى ذلك الحاضنة النظرية التي تقود مسار البحث، أو تشكّل مرجعية أساسية له، فستزداد عملية التأطير وتتعقد المحدودية في الرؤية والمعالجة. خاصّة فيما يتعلق بتطبيق النماذج الارشادية على بيئات بحثية تختلف عن تلك التي تأسست لدراستها وتفسرها. فواضعي النظريات، يضعون فروضهم داخل بيئة مجتمعية محدَّدة، وهي تختلف بالتأكيد عن أي بيئة يراد تطبيق الفروض عليها. على الأقل لأن العينات المستهدفة ستختلف، فالعينات البشرية لا تتشابه في ردود أفعالها حتى عندما يحركها المؤثر نفسه. لكن من جهة أخرى علينا أن نؤكد بأن العمل البحثي لا بد أن يستند لإطار نظري، ثم منهج بحثي وأدوات محدَّدة، وإلا تحول إلى تأملات أو افتراضات تقودها المسبقات الفكرية أو الميول الأيديولوجية أو الثقافية. ومن هنا تتّضح الإشكالية التي نريد وضعها في صميم هذه الورقة، وهي أن العلم وفي لحظة حرصه على توجيه العقل باتجاه العمل البحثي الرصين الذي يستطيع أن يصل إلى أكثر النتائج دقة وموضوعية، إنما يمارس بذات الوقت عملية توجيه لنفس العقل من جهة وعملية تضييق لمساحة عمله، ولطبيعة النتائج التي يمكن أن يخرج بها.

يمكن في هذا السياق أن نورد مثالاً انثروبولوجياً، وهو مثال يتعلق بدراسة "الجبايش" لرائد الانثروبولوجيا العراقي د. شاكر مصطفى سليم. حيث أجرى اول دراسة أنثروبولوجية عراقية على قرية "الجبايش" في أهوار العراق. ولأن أمثال سليم، وهو المتخرج من جامعة بريطانية مرموقة، لا بد أن يلتزم معايير البحث العلمي، ويستعمل الأدوات المعتمدة في ميدان بحثه. فلم يكن أمامه سوى أداة "الملاحظة بالمشاركة". حيث أنها أكثر الأدوات فعالية بالنسبة للمجتمعات المعزولة، ذات الثقافات البكر. وهي مجتمعات لا يُحبذ بحثها عبر الاستمارات الاستبيانية، نتيجة الأمية المنتشرة، ونتيجة عدم الثقة بهذه الأداة من قبل المبحوثين، واحتمال ارتيابهم بها. أما الملاحظة بالمشاركة فتتيح للباحث أن يسجل ملاحظاته بصورة غير مباشرة وبعد أن يكسب ثقة المجتمع المبحوث ويتحول إلى فرد من أفرادهم. وهكذا وعن طريق مشاركة المجتمع فعالياته يفهم الباحث ثقافة المجتمع بما تشتمل عليه من مؤسسات ونظم ومفردات ثقافية. لكن المشكلة في هذه الأداة أنها استُعملت أول الأمر من قبل "برينسلاو مالينوفسكي" (1884- 1942)، عند دراسته سكان جزر التروبرياند[3].

---

[1] كون، توماس، بنية الثورات العلمية، ت شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة 168، ص55.

[2] توماس كون، م. س، ص55.

[3] الانثروبولوجيا حقل علمي واحد وأربع مدارس، إعداد فريدريك بارث واخرين، ت؛ أبو بكر أحمد باقادر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017، ص38.

ومجتمع التروبرياند مجتمع مفتوح على الغرباء وخال، نسبيا، من التمييز الجنسي، ومن ثم فيمكن للباحث ان يلاحظ نشاطات النساء كما يلاحظ نشاطات الرجال، وهذا خلاف ما عليه الحال في ريف العراق حيث درس شاكر مصطفى. ففي هذا الريف يتم الفصل بين النساء والرجال، خاصة الغرباء، ومن ثم لا يتاح للباحث الاطلاع على اغلب نشاطات النساء وشؤون العائلة. كالطرق المتّبعة في التنشئة الاجتماعية وكتعامل الرجال مع النساء داخل البيت، وتعامل النساء مع بعضهن، كتعامل ام الزوج مع زوجته "كنتها" أو تعامل اخواته معها. وهذا يسري أيضاً على عدم القدرة على ملاحظة كيف تتصرف النساء في مجالس العزاء، ولا في حفلات الفرح. وهذا المثال يوضح بشكل مبسط كيف ان الاداة البحثية لا تناسب بالضرورة جميع المجتمعات التي نحتاج دراستها في إطار أي علم. وقد اشار باحثون كثر إلى معاناتهم عند استعمال الاستمارة الاستبيانية في المجتمعات "الكتومة". والكلام نفسه يمكن تعميمه على المناهج والاطر النظرية، فالأطر النظرية أُسس اغلبها في المجتمعات الغربية، التي تختلف بشكل كبير عن المجتمعات الشرقية وعن المجتمع العراقي تحديدا. فحضور المرأة وتعقيدات وضعها يختلف بين البيئتين. وعليه كيف يمكن تعميم الفرضيات على بيئتين بحثيتين يختلف بينهما سلوك نصف أفراد المجتمع؟ لكن، ومن جديد، هل يعني هذا أن نترك لكل باحث ان يصنع اداته الخاصة بالمجتمع الذي يدرسه؟ أو ان يُجري أبحاثه من دون موجّه نظري يسترشد به؟ بالتأكيد لا، لأننا سنقع في فوضى كبيرة وغير مسيطر عليها، كما اننا سنفقد الرصانة والدقة والموضوعية. وهذا ما يؤكده ايفانز بريتشارد، مثلا، حيث يقول: «تاريخ المعرفة بأسره، سواء كنا بصدد العلوم الطبيعية أو الانسانيات، يدل بوضوح على ان كل جمع للوقائع لا قيمة له ما لم يكن البحث سائراً على هدى النظرية».[1]. اذا نحن نقصد بان ثمّة مشاكل، لا بد منها، تحدث نتيجة استعمالنا النماذج الارشادية[2]، وهي المشاكل اشار اليها المختصون بفلسفة العلوم كتوماس كون. والقبول بهذه المشاكل يشبه إلى حد ما، قبولنا بنسبة من الظلم تقع على الناس بسبب تطبيقنا القانون، فالقاضي لا يستطيع ان يلم بجميع حيثيات الجريمة ليحكم حكما عادلا بشكل تام، الأمر الذي يضطرنا إلى القبول بمستوى مقبول من الخطأ في احكامه.

ثانياً: هل هناك شخصية عر اقية؟

على أساس ما تقدم فإن الشخصية العراقية، شأنها شأن بقية الشخصيات الاجتماعية في البلدان العربية، مدروسة وفقاً لأطر نظرية ومناهج علمية وأدوات بحثية وضعت على مقاسات مجتمعات مختلفة. وهذه النتيجة تعني بأن الشخصية العراقية لم تحظ إلى الآن بدراسة تستند إلى مناهج

[1] بريتشارد، إيفانز، الإناسة المجتمعية، ديانة البدائيين في نظريات الإناسيين، ت؛ حسن قبيسي، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1986، ص77.

[2] "العملية المُعترف بها عالميا والتي تمثّل في عصر بذاته نماذج للمشكلات والحلول بالنسبة لجماعة من الباحثين العلميين"

وأدوات تناسب بيئتها وثقافتها وبقية التعقيدات المرتبطة بها. وربطا بالمحور الرئيسي، أي فيما يتعلق بالتعظيم أو التبخيس، فإن محاولتنا فهم الشخصية العراقية أو أي شخصية في إطار تقييمها إنما هو فهم مبني على تصور وجود الشخصية. وهذا تصور يعاني من عدم الدقَّة، وهنا يمكن لنا استثمار تجربة علي الوردي في دراسة الشخصية العراقية. فعلي الوردي، في فرضية الازدواج، قدّم فهما سهلا للسلوك المزدوج الذي افترض أن العراقيين يعانون منه، والذي يتجلى بتأرجح هذا السلوك بين الكرم المفرط والبخل المبالغ به، بين الشجاعة المتهورة والحكمة المتّزنة، وهكذا. وهذا التأرجح في السلوك قاده إلى تقديم فرضية انحلال الشخصية العراقية إلى شخصيتين هما شخصية البدوي وشخصية الحضري. باعتبار أن البدوي مضطر، وبسبب البيئة الصحراوية التي يعيش فيها، إلى إكرام الضيف المنقطع عن أهله. فيتصرف بكرم مبالغ به في بعض الحالات. أما الحضري، وبحكم البيئة التي يعيش فيها، والتي لا يكون فيها الضيف منقطعا عن أهله، وهو لا يملك ما يساعده على المبالغة في الكرم، فيتصرف بشيء من البخل وفقا لذلك. ونلاحظ أن الوردي هنا قام بصياغة شخصية مُتخيلة تتصرف وفقا للخصائص المشتركة التي استنبطها هو. لكن لا هذه الخصائص، ولا الشخصية المبنية على أساسها، تمثل من اعداد العراقيين ما يكفي ليبرر لنا تحويلها إلى ملامح عامَّة لشخصية الفرد العراقي. وهنا، وبالعودة إلى موضوع النموذج الإرشادي نستطيع أن نؤشر لملاحظتين تتعارضان مع بعضهما في ظاهر الأمر، وهما أن الوردي درس الشخصية العراقية من دون تأثير نموذج إرشادي واضح، ولذلك أبدع في عمله واستطاع أن يصوغ فرضا تفسيريا لم يزل يحظى بالقبول والاهتمام. لكن من جهة أخرى ولأنه لم يتبع أي نموذج إرشادي، سُجل على فرضه النظري بأنه يفتقر لما يكفي من المبررات العلمية. إذ ليست هناك "شخصية اجتماعية" لا تعاني من الازدواج، أو تتصرف في سياق واحد، أي أن تكون كريمة على طول الخط أو شجاعة بمختلف الظروف. كما أن فرض الازدواج يمكن أن ينطبق على أي شخصية عربية، كالخليجية مثلا. الأردنية أيضا يمكن أن ينطبق عليها كلام الوردي. كما أن تعميم صفة الازدواج تعميم لا يستند إلى استقراء علمي، فضلا عن أن في العراق شخصيات متعددة، قوميَّاً وطائفياً ومناطقياً. ثم إن النموذج الإرشادي الخاص بالشخصية الاجتماعية، أو الشخصية الثقافية أو الشخصية السلالية، أجبر الباحثين، كعلي الوردي، على البحث عن سمات هذه الشخصية، انطلاقا من كونها مسلّمة مفروغ من البحث في وجودها، وهذه احدى ملامح التوجيه الذي يمارسه النموذج الإرشادي.

ثالثا: مبررات التبخيس والتعظيم

بعد مناقشة إمكانية دراسة المجتمع العراقي انطلاقا من النموذج الارشادي الذي يتبنى وجود شخصية اجتماعية تمثل الشريحة الاوسع من افراد أي مجتمع. ثم مناقشة وجود وعدم وجود شخصية عراقية. يصل بنا المطاف إلى مناقشة موضوعة التبخيس والتعظيم التي يجب ان تنطلق من مناقشة مبرراتها. أي مبررات تحميل المجتمع مسؤولية الاحداث التي تقع في مساحة تأثيره وتأثره. وهذا ما يقودنا إلى مناقشة العوامل والظروف التي تساهم في خلق الاحداث العامة، وهي كما نعلم

من الكثرة بحيث لا يمكن احصائها، حيث هناك العوامل والظروف السياسية، وهنا تندرج الصراعات الداخلية وتأثيرها وكذلك الصراعات الخارجية بين الدول وتأثيرها في الحدث. ثم العوامل والظروف الاقتصادية داخلية وخارجية وملابساتها وما تؤدي اليه من تعقيدات ثم العوامل البيئية والثقافية وووالخ. ومن هنا فان العوامل التي تشترك بالإخفاق الذي يحدث على المستوى العام أكثر من ان يتم احصائها، الأمر الذي يُفقد عملية تحميل المسؤولية مبرراتها العلمية.

رابعا: تبعية الفعل الاجتماعي

لنفترض أن العالم قرر – اعترافا منه بأهمية الكتابة وبأنها البوابة السحرية التي دخلت منها كل تفاصيل التطورات الحضارية - أن يستقطع ممن يستعملون الكتابة ضريبة صغيرة، ثم يمنح مجموع المبالغ المتحصلة إلى ورثة مخترعي الكتابة، أي السومريين. وهنا ولأن مجموع المبالغ سيكون مهولا، فلن يكون قرار اختيار مستحقيها سهلا. وسنضطر إلى البحث في حقيقة وجود السومريين ثم في معنى الوراثة، وهل يمكن اثبات وجود مثل هؤلاء الورثة بحيث يكون انتمائهم صافيا للسومرية. ثم سنتساءل إن كان السومريون قد ابتكروا الكتابة من تلقاء أنفسهم ونتيجة لتطورهم الحضاري الصرف، أم ان حضارات وشعوبا أخرى قد ساهمت في انتاج هذا التطور العظيم. وهكذا وفي نهاية المطاف سنعيد المبالغ إلى أصحابها لأننا لن نجد من يستحق ان يكون ممثلا لمبتكري الكتابة.

ومن هذا المنطلق ووفقاً لهذا الفهم نستطيع ان نجيب على سؤال التعظيم والتبخيس، حيث ليست هناك جماعة، ومن وجهة نظر علمية تستحق التعظيم أو التبخيس؟

الذاكِرَة والثقافَة والشخصيَّة في العِراق: السياقات المأساويَّة والنزعات الاحتجاجيَّة

لؤي خزعل جبر

الشخصيَّة الاجتماعيَّة: الإنسانيَّة والمَحليَّة والوَطنيَّة

انبثق مفهوم "**الشخصيَّة الاجتماعيَّة**" مِن "**مدرسَة الثقافَة - الشخصيَّة**" Culture and Personality School أو "**الأنثروبولوجية النفسيَّة**" Psychological Anthropology التي تأسَّسَت في "**مدرسَة فرانكفورت**" Frankfort School أو "**معهد البحوث الاجتماعيَّة**" Institute for Social Research أو – لاحقاً – "**النظريَّة النقديَّة**"Critical Theory، نتاجَ العلاَمَة الفارِقَة: "**المُقارَبَة الماركسيَّة – الفرويديَّة**" Marx-Freudian Approach. و"الأبُ المَقتول"[1] لكل ذلك كانَ إريك **فروم** Erich Fromm (1900-1980)، إذ شرَعَ بتكريس المُقارَبَة منذ بداية الثلاثينيات، وقدَّم صياغات تأسيسيَّة للمفهوم في دراساتٍ مُبكرة مُتفرقة، كانَ أهمها دراسته في الكتاب المُشترك مع ماكس

[1] تنكَّرَت مدرَسَة فرانكفورت لجهود فروم التأسيسيَّة، وقلَّلَت من دورِهِ، وأقصَتهُ من سرديَّات تاريخ المَدرَسَة، لأسباب فكريَّة وشخصيَّة وتنظيميَّة، كشفت عنها – ببراعَة - دراسة نيل ماكلولين Neil McLaughlin "**أساطير الأصل في العلوم الاجتماعيَّة: فروم ومَدرَسَة فرانكفورت وانبثاق النظريَّة النَقديَّة**" Origin Myths in the Social Sciences: Fromm، the Frankfurt School and the Emergence of Critical Theory (1999).

هوركهايمر Max Horkheimer (1895-1973) وهربرت ماركوز Herbert Marcuse (1898-1979) "**دراسات عن السُلطة والأسرة: تقارير بحثيَّة من معهد البحوث الاجتماعيَّة**" Studien über Autorität und Familie: Fortschungsberichte aus dem Institut für Sozialforschung (1936)، حتى طرحَهُ بصيغته الصريحَة في "**الطبع والعمليَّة الاجتماعيَّة**" Character and Social Process، مُلحَق كتابه "**الهروب من الحُريَّة**" Escape from Freedom (1941)، وعمقه – ووسعه – في "**الإنسانُ من أجلِ ذاته**" Man for Himself: An Inquiry into The Psychology of Ethics (1947) و"**المُجتمع السوي**" The Sane Society (1955)، و"**ما وراء سلاسل الوَهم**" Beyond the Chains of Illusion (1962)، ليعززه – بعد عقودٍ – ببحثٍ إمبيريقي واسِع بالاشتراك مع ميشيل ماكوبي Michael Maccoby (1933-2022) في كتاب "**الطبع الاجتماعي في قرية مكسيكيَّة: دراسة تحليليَّة نفسيَّة اجتماعيَّة**" Social character in a Mexican Village: A Sociopsychoanalytic Study (1970). وكُل الصياغات اللاحِقَة - سواء صرَّحَت بذلك أم لم تفعَل في الغالِب - تأثَّرَت به.

يُمكن عدُّ أبرام **كاردنير** Abram Kardiner (1891-1981) المؤسس الحقيقي للأنثروبولوجية النفسيَّة، إذ تفرَّد بتخصصه الدقيق في الأنثروبولوجية والتحليل النفسي، فقد درس عند بواس وفرويد، ورافَق كبار المتخصصين في تقليديهما من الأنثروبولوجيين والمُحللين، وطرح تنظيراتِهِ في كتاب "**الفرد ومجتمعه**" The Individual and His Society (1939)، الذي عُدَّ العلامة الرئيسة في الأنثروبولوجية النفسيَّة، كما أقامَ ما عُرِفَ بـ"ندوة كَاردِينَر – لينتون" Linton seminar-Kardiner الشهيرة، التي استقبلت وحللت الدراسات الكثيرة في مجال "الثقافة – الشخصيَّة"، والتي أصدَرَت كتاب كورا **دوبوا** الشهير "**شعب ألور: دراسة اجتماعية نفسية لجزيرة هندية شرقية**" The Peoples of Alor: A Social-Psychological Study of an East Indian Island (1944)، الذي قدَّم مفهوم "**الشخصيَّة المنواليَّة**" Modal Personality، كما أصدرت كتاب كاردنير (بالاشتراك مع رالف **لينتون** Ralph Linton وكورا **دوبوا** Cora Du Bois وجيمس **ويست** James West) "**الحدود النفسيَّة للمُجتمع**" The Psychological Frontiers of Society (1945)، الذي تكاملت فيه نظريَّة "**الشخصيَّة الأساسيَّة**". ومع تقلُّص إمكانيات العمل الميداني طوال مدة الحرب العالميَّة الثانية، قادت روث **بينديكت** Ruth Benedict (1887-1948) ومارجريت **ميد** Margaret Mead (1901-1978) التحول من دِراسَة المُجتَمَعات القبلية الصغيرة إلى "دِراسَة الثَقَافَة عن بعد"، وبشكل أكثر تحديداً، إلى "الطبع الوطني" للمُجتَمَعات الأوربيَّة والآسيوية المنجذبة إلى الصراع العالمي. فكانَت حصيلَة ذلك كتاب "**الأقحوان والسيف: أنماط الثقافة اليابانية**" The Chrysanthemum and the Sword: Patterns of Japanese Culture (1946).

عمِلَ دافيد **هوفمان** David A. Hofmann وليزا **جونز** Lisa M. Jones (2005) على تصميم بحثٍ منهجي للتحقق من إمكانيَّة تطبيق الأبعاد الخمسة للشخصيَّة على المستوى الجمعي. فالأبعاد الخمسة الكبرى للشخصيَّة تصف الانتظامات السلوكيَّة behavioral regularities على المستوى

الفردي، وعلى المستوى الجمعي يُشار عادةً إلى هذه الانتظامات السلوكيَّة كعادات وأعراف وروتينيَّات واعتمادات مساريَّة. **فالشخصيَّة الجمعيَّة** collective personality تعني الإجراءات الروتينيَّة التي تحدث في الجماعَة ككل. ووظف الأنموذج التركيبي للتحول المرجعي Referent-Shift Compositional Model، لقياس تلك الشخصيَّة، بجعل الأفراد يقيمون الجماعة ككل على مقياس الصِفات لغولدبيرغ Goldberg (1992) (درجة وصف الصفات لطبع الجماعَة والسلوك النمطي). وحاوِلت ماريا إلين **روبرج** Marie-Élène Roberge وونرو **هوانغ** Wen-Rou Huang (2019) – بناءً على الصياغَة السابِقَة – اقتراحُ **أنموذجٍ مفاهيمي عن ديناميَّات تغير الشخصيَّة الفرديَّة والجمعيَّة**، نصَّ على أنَّ تغيير الشخصيَّة يحدث من خلال عمليات التعلم الاجتماعي على مستوى الشخصيَّة الفرديَّة والجمعيَّة، عند تنشيط الآليات النفسيَّة الأساسيَّة لبنية الشخصية: هيمنة السمات Trait Dominance وصمت السمات Trait Unexpressive، وروتينيَّة السمات Trait Rotation وتبديل السمات Permutation of Traits، التي عندما تُنشَّط بالتفاعل مع العوامل السياقيَّة تتنبأ بكيفية تأثير تغيرات الشخصيَّة الفرديَّة على ظهور الشخصيَّة الجماعيَّة.

في سياق هذهِ الاشتغالات الفارِقَة، ظهرت **دراسات هائِلَة عن الشخصيَّة الاجتماعيَّة**، كل واحِدَة اعتمدت **مقاربات نظريَّة ومنهجيَّة عميقَة ومعقدة ومُتشعبة**، تضمَّنت إقامات طويلَة مع الجماعات المدروسَة، وتدوينات دقيقة للملاحظات خلال ذلك، وحوارات موسَّعة مع "المُخبرين"، وتحليلات شاملة لتواريخ حياة متعددة، وتوظيف الاختبارات النفسيَّة التقريريَّة والاسقاطيَّة، وتحليل النصوص والخطابات الثقافيَّة والتاريخيَّة والوثائقيَّة. وبمقايَسَة هذهِ الدراسات بالاشتغالات على **الشخصيَّة العراقيَّة** نجد الأخيرَة – في الغالِب الساحِق - **مقالات انطباعيَّة إنشائيَّة**، وليست دراساتٍ علميَّة قائِمَة على حفريَّات نظريَّة عميقَة وامبيريقيَّة دقيقة، بما في ذلك الأعمال الثلاثَة لرواد علم الاجتماع العراقي: الوردي "**شخصيَّة الفرد العراقي**" (1951)، والطاهر "**القوقعيَّة والقلق في الشخصيَّة العراقيَّة**" (1969)، و"**الشخصيَّة العراقيَّة: مُتبنيات ومُنطلقات**" (2005)، فالأولى والثالثة مُحاضرتين عامَّتين، والثالثة مقالة عامَّة. ولذلك أعتقد أنَّ **الشخصيَّة العراقيَّة – بالمفهوم العِلمي – لم تُقارَب حتى اللحظة!**

الشخصيَّة والثقافَة والذاكرة: السياقات والنزعات

الشخصيَّة الاجتماعيَّة: منظومَة السمات المُشتَرَكَة عند أغلبيَّة الجماعَة.

الثَقافَة: منظومَة القيم والمَعارِف والمُعتقدات والرمزيات والسلوكيات السائِدَة في الجماعَة.

الذاكرة التاريخيَّة: تَمثُّلات تاريخ الجماعة الداخليَّة والجماعات الخارجيَّة عند أغلبيَّة الجماعة.

الشخصيَّة هي البنية التحتيَّة للثَقافَة، و**الثقافَة** هي التجليات المؤسسيَّة لتلك البنية، وما تُنتجه تلك التجليات من تأثيرات راجِعَة على البنية، و**الذاكِرَة** هي نتاج التفاعل بين البنية التحتيَّة والتجليَّات المؤسساتيَّة. وهذهِ العناصر الثلاثَة تعمَل ضِمن **سياقات**، وتستجيب لتلك السياقات

بنزعات. وبناءً على هذهِ الرؤية يُمكِن تقديم **فرضيَّات أوليَّة**، مُنطلقة من تحققات إمبيريقيَّة سابقة، وتتطلَّب دراسات مُكثَّفة لاحِقَة.

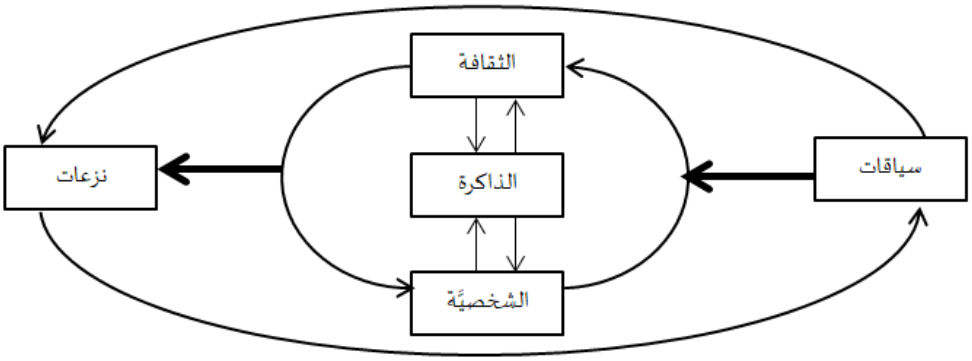

التعدديَّة التزامنيَّة والتعاقبيَّة

شخصيَّة / ثقافَة / ذاكرة أم شخصيَّات / ثقافات / ذاكرات؟ لا يوجد مُجتمع نقي في العالَم، فكل المُجتمعات تعدديَّة، إذ تمتلك شخصيَّات / ثقافات / ذاكرات مُتعددة في اللحظة التاريخيَّة الواحدة، كما قد تشهد هذهِ الشخصيَّات / الثقافات / الذاكرات تغيرات من لحظة تاريخيَّة إلى أخرى، ولكن بدرجات متفاوتة، وبسياقات مُتغايرة، وفي كل حالَة – لخلق الخصوصيَّة – تعتمد أساطير تأسيسيَّة في سرديات ذاكريَّة جمعيَّة، قد تكون مُغلقَة تصارعيَّة أو منفتحة إنسانيَّة. ولذلك يجب اعتماد **مُقارَبَة ديناميَّة هرميَّة** بدل المُقارَبَة الخطيَّة العَرَضيَّة.

ثُنائيَّة المأساويَّة والاحتجاجيَّة

تاريخ طويل من **الاضطرابات والاضطهادات السياسيَّة والاجتماعيَّة والدينيَّة والاقتصاديَّة** يُكرس – بلا شك – الرؤية المأساويَّة للعالَم، السُلطَة والناس والزمان والمكان، في الشخصيَّة والثقافَة والذاكرة، وهو ما يُمكن ملاحظته في طابَع الحُزن والجِديَّة والحَديَّة والشكيَّة. والاستجابَة لهذه السياقات المأساويَّة كانَت بنزعة احتجاجيَّة، كامِنة أو ظاهِرَة، وهو ما يُمكن ملاحظته في الكراهيَة الواسِعَة للسُلطات السياسيَّة، والعلمانيَّة الاجتماعيَّة، والحساسيَّة الثقافيَّة، وما تنتجه – في لحظات تاريخيَّة مُعينة – من ثورات وانتفاضات ومُنتجات ثقافيَّة إبداعيَّة. كما ينعكس التوتر بين الرؤية والنزعة – بحسب الديناميات الاجتماعيَّة – في صراعات داخليَّة وسلوكيات عُنفيَّة، لاسيما عندما يوظَّف – بقصديَّة – من السُلطات السياسيَّة والاجتماعيَّة والدينيَّة.

في **بحثِ الذاكرة التاريخيَّة** (2014) ظهرت ذاكرة سياسيَّة مأساويَّة إنسانيَّة احتجاجيَّة، إذ كشف تسيُّد عامِل المُعاناة (الأحداث المأساويَّة: حروب، أزمات، انتهاكات) وإدانته (التقييمات السلبيَّة المُتجانسة العاليَة والمُضادَّة للسرديَّة السلطويَّة) عن سياقات مأساويَّة مُدركة ونزعة إنسانيَّة احتجاجيَّة. وفي **أربعة أبحاثٍ للثقافَة السياسيَّة** (2014، 2019، 2021، 2022) (الشكل أدناه)، ظهرت هيمنة واضِحَة ومتواصلَة للثقافَة المساواتيَّة (الحريَّة والتسامحيَّة والتعدديَّة

والعقلانيَّة والعدالة الاجتماعيَّة والهويَّة الانسانيَّة)، في مقابِل حضور – بين المتوسط والضعيف – للثقافات التسلطيَّة والفردانيَّة والقدريَّة. والدراسة الرابعَة كانت شاملة، (1326 من 13 محافظة: بغداد والشمال والغرب والوسط والجنوب)، وقد كشفت عن **بنية نفسيَّة اجتماعيَّة ثُلاثيَّة**: (1) **تقليديَّة**، تتضمن الثقافة التسلطيَّة فقط، تقليديَّة منعزلَة، منقطعة عن التبريريَّة والاحتجاجيَّة والوطنيَّة، و(2) **تبريرية**: تتضمن الثقافتين الفردانيَّة والقدريَّة والمتغيرات التبريرية الأربعة والتوجهات العموديَّة الفرديَّة والجمعيَّة وفردانيَّة وقدريَّة فاعِلَة، مُضادَّة للاحتجاجيَّة، ومنفصلة عن الوطنيَّة، و(3) **نقديَّة**: تتضمَّن الثقافة المساواتيَّة والتوجهات الاحتجاجيَّة والتوجهات الأفقيَّة الفرديَّة والجمعيَّة والهويَّة الوطنيَّة، نقديَّة مُهيمنة عميقة، متصلة بالاحتجاجيَّة والوطنيَّة.

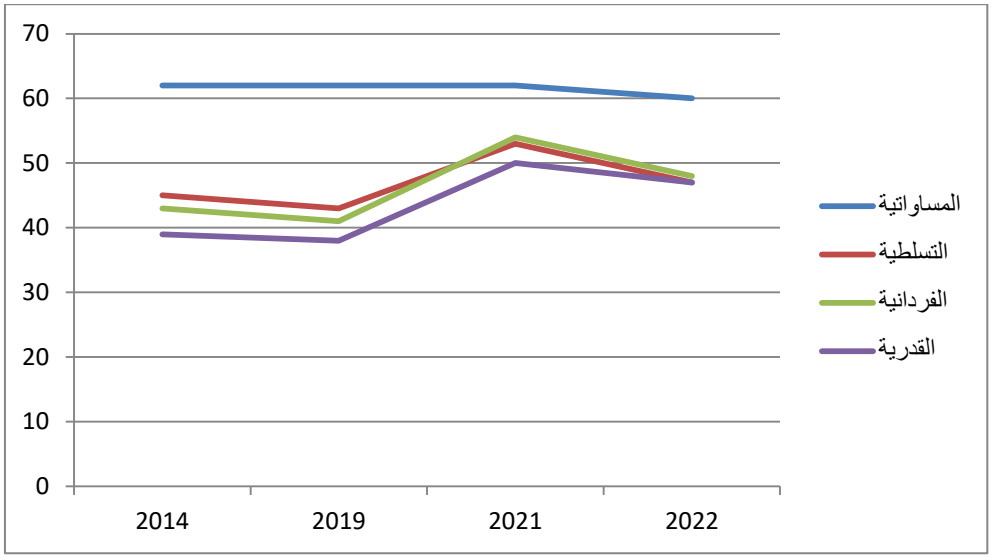

مَقالات

نظريَّة الفكر اللاواعي

مازن حاتم

مقدمة

في عام 2004، نشر عالم النفس السلوكي الهولندي (Dijksterhuis) بحثاً مبكراً عن أدوار الفكر الواعي واللاواعي في تطوير التفضيلات وصنع القرار، وبعد ذلك بعامين، قام بتنقيح أفكاره في عمل أساسي حول نظرية الفكر اللاواعي. وقد وسّع عمله هذا مجال علم النفس السلوكي بشكل أساسي، إذ وضع أمام الباحثين المعاصرين تساؤلات جديدة تتعلق بأنماط التفكير وعمليات اتخاذ القرار. تفترض **نظرية الفكر اللاواعي** Unconscious Thought Theory - في جوهرها - أن القرارات المتعلقة بالقضايا البسيطة يمكن اتخاذها بشكل أفضل باستخدام التفكير الواعي، في حين أنه من الأفضل التعامل مع القرارات المتعلقة بالمسائل المعقدة من خلال التفكير اللاواعي، فالنظرية تميز بين الفكر الواعي واللاواعي من حيث الاختلافات في الخصائص التي تجعل كل نمط مفضلاً في ظل ظروف معينة وعملاً معيناً.

ومنذ طرح النظرية قام الباحثون بتطوير المفهوم ليكون قابلاً للتطبيق على عمليات مثل اتخاذ القرارات الأكثر تعقيداً، وحل المشكلات واكتشافها، والإبداع. فقد أسفرت الأبحاث التي أجريت في هذا المجال عن بيانات داعمة ومعارضة فيما يتعلق بتفضيل استعمال الفكر الواعي أو اللاواعي في سيناريوهات عدة، كما قام الباحثون المتخصصون في علم النفس السلوكي بالتحقيق في طرائق جديدة يمكن من خلالها للفكر اللاواعي أن يساعد في اتخاذ القرارات البسيطة والمعقدة.

أسس النظرية

كان أول منشور يقدم رسمياً في نظرية الفكر اللاواعي هو مقالة كتبها (Dijksterhuis) عام 2004 حول مزايا الفكر اللاواعي، وكانت هذه المقالة هي النواة الرسمية للنظرية، وفي عام 2006 نشر بالتعاون مع آخرين "نظرية الفكر اللاواعي"، التي حُددت بوصفها نظرية جديدة تقارب ظاهرة الفكر البشري وصنع القرار. وقد اقترحوا في هذا العمل بأن النظرية ستكون موضوعاً جديداً للدراسة في مجال علم النفس السلوكي، كما حددوا المصطلحات المهمة فيها مثل "الفكر الواعي"، و"مبدأ

القدرة" و"فرضية التداول دون انتباه". بالإضافة إلى ذلك، عملوا على توضيح العلاقة بين النظرية واستراتيجيات القرار، وبين النظرية والحدس، ومن خلال هذه الجهود العلمية قد وفرت النظرية أساساً للبحث المستقبلي في علم النفس السلوكي.

فقد كان جوهر المقالة الأولية التي قدمت هي عبارة عن تجربة تمت صياغتها بعناية، التي سعت إلى تحديد قوة التفكير اللاواعي في سيناريوهات صنع القرار، فقد تم تقديم توصيف للمشاركين في الدراسة لثلاث شقق خيالية مختلفة وطُلب منهم تحديد أي منها "الأفضل" بشكل عام، وكانت التوصيفات مفصلة بشكل كبير وتحتوي على كميات كبيرة من المعلومات التي يمكن تصنيفها على أنها غريبة عند اتخاذ مثل هذا الاختيار. ثم بعد ذلك عُمد إلى تشتيت انتباه بعض المشاركين بمهمة غير ذات صلة تماماً بالموضوع، مثل التحدث عن موضوع مختلف أو حل لغز ما، قبل أن يُطلب منهم تقييم الصفات النسبية للشقق، بينما تم توجيه سؤال للمشاركين الآخرين مباشرة بعد حصولهم على جميع المعلومات المتاحة. وبهذه الطريقة، كانت المجموعة الأولى تمثل أفراداً منخرطين في مداولات غير واعية، في حين كانت المجموعة الثانية تمثل أولئك الذين كانوا يفكرون بوعي في ميزات الشقق. أشارت البيانات المستمدة من الدراسة إلى أن الأفراد الذين أمضوا وقتاً بعيداً عن المهمة الموجهة إليهم كانوا أكثر قدرة على تحديد الشقة المشار إليها على أنها "الأفضل" وفقاً للمعلومات المقدمة إليهم، في حين أن أولئك الذين تم حثهم على الإجابة مباشرة قد جُهدوا من ترتيب الكمية الكبيرة من البيانات المتاحة لتمييز الأفضل من الشقق. لذلك أظهر (Dijksterhuis) بأن الفكر اللاواعي غالبًا ما يتفوق على التفكير الواعي فيما يتعلق بالتأمل في المعلومات المعروفة، لكنه أقر بأن عمليات التفكير الواعي تكون أفضل خلال المرحلة المبكرة من اكتساب المعلومات. وقد خلص إلى أنه ينبغي استعمال الوعي عند جمع المعلومات، فيما ينبغي استعمال اللاوعي بعد ذلك لتقييمها.

تقييمات وتقويمات النظرية

أحد المصادر التي يتم الاستشهاد بها بشكل شائع التي تشير إلى أن النظرية لم تنجح في وصف الظواهر التي تدرسها بشكل مناسب خصوصاً ما يتعلق بظاهرة اتخاذ القرارات المعقدة، هو عمل (Marchiori & Waroquier, et al, 2010)، فقد اشتغلت على دراسة (Dijksterhuis, 2006)، القائمة على فرضيات لم يتم حلها ومن ثم إعادة تقييم النظرية، فقد اقترحوا - خلافاً لفكرة أن القرارات المعقدة من الأفضل اتخاذها بعد فترة من الإلهاء- أن هذه الأفضلية لمثل هذه القرارات لم يكن ناتج من إعطاء فترة للإلهاء، وإنما المداولات الواعية تميل إلى تدهور الانطباعات التي تكونت خلال مرحلة الحصول على المعلومات ليس إلا.

فقد أجروا تجربة كررت النتائج السابقة المتعلقة باتخاذ القرار بعد فترات الإلهاء، إذ صمموا دراسة شملت 294 مشاركاً بشكل عشوائي لواحد من ستة شروط محتملة بناءً على أنماط القرار ذات الصلة، ثم تم تقييمهم بناءً على تشكيلهم لآراء إزاء أربعة شقق. إذ تم وصف كل شقة على

أساس 12 سمة فريدة، مع عرض كل واحدة منها للمشاركين لمدة 8 ثوانٍ فقط. وقد وُصفت إحدى الشقق ضمنياً بأنها "الأفضل" ووُصفت أخرى بأنها "الأسوأ"، بينما وُصفت الشقق المتبقية بأنها متوسطة تقريباً. بعد عرض المعلومات، تم وضع المشاركين في ظروف "المداولة" أو "الإلهاء"، وبناء على ذلك تم توجيههم إما للنظر بعناية في قراراتهم أو ترتيب الشقق من الأفضل للأسوأ.

واستنادًا إلى نتائج دراستهم، أوضحوا بأن القرارات التي تم اتخاذها فور الحصول على معلومات جديدة كانت مرضية بنفس القدر مع تلك التي تم اتخاذها بعد تشتيت انتباه قصير، فتتعلق هذه النتيجة بـ "فرضية التداول دون الاهتمام" التي تشكل المبدأ الأساسي للنظرية التي تنص على أن الفكر الواعي يكون أكثر نجاحاً عندما تكون الأمور التي يجب أخذها في الاعتبار بسيطة، ويصبح أسوأ مع زيادة التعقيد. فتوصلت دراستهم إلى أنه من غير المرجح أن تحدث العمليات ذات الصلة بالقرار خلال مرحلة الإلهاء، فقد ثبت أن التفكير الواعي يؤدي إلى تدهور القرارات التي تم اتخاذها بالفعل، أو تحسين القرارات في غياب انطباع أول عالي الجودة أو معلومات متاحة. ومن ثم فإن عملهم وسع من نطاق النظرية من خلال الإشارة إلى أن الناس قد يميلون غالباً إلى اتخاذ قراراتهم أثناء الحصول على المعلومات، وأن فرضية "التداول دون انتباه" لا تحدث أثناء مرحلة الإلهاء، وأن اجترار المرء للانطباعات الأولية يمكن أن يؤدي في الواقع إلى تدهور جودة القرار.

التحديات الأخيرة والاستشراف المستقبلي

طور (Ding and Han, et al. 2019) موضوع النظرية من خلال إظهار أن الدراسات السابقة كانت ضيقة النطاق، لأنها ركزت فقط على حل المشكلات بشكل إبداعي، ولكي يجدوا إجابة للفرضيات التي لم يتم استكشافها سابقاً، قاموا بإجراء دراسة جديدة لتحديد دور الفكر اللاواعي من حيث صلته بـ "العلم الإبداعي لاكتشاف المشكلات" الذي عدّوه بأنه جزء من عملية حل المشكلات التي

تؤدي دوراً حاسماً في تحديد المشكلات الجديدة وفرص التحليل بشكل إبداعي، واستعملوا طريقة بحث مشهورة ومعروفة باسم "مهمة الاستخدامات غير العادية" ليوسعوا نطاق النظرية وإظهار أهمية التفكير اللاواعي - أو عدمه - في اقتراح المشكلات الإبداعية.

فقد ركزت منهجيتهم على قياس قدرة "العلم الإبداعي لاكتشاف المشكلات" على مقاييس الطلاقة والمرونة والأصالة، وعلى وجه التحديد، استعملوا طريقة "مهمة الاستخدامات غير العادية" التي تطلبت من 137 من طلبة السنة النهائية في المدارس الثانوية الصينية الذين تم اختيارهم عشوائياً إنشاء قائمة بالاستخدامات غير العادية المحتملة لجسم معين، مثل الطوب (طابوق) في مدة زمنية معينة. سُمح لبعض المشاركين بالتفكير لمدة ثلاث دقائق حول الاستخدامات المحتملة قبل الكتابة، بينما طُلب من آخرين الكتابة مباشرة وبشكل مستمر. بهذه الطريقة، تم إعداد المجموعة الأولى للتركيز بوعي على المشكلة، في حين تم إعداد المجموعة الثانية للتأمل دون وعي في المهمة أثناء تشتيت انتباهها. ثم طلب من المقيمين تقييم طلاقة وأصالة القوائم والإجابات التي تم إنشاؤها وفقاً لمؤشر الإبداع. ولهذا، استعملوا مقياساً مكوناً من سبع نقاط، حيث تمثل النقطة الواحدة أقل الاستعمالات إبداعاً والسبعة نقاط الأكثر إبداعاً، ثم تم حساب متوسط درجات المقيمين للحصول على مقياس شامل للأصالة والإبداع بين المشاركين.

استناداً إلى التحليل الإحصائي والنتائج المرتبطة به التي تم جمعها، أظهرت الدراسة أن الفكر اللاواعي لم يظهر أي ميزة كبيرة على التفكير الواعي فيما يتعلق بنشاط المهمة الإبداعية. ولذلك، لم يتم تقييم الفكر اللاواعي على أنه أفضل من الفكر الواعي عند محاولة توليد مشاكل إبداعية في "العلم الإبداعي لاكتشاف المشكلات". تعد هذه الدراسة ذات قيمة كبيرة لتطوير "مهمة الاستخدامات غير العادية"، لأنها تقدم مساراً جديداً للدراسات المستقبلية وتوفر أدلة إضافية حول الأمور الحالية من منظور جديد.

خاتمة

استمر البحث عن نظرية موضوعية لوصف أهمية الفكر اللاواعي من حيث صلته بقراراتنا اليومية في التطور بجميع اشتغالات علم النفس السلوكي المعاصر، إذ يعتمد المزيد من الاستكشاف والقبول للنظريات الأحدث والأكثر دقة على الأبحاث المستقبلية التي يتم إجراؤها في مجالين محددين هما: الإبداع اللاواعي والذكاء اللاواعي. تسعى الأبحاث حول الإبداع، إلى تحديد الأهمية المحتملة لدور العمليات اللاواعية التي يمكن أن تؤدي إلى رؤى بديهية خلال فترات (الإلهاء) لحل المشكلات بشكل إبداعي. فقد تم إجراء المزيد من الدراسات الحديثة حول التفكير المتباين والإبداعي في المختبرات التي تسعى إلى اكتشاف الدعم المحتمل للفكر اللاواعي عند التأمل في المشكلات ذات التوجه الإبداعي.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن اتجاهات ونظريات البحث هذه تستند إلى فكرة مشتركة مفادها أن الفكر اللاواعي يجب أن يكون بالضرورة ذا قيمة تتجاوز التطبيقات النموذجية. بمعنى آخر، يبحث علماء النفس السلوكي عن استخدامات وطرق إضافية لشرح سبب كون النظرية مفيدة

بشكل خاص في التنبؤ بعمليات اتخاذ القرار ووصفها، فهذا الأمر يمثل مشكلة أساسية تتعلق بالضرورة الحتمية لإثبات المفاهيم المتعلقة بكيفية اتخاذ القرارات في حياتنا اليومية التي قد لا تكون قابلة للتعميم بشكل أكبر من ظواهر الإبداع وما يماثلها. وهذا التحدي لا يستبعد مثل هذا المسار الدراسي من الاعتبار، ولكنه يجمع مجالات علم النفس السلوكي وعلم الأعصاب للإجابة على أسئلة عما يؤثر حقاً على عمليات اتخاذ القرار وكيف يمكننا أن نكون مبدعين بشكل أساسي.

على سبيل المثال، تسعى الجهود البحثية المستمرة التي تبذلها عالمة الأعصاب (Nancy Andreasen, 2011) إلى توضيح العلاقات غير المعروفة إلى حد كبير بين الفكر اللاواعي والأساس العصبي للإبداع. فقد درست 60 فناناً وعالماً مبدعاً، و30 فرداً عادياً، واستعملت التصوير بالرنين المغناطيسي الوظيفي لإثبات أن إبداع الفنانين والعلماء هو نفسه في الدماغ فيما يتعلق باستخدام الفكر اللاواعي. من خلال الاستمرار في إجراء الأبحاث والتجارب عبر التخصصات وضمن مستويات أعمق يمكن لعلماء النفس السلوكي وعلماء الأعصاب التعامل مع هذه الأسئلة المتعلقة بالفكر الواعي واللاواعي، مما يحفز على إنشاء طرائق جديدة ومبتكرة لاستنتاج كيفية اتخاذ قرارات بسيطة ومعقدة.

الانترنيت والصحَّة النفسيَّة

إن ما ننظر إليه، وليس مقدار الوقت الذي نقضيه على الإنترنت؛
هو الذي يؤثر على صحتنا الجسدية ورفاهيتنا النفسية.

الدراسة، التي نُشرت في مجلة World Psychiatry أجرت فحصاً شاملاً لأحدث الأدلة العلمية التي اشتغلت على موضوعي (وقت الشاشة) و(الصحة النفسية)، وقد أجراها فريق بحثي دولي. بحثت الدراسة مجموعة من التأثيرات التي يخلفها التواجد المتزايد على الإنترنت على رفاهيتنا النفسية، مثل (الخوف من تفويت الفرصة، وكيفية التلاعب بالسلوكيات ووجهات النظر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، والعزلة، والمقارنات الاجتماعية، والتأثيرات على الجسم مثل زيادة السلوك

المستقر. إذ أجرت الدراسة تجربتها من خلال نمطين، الأول؛ يقضي شخص في عمر الشباب ما مجموعه أربع ساعات يومياً أمام الانترنت، ويتفاعل باستمرار مع الإشعارات المشتتة للانتباه كلما ظهرت على الشاشة، ثم متابعة الفيديوهات القصير التي لا نهاية لها الموجهة خوارزمياً نحو ميولاته الشبابية. أدى هذا الأمر إلى انخفاض التركيز على المهام المهمة، أو التسبب في مشاكل في قبول صورته الجسمية أو انخفاض في احترام الذات. والثاني؛ شخص بالغ مسن يقضي نفس الساعات الأربع بالضبط يومياً عبر الإنترنت، ولكن بدلاً من ذلك يستعمل هذا الوقت لتعزيز العلاقات الاجتماعية الجديدة والوصول إلى المحتوى التعليمي. انعكس ذلك ايجابياً على رفاهيته النفسية وكذلك تعزيز وظائف المخ لديه. وهنا، يمكننا أن نرى نتائج مختلفة للغاية تنشأ من نفس القدر من الوقت الذي نقضيه على الإنترنت. ويمكن استعمال هذا الدليل الناشئ حول كيفية تأثير العالم الإلكتروني على وظائفنا الاجتماعية وصحة أدمغتنا للبدء في تطوير إرشادات واستراتيجيات أكثر واقعية لمساعدة الناس على تعظيم الفوائد وتقليل المخاطر المرتبطة بحياتهم الفردية على الإنترنت. من خلال جمع أحدث الأدلة من علم الأعصاب والصحة والدراسات النفسية، تمكنت الدراسة من وصف كيف يمكن التأثير الإيجابي أو السلبي لاستعمال الإنترنت بالنسبة للفرد من خلال أشياء بسيطة مثل، العمر والحالة الاجتماعية والديموغرافية، جنباً إلى جنب مع العوامل المعقدة حول الطبيعة الفعلية لـ (حياة الأفراد على الإنترنت).

الفيزياء والتوازن الاجتماعي

الفيزياء تؤكد أن عدو عدوك هو صديقك بالفعل!

دراسة جديدة هي الأولى التي تستعمل الفيزياء الإحصائية لتأكيد نظرية التوازن الاجتماعي التي قدمها عالم النفس النمساوي فريتز هايدر في الأربعينيات من القرن الماضي، التي تشرح كيف يسعى البشر بطبيعتهم إلى إيجاد الانسجام في دوائرهم الاجتماعية. ووفقاً للنظرية، فإن هناك أربعة قواعد وهي (عدو العدو هو صديق، وصديق الصديق هو صديق، وصديق العدو هو عدو، وأخيرًا، عدو الصديق هو عدو) تؤدي إلى علاقات متوازنة.

تفترض النظرية أن البشر يسعون إلى إقامة علاقات مريحة ومتناغمة، فالعلاقات المتوازنة تقتضي أن جميع الناس يحبون بعضهم البعض، أو إذا كان شخص واحد يكره شخصين، فهذان الشخصان صديقان. فيما تنشأ العلاقات غير المتوازنة عندما يكره الأشخاص الثلاثة بعضهم البعض، أو يحب شخص واحد شخصين يكرهان بعضهما البعض، مما يؤدي إلى القلق والتوتر. وهذا التصنيف العلاقاتي يبدو أنه متوافق جداً مع الحدس الاجتماعي، وهو ما نراه اليوم من حيث الاستقطاب السياسي الشديد. إذا كان كل من تحبه يكره كل الأشخاص الذين لا تحبهم، فإن هذا يؤدي إلى جهتين يكرهان بعضهما البعض.

وعلى الرغم من أن دراسات لا حصر لها حاولت تأكيد هذه النظرية باستعمال علم الشبكات والرياضيات، إلا أن جهودها باءت بالفشل، غير أن فريق جامعة نورث وسترن نجح في دمج العنصرين الأساسيين اللذين يجعلان إطار عمل النظرية الاجتماعي ناجحاً، وهما (لا يعرف الجميع بعضهم البعض، وبعض الناس أكثر ودية من غيرهم). لقد عرف الباحثون منذ فترة طويلة أن كل عامل يؤثر على الروابط الاجتماعية، لكن النماذج الحالية لا يمكن أن تمثل سوى عامل واحد في كل مرة. ومن خلال دمج كلا القيدين في وقت واحد، أكد نموذج الشبكة أخيراً النظرية الشهيرة بعد حوالي 80 عاماً من اقتراح هايدر لها لأول مرة.

كما يمكن لهذا الإطار الجديد المفيد أن يساعد الباحثين على فهم الديناميكيات الاجتماعية بشكل أفضل، بما في ذلك الاستقطاب السياسي والعلاقات الدولية، بالإضافة إلى أي نظام يشتمل على مزيج من التفاعلات الإيجابية والسلبية، مثل الشبكات العصبية أو حتى مجموعات الأدوية. ويضيف مؤلفو الدراسة بأن كل ما نحتاجه هو معرفة الرياضيات. فالنتائج التي توصلنا إليها لها أيضاً تطبيقات واسعة النطاق للاستخدام المستقبلي، إذ تسمح لنا الرياضيات بدمج القيود على الاتصالات وتفضيلات الكيانات المختلفة في النظام، وسيكون ذلك مفيداً لنمذجة أنظمة أخرى خارج الشبكات الاجتماعية.

استذكار

عِصام مسكوني
رحيلٌ بلونِ الخلود

تشرفت جمعيتنا العراقية لعلم النفس السياسي بدعوته ليكون عريفاً لثلاثة من مؤتمراتها العلمية كان آخرها في سنة 2022. فكان مثالاً لدقة التعبير وفصاحة اللسان وكياسة التعامل ولطف الأسلوب في إدارته التنظيمية الماهرة لمواقيت تلك المؤتمرات. وفي المؤتمر الأخير وبعد أن اتصلنا به لدعوته لينضم إلى مؤتمرنا كعادته، أبلغنا إنه في حالة مرضية صعبة لكنه لن يتخلى عن واجبه معنا، وأوفى بوعده ليظهر المؤتمر بأفضل صورة تنظيمية ممكنة.
عصام مسكوني لن يغادرنا لأنه استوطن عميقاً في وجداننا وضميرنا، ممثلاً فريداً للإنسان الفاضل الذي يدخل القلوب والعقول دون استئذان ليبقى فيها إلى الأبد.

نعي الجمعيَّة العراقيَّة لعلم النفس السياسي

عِصام يوسف يعقوب مسكوني، ولِد في بغداد (13-7-1960)، من عائلة موصليَّة. حاصل على دبلوم المحاسبة من كليَّة الإدارة والاقتصاد، ودبلوم في العلوم الانسانية من اكاديمية بغداد للعلوم الانسانية ومن جامعة دوميني للدومنيكان، وشهادة الدورة اللاهوتيَّة. كان ناشطاً بارعاً ومُبدعاً ومتفانياً في مختلف النشاطات الاجتماعيَّة والثقافيَّة الهادِفَة لتحقيق المعرفة والمحبَّة والسلام والتضامُن في المجتمع العراقي.

الى / الاستاذ عصام مسكوني

تقديراً و تثميناً للجهود الكبيرة المبذولة من شخصكم الكريم ولما قدمتموه في الاصبوحة الثقافية التي اقيمت في بيتنا الثقافي بتاريخ 2018/1/23 بعنوان (اللامبالاة في واقع المجتمع العراقي) لا يسعنا الا ان نقدم لكم شكرنا و تقديرنا لحضوركم ومشاركتكم متمنين لكم الرفعة و لعراقنا العزيز التقدم والازدهار

فخرية جاسم محمد
مسؤولة البيت الثقافي / بغداد الجديدة / وكالة
2018/1/23

جمهورية العراق
محافظة النجف الاشرف
قائممقامية قضاء المناذرة

الى / السيد عصام مسكوني

سلام من أرض السلام . من أرض القداسة والسماحة والحضارة والاديان .. النجف الاشرف
ومن شذى المجد والاصالة . وعبق التاريخ أرض الخورنق والسدير . من مناذرة النعمان من أرض أجدادنا العراقيين جميعا ....
نثمن زيارتكم التاريخية التي جسدت قيم المحبة والتعايش السلمي في عراق الحضارات والمقدسات

المهندس
عبد الكريم جودي رفيش
قائممقام قضاء المناذرة / النجف الاشرف
الجمعة: 2017/2/3

الجمعية العراقية لعلم النفس السياسي
منظمة غير حكومية

IAPP

شهادة مشاركة

نوية أن

أ. عصام مسكوني

قد شارك في إدارة أعمال المؤتمر العلمي الثاني لجمعيتنا

السلوك الاحتجاجي في العراق: الديناميات الفردية والجماعية

بغداد / ٢٢ حزيران ٢٠١٩

رئيس الجمعية
د. فارس كمال نظمي

Iraqi Journal of Social and Political Psychology

A scientific journal issued by Iraqi Association for Political Psychology

نحو ثقافة سياسية إنسانية تحقق كرامة المجتمع وعقلانية الدولة

الجمعية العراقية لعلم النفس السياسي، جمعية مدنية عراقية غير حكومية، ذات شخصية قانونية مستقلة، تهدُف إلى: (1) **دراسة وتحليل** المشكلات والظواهر النفسية الناتجة عن تبادل التأثير بين السياسة والمجتمع، و(2) **تقديم المشورة** العلمية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، و(3) **نشر ثقافة** سياسية مجتمعية إنسانية، و(4) **تبصير الإنسان** بمشكلاته الانفعالية والادراكية ذات الأساس السياسي والاجتماعي، و(5) إقامة **أواصر تنسيقية** وتفاعلية مع مراكز الأبحاث وأقسام العلوم الاجتماعية في الجامعات، و(6) تنشيط **العمل الأكاديمي** المشترك في اختصاصات علوم النفس والاجتماع والسياسة والتأريخ، لاجتراح تصورات فكرية أكثر عمقاً عن مجمل التأريخ السياسي والاجتماعي للعراق.

ISBN 978-9922-886-59-6

9 789922 886596

رَقمُ الإيداع في دارِ الكُتبِ والوثائِقِ
ببغداد 2676 لسَنَة 2023